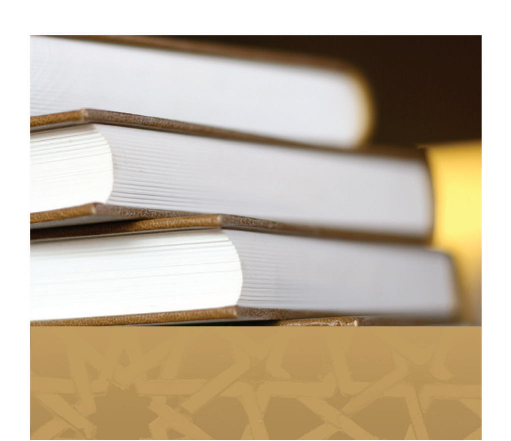
الجدل العقدي
عند الإمام الدارمي

أ. ياسر بن ماطر المطرفي

أكاديمي بجامعة الملك عبدالعزيز

بحوثه :

- أثر الاتجاه العقدي في علم التفسير –دراسة نظرية ودراسة تطبيقية على الاتجاه الفلسفي - (رسالة ماجستير)
- الإشراف والتحرير لكتاب (التشيع في أفريقيا –تقرير ميداني) المقدم لاتحاد علماء المسلمين
- لـه العديد مـن المقالات المنشـورة فـي بعض المجـلات ومواقع الإنترنت



ملخص البحث

تبحث الدراسة في منهجية الجدل العقدي عند الإمام عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة ٢٨٠هـ، من خلال كتابيه: كتاب (**نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما أفتى على الله في التوحيد**) وكتاب (**الرد على الجهمية**).

وقد كان الأصل عند الدارمي في الدخول في الجدالات العقدية بين الطوائف هو المنع، إلا أن هذا الأصل يمكن أن يتغير عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، كأن تنتشر المقالة أو يكون قائلها ممن يتأثر الناس به، كما أن الدخول فيها إنما يكون بقدر الحاجة حتى لا يقع الناس في الشك والريبة.

ويرى الدارمي أن الأسباب وراء انتشار المقالات الطارئة على المجتمع تعود إلى جهل الناس أو قلة العلماء أو دعم السلطة.

أما منهجيته في التعامل مع حجج معارضه فقد كانت عبر ثلاثة أمور: التحليل والنقد وإقامة الحجة الصحيحة البديلة.

وهو يفرق بين التساؤلات وأنواعها، ويتعامل مع كل نوعية من تلك التساؤلات بطريقة خاصة، ويحلل دوافع تلك التساؤلات، ويشتغل على دفعها والجواب عنها.

وأما الحكم على الآخرين فيرى أنه ينبغي أن لا يكون بجهل، ولابد أن يكون بدليل ينهض بهذا الحكم، ولا يكفي في هذا الدليل مجرد التقليد.

وقد كان من ثمرات الجدل العقدي أن الدارمي استطاع أن يفهم حجة معارضه بشكل أوضح، واستطاع أن يختار الأساليب الأكثر إقناعاً، وتأثيراً في الناس.

وبالنسبة للمعايير الضابطة للجدال العقدي عند الدارمي فهي الكتاب والسنة والإجماع والعقل، كما أن المرجعية في فهم دلالة النص تعود إلى لغة العرب، وفهم الصحابة للنصوص.

وقد كشف الدارمي عن عدد من الأخطاء المنهجية عند معارضه من جهة تشكيكه في موثوقية بعض المصادر، أو عدم اطراده في الحكم عليها، أو غياب القواعد العلمية الضابطة لمنهجية التعامل.

وأجاب عن أهم الإشكالات المتعلقة بالسنة فيما يتعلق بالتدوين أو منهج القبول والرد أو الاحتجاج.

وبين الدارمي أن الإشكال الذي يقع عند المخالفين فيما يتعلق بالعقل هو احتجاجهم بما هو مختلف في عقول الناس، وجعله هو معيار القبول، وتقديمه على المصادر الأخرى.

المقدمة

يحتل التراث العقدي السني مكانة بارزة في مصادر الفكر الإسلامي، وتعتبر مصادره أقدم المصادر التي يمكن من خلالها معرفة طبيعة الخلافات العقدية المبكرة، التي نشأت في تاريخ الفكر الإسلامي، فجميع الطوائف التي ظهرت في فترة متقدمة من تاريخ المسلمين كالخوارج والشيعة ثم الجهمية والمعتزلة، لم يحفظ من تراثها الذي كتبته في أوائل ظهورها شيء، لكن القضية ستكون مختلفة إذا ما نظرنا إلى مصادر التراث السني، وهذا ما يعني أن أي قراءة تريد أن تقرأ تاريخ الفكر الإسلامي لا يمكنها تجاهل هذا التراث أو التغافل عنه، الأمر الذي يلاحظ على كثير من الدراسات التي قصدت دراسة الفكر الإسلامي منذ لحظاته الأولى، وهو ما أدى إلى غياب مجموعة من الحقائق العلمية المؤثرة في صناعة الوعي الصحيح بهذا التاريخ.

وإن هذه الحقيقة السابقة هي أحد أهم الأسباب التي تقف وراء إنجاز هذا البحث، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل شيء من هذا التراث السني المبكر من خلال أحد أهم مصادره التي تحتل مكانة بارزة فيه، والتي كتبها أحد أبرز العلماء الذين مارسوا الجدل العقدي مع المخالفين وهو: عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى سنة ٢٨٠هـ، وقد حُفظت لنا مناقشاته وردوده في كتابيه: كتاب (**نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما أفتى على الله في التوحيد**) وكتاب (**الرد على الجهمية**).

و أهمية دراسة التراث العقدي لهذا العالم تكمن في ثلاثة جوانب:

الأول منها: أهمية الجانب المعرفي لكتبه، فالدراسة تبحث في أحد أهم مصادر التراث العقدي السني، ومن رجل وصف بأنه حسن التصنيف كما يقوله أحد معاصريه وهو أبو زرعة الرازي عندما سئل عنه فقال: «**ذاك رزق حسن التصنيف**»[1]. ولقد أشار عدد من أهم من خاض غمار الجدل العقدي مع المخالفين إلى الأهمية التي تحتلها كتب هذا العالم، حيث يحكي ابن القيم مكانة كتب الدارمي عنده وعند شيخه ابن تيمية فيقول: «وكتاباه (يعني: نقض الدارمي والرد على الجهمية) من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جداً وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما»[2].

كما يقول ابن عبدالهادي العالم الحنبلي المشهور: «ولا أعلم للمتقدمين في هذا الشأن كتاباً أجود منه، ومن كتابه الآخر في الرد على عموم الجهمية... (ثم أخذ يقارن بين كتاب الدارمي وابن خزيمة، فقال:) وكتاب الدارمي أنفع في بعض شبه الجهمية، والدارمي أحذق في معرفة كلام الجهمية والعلم بمرادهم، والرد عليهم»[3].

أما في الفكر العربي الحديث فنشير إلى اثنين من أهم دارسي الفكر الإسلامي - وهما عمار الطالبي وعلي سامي النشار - حيث تحدثا عن أهمية كتب الدارمي، فقالا في مقدمة نشر كتاب الرد على الجهمية: «وأما الكتاب فهو من أقوى هذه الكتب أسلوباً، وأمتنها حجة، ولم نر أحداً يضارعه في جمال الأسلوب وعنف اللهجة، وجزالة الألفاظ، وقوة الشكيمة، وأخذ الخصم من رقبته، وذبحه في نحره، وقصم ظهره، ولا عجب في ذلك فهو من تلاميذ ابن الأعرابي اللغوي العظيم والأديب الكبير»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣: ٣٢٤).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص ٢٣١).

(٣) رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة، لابن عبدالهادي (ص ٧٤-٧٦).

(٤) مقدمة عقائد السلف (ص ٤٤).

وقالا عن كتاب النقض: «وكان رده عليه قوياً كأقوى ما يكون الرد، وكان أسلوبه فيه في غاية المتانة والجمال كما سبق أن أشرنا في كتابه "الرد على الجهمية"»[١].

هذه النقول السابقة تعطي دلالة على الأهمية التي تحتلها كتب الدارمي، غير أن الملفت للنظر أنه بالرغم من هذه المكانة لكتبه إلا أنها لم تحظ بدراسات معمقة تبين ما تضمنته كتبه من القضايا المنهجية المهمة[٢].

والأمر الثاني الذي يدل على تلك الأهمية: أن كتب الدارمي تُعَدُّ من أجمع الكتب التي جمعت حجج الجهمية على وجه التفصيل، وذلك لأن الدارمي قد اعتمد في ذكر تلك الحجج على أجمع كتاب لهم في ذلك حيث يقول: «**واعلموا أني لم أر كتاباً قط أجمع لحجج الجهمية من هذا الكتاب الذي نُسب إلى هذا المعارض**»[٣].

ويبين في موطن آخر حجم ما جمعه المعارض من مقالات الجهمية فيقول: «ثم أجمل المعارض جميع ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته المسماة في كتابه وفي آثار رسوله ﷺ، فعد منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً؛ يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي وفسرها... فبدأ منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح والكره والضحك والعجب والسخط والإرادة والمشيئة والأصابع والكف والقدمين... عمد المعارض إلى هذه الصفات والآيات فنسقها ونظم بعضها إلى بعض كما نظم شيئاً بعد شيء، ثم فرقها أبواباً في كتابه»[٤].

وثالث ما يمكن ذكره مما يبين أهمية كتبه هو أهمية العامل الزمني، فكتب الدارمي تنتمي إلى القرن الثالث الهجري حيث توفي مؤلفها في حدود (٢٨٠هـ)، وهو زمن

---

(١) المصدر السابق (ص٤٦).

(٢) هناك بحث بعنوان "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف" للدكتور محمد أبو رحيم، بذل الباحث فيه جهداً مشكوراً في تتبع مقالات الدارمي العقدية لكنه لم يبحث على وجه التفصيل الجانب المنهجي عنده.

(٣) نقض الدارمي (ص ٥٧٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٥٢-٥٣).

مبكر، وقد عاصر مؤلفها عدداً من النقاشات العقدية المبكرة التي دارت في زمنه والتي كان لها أثرها الكبير في رسم المشهد العقدي في التاريخ الإسلامي، والتقى بأهم الشخصيات المؤثرة في هذا الجانب، كالإمام أحمد (٢٤١هـ) وغيره.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، علها أن تضيف بعداً جديداً في قراءة التراث السني من خلال أبرز كتبه التي كتبت في وقت مبكر.

ومن المهم قبل الدخول في تفاصيل هذا البحث التنبيه إلى عدة إشارات منهجية تفرضها طبيعة البحث، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

الحدود الموضوعية للدراسة:

تقصد هذه الدراسة إلى البحث عن إبراز أحد الصور المنهجية في كتابات التراث العقدي السني من خلال البحث في موقف الدارمي من الجدل العقدي ومسوغاته، والبحث في نظرة الدارمي حول مكونات الجدل العقدي من حيث بيئته ومخالفوه وحججه وإشكالاته، وكذلك الوقوف على المعايير الضابطة لهذا الجدل عنده، فهي لا تتعرض لموضوع الجدل العقدي على مستوى المقولات والتفصيلات، وإنما تبحث في هذا الموضوع على المستوى المنهجي، بغية الخروج برؤية منهجية عن موقف الدارمي من الجدل والنقاش العقدي الدائر في زمنه، والوقوف على منهجية الدارمي في المعايير التي يراها لضبط هذا الجدل العقدي.

منهجية البحث:

١- يستخدم البحث المنهجي التحليلي من خلال تفكيك كلام الدارمي وإعادة تركيبه تركيباً منهجياً بعيداً عن النقاشات التفصيلية التي خاض فيها الدارمي.

ويظهر الجانب التحليلي في البحث من جهة استخراج المنظومة الفكرية المتكاملة التي كانت تحكم الدارمي أثناء جدله وبحثه العقدي، وهو جانب يحتاج إلى قدر كبير من التحليل لكلامه وصياغته في قالب منهجي متماسك.

٢- كما تعتمد هذه الدراسة على منهجية الوصف، فهي تعتني بوصف منهجية الدارمي كما هي، دون الدخول في تقييمها أو مناقشتها[١]، ومن أجل أن يكون الوصف أقرب إلى الحقيقة فإن الدراسة ستدع الدارمي هو الذي يتحدث عن منهجه بقدر الإمكان من خلال ذكر نصوص كلامه تحت كل قضية من القضايا التي يتعرض لها البحث.

والسبب وراء اختيار هذه المنهجية عدة أمور:

- أن البحث قصد إلى إبراز رؤية الدارمي على وجه التحديد، وهذا بحد ذاته يُشَكِّل إضافة مهمة بالنسبة لدراسة منهجيات كتب التراث العقدي السني، وهي رؤية لم تكن واضحة المعالم بالنسبة لهذا العالم في عامة البحوث العقدية التي اطلعت عليها، والتي تحدثت عن المنهجية العقدية في كتب التراث السني.

- أن الدخول في ذلك يقتضي أن يطول البحث ويتشعب، وهذا ما تقصدنا الابتعاد عنه، بسبب المساحة العلمية المتاحة لنشر هذا البحث.

- أن اختيار المنهج الوصفي هو أحد الخيارات المنهجية التي يفرضها الباحث على نفسه، وعندما يختار البحث هذه المنهجية فمن الضروري أن يلتزم حدودها بقدر الإمكان، وليس له أن يتدخل فيها بمناقشة أو تقييم، والمفترض تجاه هذه المنهجية هو النظر في مدى التزام البحث بها لا المطالبة بخيارات منهجية أخرى خارجه عن المسار المنهجي الذي حددته الدراسة.

٣- وتستخدم الدراسة منهجية المقارنة، لكنها في حدود مقارنة كلام الدارمي بعضه مع بعض من خلال كتابيه، دون الدخول في مقارنة كلام الدارمي بكلام غيره من العلماء لا من جهة الموافقة ولا المخالفة.

وقد جرى تقسيم هذا البحث إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

---

(١) ثمة بعض القضايا التي تعرض لها الدارمي هي محل بحث ونقاش، ومن ذلك موقفه من المجاز أو حديث الشاب الأمرد ونحوها، أو موقفه من الاحتجاج بكلام الخليل بن أحمد، أو بعض المواقف والاستشهادات التي اتخذها، والتي قد يكون لبعض العلماء والباحثين مواقف مخالفه لما ذكره الدارمي، لكن الدراسة لن تتعرض لذلك لأن هدفها الأول والأخير إبراز منهج الدارمي لا غير.

أما التمهيد فسيتحدث عن شيء من التعريف بالشخصية التي يتم البحث فيها، وعن المصادر التي سيتم الاستناد إليها في تحليل منهج الدارمي في الجدل العقدي.

وأما المباحث:

فالأول: منها سيخصص لدراسة نظرة الدارمي حول الحكم الشرعي في الدخول في الجدل العقدي الدائر في زمنه وما يتعلق به من مسائل.

والثاني: سيخصص حول نظرة الدارمي في مكونات الجدل العقدي، من حيث بيئته، وحججه، وإشكالاته، ومخالفوه ونتيجته.

والثالث: سيخصص في تحليل رؤية الدارمي حول المصادر الضابطة لعملية الجدل العقدي مع مخالفيه، والتي يُرجع إليها عند التنازع.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

التمهيد

(١) الدارمي (النشأة والتكوين العلمي) [١]

هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي، ينسب الدارمي على المستوى القبلي إلى تميم وهي القبلية المشهورة التي تنسب إلى تميم بن مرة بن أد[٢] والدارمي نسبة إلى دارم بن مالك بطن من بطون تميم[٣]، وعلى المستوى المكاني إلى سجستان في أفغانستان[٤]، وعلى المستوى المذهبي إلى الشافعية[٥].

---

(١) انظر في ترجمته كتاب (الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف) لمحمد محمود أبو رحيم (٤٥- ٧٠)، فقد توسع في ترجمته.

(٢) انظر: اللباب (١: ٢٢٢-٢٢٣).

(٣) انظر: اللباب (١: ٤٨٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) نسبه لذلك ابن كثير والسبكي وابن الأثير، انظر: "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف" (ص٤٧).

ولا تذكر كتب السير والتراجم الشيء الكثير عن بدايات حياة الدارمي، ولذلك فليس هناك تحديد دقيق لسنة ولادته، غير أن الذهبي يجعلها على سبيل الظن قبل المائتين بيسير[1].

أما نشأته فليس هناك ما يؤكد البلد التي أخذت حيزاً كبيراً من نشأته الأولى، إلا أنه كان كثير الترحال، فقد رحل إلى الحجاز، ومصر، والبصرة، والكوفة، وبغداد، والشام، وحمص، وخراسان، وجرجان، وغيرها.

وروى عن عدد من علماء تلك البلاد، وهذه الرحلات ستفيده في الإطلاع على ثقافات كثيرة، واللقاء بعلماء كُثُرٍ أيضاً.

ومن خلال ما ذكره العلماء في ترجمة الدارمي يمكن إجمال المميزات العلمية التي تميز بها في ثلاثة أمور:

١- **تنوع مصادره التي تلقى عنها العلم**، مما سيؤثر على سعة تناوله للمسائل ونقاشها، فقد أخذ العربية والأدب عن محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي أحد علماء العربية المعروفين، وأخذ الفقه عن البويطي أحد أبرز تلاميذ الشافعي، وأخذ الحديث عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني[2].

ولذلك يقول أبو الفضل يعقوب بن إسحاق القراب: «ما رأينا مثل عثمان بن سعيد، ولا رأى عثمان مثل نفسه، أخذ الأدب عن ابن الأعرابي، والفقه عن أبي يعقوب البويطي، والحديث عن يحيى بن معين، وعلي بن المديني فتقدم في هذه العلوم»[3].

٢- **حسن البصر بالمناظرة وقوة الحجة فيها**، حيث يذكر الذهبي أنه «كان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة... جذعاً في أعين المبتدعة»[4].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣: ٣١٩- ٣٢٥).

(٢) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢: ٣٠٢).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣: ٣١٩- ٣٢٥).

(٤) المصدر السابق (١٣: ٣٢٠- ٣٢٢)

٣- **حسن التصنيف**، وهذا ما ذكره عنه أحد معاصريه وهو أبو زرعة الرازي عندما سئل عنه فقال: «ذاك رزق حسن التصنيف»[١].

وقد توفي الدارمي في هراة عام (ت:٢٨٠) على الأرجح، عن عمر يناهز الثمانين.

هذا ما يمكن أن يقال بإيجاز عن حياة ونشأة الدارمي والتي لا تحفل بشيء كثير من الأخبار في كتب التراجم.

(٢) نظرة في كتب الدارمي العقدية

لا يُعد الدارمي من أصحاب الكتابات الكثيرة ولا الطويلة، وكتبه التي عُثِرَ عليها لا تتجاوز ثلاثة كتب، اثنان في باب الاعتقاد، وواحد سؤالات في الجرح والتعديل، وبالتالي فدراسة منهج البحث العقدي عند الدارمي ستتجه إلى تحليل كتبه التي كتبت في السياق العقدي، وهما: كتاب (نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما أفتى على الله في التوحيد) والكتاب الثاني (الرد على الجهمية).

ويمكننا أن نسجل عدداً من التنبيهات حول هذين الكتابين والتي ربما ستساعد في فهم طبيعة نقاش الدارمي فيها:

أ- أشار الدارمي في كتابه (نقض عثمان بن سعيد) إلى كتابه (الرد على الجهمية) وأحال إليه في عدد من المواطن مما يدل على أنه ألف كتابه (الرد على الجهمية) قبل كتاب (النقض)، يقول في أحد تلك المواطن: «وقد فسرنا الرؤية وروينا ما جاء فيها من الآثار في الكتاب الأول الذي أمليناه في الجهمية»[٢].

وأما في المواطن الأخرى فقد كان يصفه بـ(الكتاب الأول) دون ذكرٍ للجهمية في هذا الوصف[٣].

---

(١) المصدر السابق (١٣: ٣٢٤).

(٢) نقض الدارمي (ص ١٧٤).

(٣) انظر المصدر السابق (ص ٤٦، ٥١).

ولا تبدو هذه القضية بالغة الأهمية بالنسبة لهذين الكتابين لأنهما من خلال المقارنة بينهما نجد أنهما يتفقان في نفس طريقة المعالجة، ونفس الآراء، ونفس القضايا، فالبحث عن تاريخ الكتابين لن يضيف بعداً علمياً جديداً.

ب- كلا الكتابين ألفا في سياق الرد على المخالف، وهي طريقة مشهورة ومتداولة في ذاك الزمن ليست على مستوى عقيدة أهل السنة فحسب بل على مستوى الطوائف عموماً.

ج- فيما يتعلق بالمادة العلمية في الكتابين فإن كتاب (نقض عثمان بن سعيد) يبدو أكثر أهمية وغزارة علمية من حيث إيراد حجج المخالفين والجواب عنها من الكتاب الآخر.

د- أما فيما يتعلق بالمقصودين بالرد فإن الكتاب الأول (الرد على الجهمية) قصد فيه الدارمي الرد على الجهمية على وجه العموم، ويبدو أن مادته كانت حصيلة تجاربه في المناظرة معهم،وهذا ما تشير إليه عدد من العبارات في هذا الكتاب، من مثل: «فقال لي زعيم منهم كبير...»، «وسمعت محتجاً يحتج عنهم...»، «وقد كلمت بعض أولئك المعطلة، وحدثته ببعض هذه الأحاديث...»، «فقال بعضهم:... فقال قائل منهم:...»، «واحتج محتج منهم... »، «فقلت لبعضهم:...»، «ناظرني رجل...» [1].

أما الكتاب الثاني وهو (نقض عثمان بن سعيد) فهو مؤلف للرد على كتاب بعينه ألفه أحد المعاصرين للدارمي، ولم يصرح باسمه ولا باسم كتابه، غير أننا من خلال مجموع كلام الدارمي في كتابه يمكننا رسم هذه الصورة عن المؤلف والكتاب.

أما بالنسبة للمؤلف الذي يرد عليه الدارمي فهو كثيراً ما يصفه بالمعارض، ويبدو أنه ممن ينتسب للعلم والفقه، وهذا أحد الدواعي التي جعلت الدارمي يعزم على الرد عليه حيث يقول: «إذ بثها فيهم رجل كان يشير إليه بعضهم بشيء من فقه وبصر» [2].

(١) انظر تلك العبارات على الترتيب في الرد على الجهمية (٩٩، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٨٠، ١٩٨).

(٢) نقض الدارمي (ص ٤).

ويظهر من كلام الدارمي أن معارضه كان حنفي المذهب، حيث إنه يقول في بعض ردوده عليه: «فبؤساً لك ولأصحابك الذين قلدتم دينكم أبا حنيفة وأبا يوسف ومحمد بن الحسن في أكثر ما تفتون مما لا تقعون من أكثره على كتاب ولا سنة»(١).

ويقول له: «فلو اشتغلت أيها المعارض فيما تتقلب فيه من مسائل أبي يوسف، ومحمد بن الحسن ونظرائهم كان أعذر لك من أن تتعرض بمثل هذه الأحاديث الصعاب المعاني»(٢).

كما يظهر أن المعارض من تلاميذ بشر المريسي أو ممن التقى به على أقل تقدير، حيث ينقل الدارمي عنه بعض الأسئلة التي سألها بشر المريسي مثل قوله: «سألت بشر بن غياث المريسي عن التقليد في العلم...» (٣).

كما يعتمد المعارض كثيرا على ابن الثلجي، ولكن يظهر من خلال كلام الدارمي أن معارضه لم يسمع منه وإنما ينقل عنه من كتاب حيث يقول: «وأما ما رويت عن ابن الثلجي من غير سماع منه...» (٤).

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «فروى عن هذا الثلجي من غير سماع منه...»(٥).

وأما عن اعتقاد هذا المعارض، فيمكن تفهمه في السياق الذي يشير إليه الدارمي في كلامه من أن هناك عدداً من الشخصيات التي كانت لا تظهر الانتساب للجهمية إلا أنها كانت متحمسة للدفاع عنها، وهو يحكي عن بعض مواقفه معهم فيقول: «ناظرني رجل ببغداد منافحاً عن هؤلاء الجهمية...» (٦).

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٨٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٩٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٨٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٤٨).

(٥) المصدر السابق (ص ٤١٠).

(٦) الرد على الجهمية (ص ١٩٨).

والذي يظهر أن المعارض الذي يرد عليه الدارمي هو من هذا الصنف حيث يقول في مقدمة كتابه (النقض): «فقد عارض مذاهبنا في الإنكار على الجهمية ممن بين ظهريكم معارض وانتدب لنا منهم مناقض»[1].

ويحكي عنه الدارمي أنه كان يخفي ما يعتقده فترة من الزمن فيقول: «غير أني أظنه اضطمر (أي: أخفى) هذا الرأي قديماً، وكان يجيش في صدره ولا يمكنه كظمه، حتى هم بإظهاره فيما بلغني مرة، فأنكرها عليه علماؤها وفقهاؤها، واستتابوه منها فتاب، وعاهدهم أن لا يعود في شيء منه، ثم عيل صبره بعد وفاة هؤلاء العلماء حتى عرّف بما في صدره فافتضح وفضح أئمته»[2].

كما أنه - وحسب كلام الدارمي - عندما أظهر قوله لم يظهر كلامه بكل وضوح حيث يقول عنه: «ثم تعلقت بعده بالوقف مستتراً به عن التجهم، تتقدم إلى هؤلاء برجل، وتتأخر عنهم بأخرى، فمرة تحتج بحجج الواقفة، ومرة تحتج بحجج الجهمية كأنك تلاعب الصبيان»[3].

ولذا فإنه يعتبر كلامه الذي يقوله وإن كان غير واضح عند البعض إلا أنه واضح عند أهل العلم فيقول: «وصرح بالمخلوق أيضاً في كلام مموه عند السفهاء مكشوف عند الفقهاء»[4].

ولذا فالدارمي في عموم كتابه حريص على إيراد الشواهد التي تثبت أن معارضه ممن يتبني رأي الجهمية، فيقول: «ومما يدل على اعتقاد هذا المعارض رأي الجهمية لا رأي الواقفة أن ذبه ومنافحته واحتجاجه عن غير الواقفة، وأنه أظهر بلسانه الإنكار على الفريقين جميعاً على من يقول مخلوق، وغير مخلوق، تمويهاً منه ودنوا إلى العامة، ثم لم يكثر الطعن على من يقول: مخلوق، كما أطنب في الطعن على من قال: غير مخلوق حتى جاوز فيه الحد والمقدار فنسبهم فيه إلى الكفر البين...»[5].

---

(١) نقض الدارمي (ص ٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

(٣) المصدر السابق (٣١٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

(٥) المصدر السابق (ص ٣١٢- ٣٢٢).

كما أن الدارمي يعتبر تصريح معارضه باسم المريسي نوعاً من الانتصار في إثبات ضلال معارضه حيث يقول: «ولو قد كنى فيها عن بشر كان جديراً أن ينفذ عليهم بعضه في خفاء وفي ستر، ولم يفطن له الناس إلا كل من يبصر، غير أنه أفصح باسم المريسي وصرح»[1].

والمعارض مع هذا لا زال يدافع عن نفسه وأنه لا يرى رأي الجهمية إما بتفسير كلامه كما يقول الدارمي: «فحين انكشف عنه للناس إرادته، وشهد عليه بها عبارته؛ سقط في يده وكسر ردعه، فادعى أنه قصد بالإكفار...»[2].

وإما بكتابة كتاب آخر يفصل فيه قوله حيث يقول الدارمي: «ثم قفى المعارض بكتاب آخر كالمعتذر لما سلف منه مصدقاً لبعض ما سبق من ضلالاته مكذبا لبعض، يريد أن ينال عند الرعاع لنفسه في زلاته وسقطاته عذراً»[3].

وأما بالنسبة للكتاب الذي يرد عليه الدارمي فهو كتاب ألف من أجل الدفاع عن الجهمية في مقابل الإنكار الذي كان من العلماء عليهم كما سبق، وقد سيق لبيان حجج الجهمية وهو من أجمع الكتب في ذلك فيقول: «واعلموا أني لم أر كتاباً قط أجمع لحجج الجهمية من هذا الكتاب الذي نُسب إلى هذا المعارض»[4].

والدارمي ينقل عن معارضه أنه روى في سياق دفاعه عن الجهمية عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه كان يترك الصلاة خلف من يقول: إن القرآن غير مخلوق فيقول: «روى عن أبي يوسف من روايات ابن الثلجي ولم يسمعه بزعمه من ابن الثلجي أنه لا يصلي خلف من يقول: القرآن غير مخلوق فلو سمع هذا المعارض من أبي يوسف نفسه لم تقم له به حجة وجر إلى أبي يوسف بها فضيحة»[5].

(١) المصدر السابق (ص ٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٧١).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٧٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٥٧٥).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٢٢).

وقد ذكر الدارمي عبارة قد يفهم منها أنه سينقل كلام معارضه بالنص، وهذا لو تحقق فإنه سيزيد من أهمية نقله عنه حيث يقول في بداية سياقه لحجج المعارض: «وسنعبر لكم عنه من نفس كلامه ما يحكم عليه بالجحود»[1]، إلا أن صنيع الدارمي يثبت خلاف ذلك فهو ينقل كلام معارضه بالمعنى في الغالب[2].

كما أن الكتاب فيما يظهر أنه مقسم إلى قسمين قسم ابتدأ فيه المعارض بذكر حجج المريسي، والقسم الثاني ذكر فيه حجج ابن الثلجي، حيث يذكر الدارمي في بداية الكتاب فيقول: «أنشأ هذا المعارض يحكي في كتاب له عن المريسي من أنواع الضلال وشنيع المقال والحجج المحال...» [3].

ويقول عنه في هذا القسم والذي يبين أنه مخصوص في غالبه على كلام المريسي: «ثم أجمل المعارض جميع ما ينكر الجهمية من صفات الله وذاته... فعد منها بضعاً وثلاثين صفة نسقاً واحداً يحكم عليها ويفسرها بما حكم المريسي... لا يعتمد في أكثرها إلا على المريسي»[4].

ثم لما انتصف الدارمي في كتابه ذكر أن المعارض انتهى من كلام المريسي وبدأ في ذكر حجج ابن الثلجي فقال: «ثم ادعى المعارض أنه انتهى إلى هاهنا السماع من بشر، قال: ثم ابتدأنا بعون الله نقول في حكايات ابن الثلجي»[5].

ويبدو من كلام الدارمي أن المعارض كان ينقل من كتاب للثلجي في ذلك حيث يقول: «فادعى المعارض أن الثلجي قال في هذا – من كتاب لم أسمعه من الثلجي –...»[6].

لكن الدارمي يذكر أن المعارض إنما صرح ببشر وابن الثلجي ولم يصرح بغيرهما ممن ينقل عنهم مما يدل على أن الكتاب لم يكن متمحضاً في النقل عنهما، حيث يقول: «وما

(١) المصدر السابق (ص ٣).

(٢) انظر أمثلة على ذلك: المصدر السابق (ص ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٨٠) وغيرها.

(٣) المصدر السابق (ص ٣).

(٤) المصدر السابق (٥٢).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٣٦).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٠٧). وانظر: (ص ٤١٠).

نراك صرحت ببشر وابن الثلجي، وكَنَّيت عن هؤلاء المفسرين إلا وأنهم أسوأ منزلة عند أهل الإسلام وأشد ظنة في الدين منهما»[1].

هذا ما يمكن أن يقال حول الكتاب وحول من يقصدهم الدارمي بالرد مستخرجاً من خلال كلام الدارمي في سياقات كتابه المتفرقة.

(١) المصدر السابق (ص ٣٩٨).

المبحث الأول:
الجدل العقدي (تأسيس المشروعية)

تقدمت الإشارة إلى أن كتابي الدارمي قد جاءت في سياق الرد على المخالف، والبحث في عدد من النقاشات العقدية والتي جاءت من قبل الجهمية، ولم يكن الدارمي وهو يمارس دوره في الرد على تلك النقاشات مشتغلاً بالمسائل التفصيلية فحسب، بل كان كثيراً ما يشير إلى عدد من القضايا المنهجية أثناء ممارسته لهذه الردود، وهذا ما جعل تلك النقاشات حافلة بكثير من القضايا العلمية التي تعرض لها الدارمي أثناء نقاشه، ويمكننا في هذا السياق إبراز أهم القضايا العلمية التي تعرض لها فيما يتعلق بالجدل العقدي، والتي من أهمها ما يلي:

(١) الجدل العقدي من الحكم الثابت إلى الحكم العارض

في بداية الدارمي لكتابه (الرد على الجهمية) يذكر أن السلف من حيث المبدأ كانوا يكرهون الدخول في هذا النوع من الجدل العقدي، حيث يقول: «**وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه**»[1].

ويكرر هذا المبدأ في كتابه الآخر حيث يقول مخاطباً معارضه: «**فأما قولك: إن السلف**

---

(١) الرد على الجهمية (ص ٢٣).

كانوا يكرهون الخوض في القرآن فقد صدقت، وأنت المخالف لهم لما أنك قد أكثرت فيه الخوض وجمعت على نفسك كثيرا من النقض»[١].

ويعيد ذلك فيقول: «**فكره القوم الخوض فيه إذ لم يكن يخاض فيه علانية وقد أصابوا في ترك الخوض فيه**»[٢].

ويبين الدارمي أن سبب كراهة العلماء لذلك هو: «مخافة أن يتكلموا في الله وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا، ويتماروا به على جهل فيكفروا»[٣].

ويكرر هذا المعنى في كتابه الآخر فيقول: «ويحك إنما كره السلف الخوض فيه مخافة أن يتأول أهل البدع والضلال، وأغمار الجهال ما تأولت فيه أنت وإمامك المريسي»[٤].

ويندب على معارضه خوضه في هذا مبيناً سبب ذلك فيقول: « أفتأمن من الجواب في هذه العمايات أن تجرك إلى الخطأ في التوحيد، والخطأ فيه كفر؟ فأين أنت عن نفسك لما ندبت إليه غيرك من الخوض فيه وما أشبهه؟»[٥].

هذا هو الحكم الثابت عند العلماء بشأن الدخول في الجدل العقدي في هذه المسائل، لكن الدارمي اتخذ حكماً عارضاً خلاف الحكم الثابت السابق وفقاً لمجموعة من المسوغات التي ستأتي، وهذا الموقف الذي اتخذه جعله كثير الإلحاح على تأكيد مسألة المسوغ الشرعي للدخول في مثل هذا الجدل العقدي مع المخالفين، فتراه يقول: «**ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثها فيكم، ما اشتغلنا بذكر كلامه...**»[٦].

---

(١) نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (ص ٣٠٥)، وسيشار إليه لاحقا اختصارا بـ (نقض الدارمي).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١٠).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٣).

(٤) نقض الدارمي (ص ٣٠٦).

(٥) المصدر السابق (ص ٥٤٢).

(٦) المصدر السابق (ص ٣-٤).

ويستحضر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «**ولولا أنك بدأتنا بالخوض فيه** وفي إذاعة كلام بشر المريسي الملحد في توحيد الله، المعطل لصفاته، المفتري على الله، لم نعرض لشيء من هذا وما أشبهه»[1].

ثم يكرره في موطن ثالث فيقول: «**ولو لم يذع هذا المعارض هذا الكلام** ولم ينشره في الناس لم نتعرض لمناقضته والإدخال عليه»[2].

ويعيده في كتابه الآخر مما يدل على أهمية هذا المعنى عنده فيقول: «وقد كانوا رزقوا العافية منهم وابتلينا بهم عند دروس الإسلام وذهاب العلماء **فلم نجد بداً من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق**»[3].

ويستوقفنا أمام هذا الإلحاح أربعة تساؤلات:

- التساؤل الأول: لماذا كرر الدارمي التأكيد على هذه القضية؟
- التساؤل الثاني: ما المسوغات التي دفعت الدارمي للدخول في هذا الجدل؟
- التساؤل الثالث: ما موقف الدارمي من الاعتراضات التي واجهها أثناء دخوله في الجدل؟
- التساؤل الرابع: ما المفاسد التي يتوقعها الدارمي من مثل هذا الجدل ؟ وكيف سيتعامل معها؟

(٢) تأكيد مشروعية الجدل العقدي... لماذا ؟

أما بالنسبة للجواب عن التساؤل الأول فإن المتتبع لكلام الدارمي في مواطنه المختلفة يمكن أن يُرجع هذا الإلحاح والتأكيد منه على مشروعية هذا الجدل إلى ثلاثة أسباب:

السبب الأول: النظر في حاجة المجتمع:

يدرك الدارمي تمام الإدراك أن المجتمع- من حيث المبدأ - ليسوا بحاجة للدخول في مثل

(١) المصدر السابق (ص ٢٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٤-٣٢٥).

(٣) الرد على الجهمية (٢٣).

هذه المناقشات، ولذلك فإنه ينعى على مخالفه فيقول: «**ثم لا حاجة لمن بين ظهريك من الناس إلى مثل هذه الأحاديث**»[١].

ويقول له: «**لا جزاك الله خيراً عما تورده على قلوب الجهال مما لا حاجة لهم إليه**»[٢].

كما يشير في سياق حديثه عن معارضه: «**لو أنه ألف لهم كتباً في معالم دينهم من نحو الوضوء والصلاة والزكاة ونحوها كان أولى به وأسلم لدينه، وأنفع لمن حواليه من المسلمين**»[٣].

وهو يشير إلى أن معارضه لم يكن على وعي بهذه القضية فيقول: «**لو كان لك فهم وعقل لم تكن تذيع في الناس مثل هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء**»[٤].

كما يوجه معارضه بأن يشتغل بما هو أنفع له فيقول: «**فلو اشتغلت أيها المعارض فيما تتقلب فيه من مسائل أبي يوسف ومحمد بن الحسن ونظرائهم كان أعذر لك من أن تتعرض لك من أن تتعرض بمثل هذه الأحاديث الصعاب المعاني التي كان يستعفي من تفسيرها العلماء أصحاب العربية البصراء، فتفسرها بجهل وضلال!!**»[٥].

وبما أن الأمر كذلك؛ وأن الأولى للناس غير ذلك، فالدارمي بحاجة إلى بيان مسوغات دخوله في هذا الجدل العقدي مع معارضه، كما سيأتي.

السبب الثاني: النظر في موقف العلماء:

مع علم الدارمي بموقف بعض العلماء تجاه الدخول في هذا الجدل إلا أنه قد حصل له مواقف مباشرة مع العلماء فيما يتعلق بذلك، فقد واجه الدارمي اعتراضاً من بعض علماء وقته للدخول في هذه النقاشات، وقد جاء هذا واضحاً في قوله: «وذهبت يوما أحكي ليحيى بن يحيى كلام الجهمية لأستخرج منه نقضا عليهم وفي مجلسه يومئذ الحسين بن عيسى

(١) نقض الدارمي (ص ٤٤٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٨٧).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٩٢).

البسطامي وأحمد بن يونس القاضي ومحمد بن رافع وأبو قدامة السرخسي فيما أحسب وغيرهم من المشايخ فزبرني بغضب، وقال: اسكت. وأنكر علي المشايخ الذين في مجلسه استعظاما أن أحكي كلام الجهمية وتشنيعا عليهم فكيف بمن يحكي عنهم ديانة»[1].

وهذه المعارضة جعلت الدارمي حريصاً على تأكيد مشروعية الدخول في هذه النقاشات.

السبب الثالث: النظر في موقف المعارض:

من المواقف التي واجهها الدارمي أثناء اشتغاله بهذا الجدل العقدي: احتجاج معارضه بمواقف بعض العلماء تجاه الدخول في هذا الجدل، وأنهم كانوا يكرهون الخوض في ذلك، يقول الدارمي عن معارضه: «وادعيت أن قول الناس في القرآن: (إنه مخلوق)، (غير مخلوق) بدعة، إذ لم يكن يخاض فيه على عهد رسول ﷺ وأصحابه، وأنهم كانوا يكرهون الخوض في القرآن» ثم يحكي عنه قوله: «إن السلف كانوا يكرهون الخوض في القرآن»[2].

وهذا يعني أن المعارض يريد استغلال هذه المواقف حتى يثنيه عن الدخول في ذلك، وحينئذ فالدارمي لابد أن يبين موقفه من أقوال العلماء تجاه هذا الموضوع.

(٣) مسوغات الجدل العقدي

أما بالنسبة للمسوغات التي تقف خلف دخوله في هذا الجدل، وهذا ما يتعلق بالجواب عن التساؤل الثاني، فيمكن إجمالها من خلال كلام الدارمي في ثلاثة أمور:

١- أن الدخول في هذا الجدل العقدي ناتج عن علاج لإشكال قائم في الواقع، ولذلك فإنه يبين أن بداية الخوض في هذه القضايا جاء من قبل الجهمية ولم يكن من أهل العلم، فجاء موقف العلماء للرد على هذه الأقوال الحادثة، ولهذا تكرر عنده التصريح بهذه القضية كما سبق حيث يقول: «**ولولا ما بدأكم هذا المعارض**...»[3]، وفي موطن آخر: «**ولولا أنك**

(١) الرد على الجهمية (ص ٢١٢).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣٠٥).

(٣) المصدر السابق (٣-٤).

ابتدأتنا بالخوض فيه...» [١]، مما يشير إلى أنه يريد القول أن دخوله في ذلك لم يكن هو من ابتدأه وإنما كان على سبيل الرد والمعارضة.

وبالتالي فلابد - عند الدارمي - من التفريق بين هذين المقامين وعدم التسوية بينهما، حيث يقول: «فالمبتدع الضال من الحزبين: من نصب رأي الجهم إماماً وأذاعه في الناس بدءا والمتبع للسنة الذي أنكره عليه وناقضه، فمن أجرى الناقض للبدعة والراد للكفر مجرى من شرعها فقد جمع بين ما فرق الله، وفرق بين ما جمع الله» [٢].

ويقوي ذلك المسوغ الثاني وهو:

٢- انتشار المقالة، قد يكون حال المقالة الحادثة في المجتمع أنها تتداول على وجه الخفية، وإذا كانت بهذه الصفة وكان حال الناس مستقراً فإن القول بمنع الخوض في هذه المقالة الحادثة هو المتوجه عند الدارمي حيث يقول: «إنما كره من كره الخوض من هؤلاء المشايخ إن صحت روايتك لما أنه لم يكن يخوض فيه إلا شرذمة أذلة سراً بمناجاة بينهم وإذا العامة متمسكون منهم بالسنن الأولى والأمر الأول» [٣].

أما عندما تتحول طبيعة الخطاب، وتنتشر المقالة فهي بحاجة في هذا الحال إلى من يتصدى إلى بيان الحق فيها كما يرى الدارمي حيث يقول: «ولو لم يذع هذا المعارض هذا الكلام ولم ينشره في الناس لم نتعرض لمناقضته والإدخال عليه» [٤].

وهو في هذا السياق يفرق بينها وبين مقالة المريسي في بداية أمرها وأن مقالة الأخير كان يتم تداولها على سبيل المناجاة حيث يقول مخاطباً المريسي: «إذ لم تكن أنت تجترئ أن تنشره في بلدك للأنام، إلا مناجاة بينك وبين جهلة طغام» [٥].

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٩٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١٣).

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٠). وانظر في هذا المعنى أيضا (ص ٣١٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٢٤-٣٢٥).

(٥) المصدر السابق (ص ١٣٥).

ولما كان الأمر كذلك كان الهدف الأساس عنده هو توعية العامة من هذه المقالات، حيث يقول: «فحين رأينا ذلك منهم وفطنا لمذهبهم... رأينا أن نبين من مذاهبهم رسوماً من الكتاب والسنة وكلام العلماء ما يستدل به أهل الغفلة من الناس على سوء مذهبهم، فيحذروهم على أنفسهم وعلى أولادهم وأهليهم، ويجتهدوا في الرد عليهم»[1].

ويقوي ذلك المسوغ الثالث وهو:

٣- **مكانة القائل بهذه المقولات**، فالدارمي يرى أن مكانة القائل لها دور كبير في رواجها وتقبل الناس لها، وهذا ما جعله يبادر بالدخول في هذا الميدان لأن معارضه ممن يُشار إليه بالعلم، وهذا أدعى لقبول كلامه، يقول في ذلك: «ولولا أنه يشير إليك بعض الناس ببعض البصر في العلم ما اشتغلنا بالرد على مثلك»[2].

وأما من كان حاله للناس معروفاً فأمره أخف كالمريسي والذي «كان مشهوراً عند العامة بأقبح الذكر، مفتضحاً بضلالاته في كل مصر»[3].

ولذلك فإن المعارض لما صرح باسم المريسي كان هذا أدعى لمعرفة حاله ونفور الناس منه كما يقول الدارمي: «ولو قد كنى فيها عن بشر كان جديراً أن ينفذ عليهم بعضه في خفاء وفي ستر، ولم يفطن له من الناس إلا كل من يبصر، غير أنه أفصح باسم المريسي وصرح»[4].

في نهاية المطاف وبعد بيان تلك الأسباب فإن الدارمي يخلص إلى أن الحكم بالمنع في الكلام في هذه القضية انتقل إلى الحكم بالوجوب بناء على المسوغات السابقة، حيث يقول: «فحين تأولتم فيه خلاف ما أراد الله وعطلتم صفات الله وجب على كل مسلم عنده بيان أن ينقض عليكم دعواكم فيه»[5].

---

(١) الرد على الجهمية (ص ٢٣).

(٢) نقض الدارمي (ص٢٩٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٢-٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٠٦).

ويختم الدارمي كتابه النقض بالإشارة إلى هذا المعنى وأنه لم يكن مختاراً للدخول في ذلك بل كان دخوله دفعاً للإثم عن نفسه فيقول: «ولو وسعني لافتديت من الجواب بمحال... ولا آمن على من أحدث هذا بين ظهريهم فأغضوا عنه ولم ينكروه عليه بجد أن يصيبهم الله بعقاب من عنده...» [١].

(٤) معارضة الدخول في الجدل العقدي (الجواب والتوجيه)

بعد أن قرر الدارمي الدخول في هذا الجدل، فما موقفه من تلك الاعتراضات التي واجهته؟

يمكن إجمال هذا الموقف في النقاط التالية:

١- يبين الدارمي في البداية طبيعة الاعتراض الذي تقدم به معارضه، وأن الاعتراض عليه بموقف العلماء من الدخول في هذا الجدل ظاهره بخلاف باطنه فيقول: «فمثلك فيما ادعيت من كراهية الخوض فيه كما قال علي بن أبي طالب ﷺ للخوارج حين قالوا: "لا حكم إلا لله" فقال: "كلمة حق يبتغى بها باطل"»[٢]، ويتبين هذا التحليل من الدارمي بالنقطة الثانية.

٢- وهو أن الدارمي يحاول أن يقلب على معارضه نفس منهجية الاستدلال التي استعملها، حتى يبين أن استدلاله لم يكن استدلالاً صحيحاً، فإذا كان المعارض يرى أن الدخول في هذا الجدل العقدي بدعة، فقد حكم على نفسه بذلك، فلماذا يدخل فيها ؟ حيث يقول له: «فادعيت أن قول الناس في القرآن (إنه مخلوق)، وغير مخلوق) بدعة، إذ لم يكن يخاض فيه على عهد رسول ﷺ وأصحابه، وأنهم كانوا يكرهون الخوض في القرآن، فحكمت أيها المعارض على نفسك بالبدعة... فأما قولك: إن السلف كانوا يكرهون الخوض في القرآن فقد صدقت، وأنت المخالف لهم لما أنك أكثرت فيه من الخوض...» [٣].

---

(١) المصدر السابق (ص ٥٧٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٠٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٠٥-٣٠٦)، وانظر في هذا المعنى أيضا: (ص ٣٢٦).

٣- بعد أن بين الدارمي أنه لم يبتدئ الدخول في هذا الجدل العقدي توجه إلى نقد مطالبة معارضه بالكف عن الدخول في تلك النقاشات، وذلك باعتبارها مطالبة غير منصفة إذ كيف يطالب العلماء بعدم بيان موقفهم في وقت يعلن الجهمية بمواقفهم بكل وضوح؟! حيث يقول: «أو طمعتم معشر الجهمية والواقفة أن تنصبوا الكفر للناس إماما تدعونهم إليه ويسكتوا أهل السنة عن الإنكار عليكم حتى يتروج على الناس ضلالكم... حتى تضمحل مذاهب أهل السنة وتستفيض مذاهب الجهمية في العامة لقد أسأتم بأهل السنة الظن ونسبتموهم إلى العجز والوهن»(١).

٤- أما عن موقف العلماء الذين كرهوا الخوض في هذا الجدل، فإنه يحاول توجيه هذا الموقف من عدة ناحيتين:

الناحية الأولى: مراعاة السياقات التاريخية:

فكون بعض العلماء لم يدخلوا في هذه القضايا فلأن القول فيها لم يكن منتشراً بين الناس في ذاك الوقت، ولم تكن مطروحة للجدل في الواقع، وبالتالي فلا مسوغ للدخول فيها في واقع كهذا، حيث يقول: «فلما لم يجترئ كافر أو متعوذ بالإسلام أن يظهر شيئاً من هذا وما أشبهه في عصرهم لم يجب أن يتكلفوا النقض لكفر لم يحدث بين أظهرهم فيكونوا سبباً لإظهاره»(٢).

ويوجه موقف علماء آخرين بقوله: «إنما كره من كره الخوض من هؤلاء المشايخ_إن صحت عنهم روايتك – لما أنه لم يكن يخوض فيه إلا شرذمة أذلة سراً بمناجاة بينهم، وإذا العامة متمسكون منهم بالسنن الأولى والأمر الأول»(٣).

ومن ضمن مراعاة هذا الجانب: أن العالم الواحد قد يتغير اجتهاده وفقاً لتغير طبيعة الواقع الذي يعيش فيه، والدارمي يفسر موقف بعض العلماء ضمن هذا الإطار فيقول: «وقال ابن المبارك: ((لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجمهية))

---

(١) المصدر السابق (ص ٣١٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٠٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٠). وانظر في هذا المعنى أيضاً (ص ٣١٢).

فحين خاضت الجهمية في شيء منه وأظهروه وادعوا أن كلام الله مخلوق أنكر ذلك ابن المبارك، وزعم أنه غير مخلوق، وأن من قال ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴾[طه: ١٤] مخلوق فهو كافر... فكره ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يعلنوه، فلما أعلنوه أنكر عليهم وعابهم على ذلك»[١].

ثم يسوق الدارمي كلاماً آخر للإمام أحمد ابن حنبل فيقول: «وكذلك قال ابن حنبل: ((كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نجد بداً من مخالفتهم والرد عليهم))»[٢].

الناحية الثانية: مراعاة تفاوت الاجتهاد بين العلماء:

كما أنه يتعامل مع بعض تلك المواقف بنوع من الترجيح بينها، ويعتبر بعض تلك المواقف نوعاً من الاجتهاد المقابل باجتهاد علماء آخرين، حيث يقول: «وإن يك أبو أسامة وأبو بكر وأبو معاوية جبنوا عن الخوض فيه إذ لم يكن يخاض فيه في عصرهم فقد جسر على الرد عليهم من كان أعلم منهم مثل ابن المبارك وعيسى بن يونس وغيرهم»[٣].

(٥) الجدل العقدي... المصلحة والمفسدة

لم يغب عن ذهن الدارمي وهو يدخل في هذا الجدل ما يمكن أن يحصل من بعض المفاسد المتوقعة من هذا الدخول، حيث يشير إلى ذلك بقوله: «**ولولا ما بدأكم هذا المعارض بإذاعة ضلالات المريسي وبثها فيكم، ما اشتغلنا بذكر كلامه مخافة أن يعلق بعض كلامه بقلوب بعض الجهال...**»[٤].

فالدارمي يعيد ويؤكد على مسألة أن البداية لم تكن إلا من قِبَل معارضه، ولم يكن من قبل العلماء، بل كان موقفهم موقف الكراهة كما سبقت الإشارة إليه.

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٠٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١١-٣١٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٣-٤).

لكنه مع ذلك يحدد أبرز الآثار السلبية التي وقعت أو من المحتمل وقوعها عندما بدأ معارضه في نشر مقالاته، وبدأ هو وغيره من العلماء بالرد عليها، ومن أهمها:

١- أن الدخول في هذا الجدل ربما يساعد على انتشار المقالة التي يقصد الرد عليها، وإظهارها للناس، ولذلك يقول بأن العلماء الذين كرهوا الدخول في هذا الجدل: «**لم يجب أن يتكلفوا النقض لكفر لم يحدث بين أظهرهم فيكونوا سبباً لإظهاره**»[١].

٢- تشويش أذهان الناس وإدخالهم في أغلوطات توقعهم في الشك والريبة، حيث يقول: «**لكننا نتخوف من هذه الأحاديث، ونخاف أن تحتمله قلوب ضعفاء الناس، فنوقع فيها الشك والريبة**»[٢].

ويقول في موطن آخر: «**أظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام ليوقعوا في قلوبهم الشك ويلبسوا عليهم أمرهم ويشككوهم في خالقهم**»[٣].

٣- أن دخول تلك المقالات تسببت في استغلال أهل الديانات الأخرى هذه الأجواء لتمرير مقالاتهم حتى يشككوا في دين الإسلام، يقول في ذلك: «**فشد ذلك طمع كل متعوذ في الإسلام من أبناء اليهود والنصارى وأنباط العراق ووجدوا فرصة للكلام فجدوا في هدم الإسلام وتعطيل ذي الجلال والإكرام وإنكار صفاته وتكذيب رسله وإبطال وحيه**»[٤].

ولما كان الدارمي مستحضراً لإمكانية وقوع بعض المفاسد من هذه الردود فإنه يتخذ لذلك عدداً من التدابير:

أ- **الاحتياط بقدر الإمكان في الدخول في تفاصيل هذه النقاشات**، ولذلك تجده يتحفظ عن التفريع في بعض تلك المسائل احتياطاً من وقوع تلك المفسدة فيقول عن سبب إحجامه عن

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٠٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٢).

(٤) الرد على لجهمية (ص ٢٢).

تفصيل بعض المسائل: «**ولولا مخافة هذه الأحاديث وما يشبهها لحكيت من قبح كلام هؤلاء المعطلة...**» [(١)].

ولذلك فإن المعارض عندما يمسك عن الدخول في بعض تلك التفاصيل فإن الدارمي يمسك كذلك حيث يقول: «**غير أنه قد أمسك عن الكلام فيها بعد ما خلطها بتلك، فحين أمسك المعارض عن الكلام أمسكنا عن جوابه**» [(٢)].

ويقول في موطن آخر: «**ثم عليهم حجج كثيرة من الكلام والنظر لا نحب ذكر كثير منها تخوفا من أن لا تحتملها قلوب ضعفاء الناس ولكن يكفي من نظر فيما ذكرنا من كتاب الله عز وجل وروينا من هذه الآثار أن يعلم أن مخالفة هؤلاء للأمة قديماً وحديثاً**» [(٣)].

ب- ومن جهة أخرى فإنه لا يتحدث في مقالات هؤلاء إلا مع بيان نقضها، ولذلك يقول: «ولولا أنك ابتدأتنا بالخوض فيه وفي إذاعة كلام بشر المريسي الملحد في توحيد الله، المعطل لصفاته، المفتري على الله، لم نعرض لشيء من هذا وما أشبهه، **لأنه لا يحل لمسلم عنده شيء من بيان أو برهان يكون ببلدة ينشر فيها كلام المريسي في التوحيد ثم لا ينقضه**» [(٤)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣١).

(٢) نقض الدارمي (ص ٥٥٦).

(٣) الرد على الجهمية (ص١٨٠).

(٤) نقض الدارمي (ص ٢٩٢).

المبحث الثاني:

مكونات الجدل العقدي البيئة، الحجة، التساؤل، المخالف، النتيجة)

تحليل الجدل العقدي يقوم على تحليل مكوناته التي تؤثر في بنيته، فالجدل ينشأ في بيئة معينة، ويدور حول مجموعة إشكالات وتساؤلات، ويقوم على عدة حجج، ويتجه نحو مخالفين، وينتهي بحصيلة ونتائج.

فكيف كان الدارمي ينظر إلى بيئة الجدل في وقته؟ وكيف كان يحلل المؤثرات التي طرأت على هذه البيئة لتقوي الجدل العقدي أو تضعفه؟.

وما موقف الدارمي من طبيعة الإشكالات والتساؤلات التي تَعْرِض لها خلال جدله العقدي؟ وما مدى تنوعها عنده؟ وما نظرته للدوافع التي تقف وراء ورودها؟ وما الآلية التي يستخدمها في دفع تلك الإشكالات؟

وكيف كان الدارمي يحلل حجة مخالفه وينقدها ويقنع الآخرين بحجته البديلة ؟

وما المعايير المنهجية التي استخدمها الدارمي في التعامل مع مخالفه ؟ وكيف كان يُقَيِّمه ؟

وأخيراً ما النتائج التي خرج بها الدارمي بعد خوضه لهذا الجدال ؟

هذه هي مجموعة تساؤلات حول مكونات الجدل العقدي، يسعى هذا المبحث لأن يبحث لها عن جواب.

(١) الجدل العقدي... البيئة الحاضنة

تختلف البيئات التي تحتضن الجدالات العقدية من جهة العوامل التي تؤثر في مسار هذا الجدل قوة وضعفاً، فثمة عوامل طبيعية إذا توفرت في مجتمع فإنها ستؤدي به إلى تحول جديد في طبيعة تصوراته العقدية والفكرية، وبالتالي ستتغير موازين الجدل لتصبح لصالح من توفرت له تلك العوامل.

وقد ألمح الدارمي في كتاباته إلى جزء من هذه الإشكالية، فهو يحكي أن رأي معارضيه من الجهمية عندما بدأ في المجتمع لم يجد له قبولاً ولا انتشاراً بل كان رأيا مقموعاً – حسب تعبيره – عندما يقول: «**فلم يزالوا أذلة مقموعين لا يقبل لهم قول ولا يلتفت لهم إلى رأي**»[١].

لكن ثمة عوامل طرأت على المجتمع أدت إلى تحولات في تغيير عوامل القوة لطرف رأي المعارض، وقد أشار الدارمي إلى عدد من تلك العوامل، والتي يمكن حصرها في أربعة عوامل:

١- قلة المتأهلين علميا في هذا المجال:

قلة من يتصدى لبيان الحق في الجدل الحادث ممن هو مؤهل لذلك يؤدي إلى انتشار تلك المقولات، ولذلك فإن الدارمي يذكر أن أحد أسباب نشر معارضه لمقالاته هو أن بلده لم يكن فيها من يتفطن لمقالاته حيث يقول: «**فلم يزل يعيب عن هذا القول ويلجلج به في صدره حتى صرح به وهو يرى أنه ليس معه بالبلاد من يفطن لمذهبه**»[٢].

ويشير إلى هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «**ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين حتى كان الآن بآخرة حيث قلت الفقهاء وقبض العلماء**»[٣].

وهذا ما جعل الدارمي – وهو ممن يملك أدوات الدخول في هذا الجدل – يبادر في الدخول فيه حيث يقول: «**ولكن خفت أنه لا يسع أحداً عنده شيء من البيان يكون ببلدة**

(١) نقض الدارمي (ص ٣٠٩).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣٢٦).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٢).

ينشر فيه هذا الكلام، ثم لا ينقضه على ناشره، ذباً عن الله ومحاماة عن أهل الغفلة من ضعفاء الرجال والنساء والصبيان...» [1].

٢- دخول غير المتأهلين علميا ممن يشتبه حالهم على المجتمع:

على عكس السبب الأول، فإن دخول بعض المشتغلين بالعلم ممن ليسوا على قدر من الرسوخ فيه، وتبنيهم لتلك المقالات الحادثة ربما يؤدي إلى اقتناع شريحة من المجتمع بهذا القول، وهذا ما جعل الدارمي يبادر ببيان الحق في هذا الجدل العقدي حيث يقول: «**إذ بثها فيهم رجل كان يشير إليه بعضهم بشيء من فقه وبصر، ولا يفطنون لعثراته إذ عثر فيكونوا من أخواتها منه على حذر**»[2].

٣- ضعف البناء العلمي للمجتمع:

ضعف البناء العلمي للمجتمع يؤدي إلى تقبله لأي جديد دون القدرة على فرزه وتمحيصه وتقويمه، وقد كان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى انتشار مقالة الجهمية كما يرى الدارمي، فهو يرى بأن مخالفيه من الجهمية إنما قام أمرهم لتوفر المناخ الذي ساعدهم على ذلك، فهم قد «**وجدوا فرصتهم وأحسوا من الرعاع جهلاً ومن العلماء قلةً فنصبوا عندها الكفر للناس إماماً بدعوتهم إليه وأظهروا لهم أغلوطات من المسائل وعمايات من الكلام يغالطون بها أهل الإسلام**»[3].

٤- دعم السلطة لأحد طرفي الجدال:

للسلطة دورها المؤثر في بث العقيدة التي تتبناها بين الناس، وتوفير المناخ المناسب لقبولهم لها، والحد من المؤثرات التي تقف حائلاً دون ذلك، ولقد كان الدارمي أثناء سياقه للمسار التاريخي لظهور المقالات التي يَرُدُّ عليها يؤكد على هذا الدور الذي كان تشغله السلطة في ظهور تلك المقالات أو عدم ظهورها فهو يذكر أن الناس منذ وقت رسول الله ﷺ قد «**استقاموا**

(١) المصدر السابق (ص ٥٧٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٤).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٢).

حياته وبعد وفاته لا يجترئ كافر ولا منافق متعوذ بالإسلام أن يظهر ما في نفسه من الكفر وإنكار النبوة فرقاً من السيف وتخوفاً من الافتضاح بل كانوا يتقلبون مع المسلمين بغم ويعيشون فيهم على رغم دهراً من الدهر وزمانا من الزمان.

وكان أول من أظهر شيئاً منه بعد كفار قريش الجعد بن درهم بالبصرة وجهم بخراسان اقتداء بكفار قريش فقتل الله جهماً شر قتلة.

وأما الجعد فأخذه خالد بن عبد الله القسري فذبحه ذبحاً بواسط في يوم الأضحى على رؤوس من شهد العيد معه من المسلمين لا يعيبه به عائب ولا يطعن عليه طاعن بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه من رأيه...

ثم لم يزالوا بعد ذلك مقموعين أذلة مدحورين حتى كان الآن بأخرة»[1].

فما الذي حصل بأخرة؟ وما الذي غير أوضاع الناس؟

يجيب الدارمي عن ذلك بأن الذي غيَّر ذلك هو تقوي أصحاب هذه المقالات بالسلطة التي تبنت رأيهم، وهذا ما حصل لرأي الجهمية، حيث يرى الدارمي أن رأيهم لم يكن له أثر في واقع الناس، وقد كان رأياً مهجوراً، حتى تبناه السلطان متأثراً ببعض من جالسهم ممن ليسوا من أهل العلم، فأكرهوا الناس على هذا الرأي، فأصبح فكرهم مفروضاً بقوة السلطان لا بالحجة والبرهان حيث يقول: «**فلم يزالوا مقموعين لا يقبل لهم قول ولا يتلفت لهم إلى رأي، حتى ركنوا إلى بعض السلاطين الذين لم يجالسوا العلماء، ولم يزاحموا الفقهاء، فاخترعوا بهذه المحنة الملعونة حتى أكرهوا الناس بالسيوف والسياط**»[2].

لكن الدارمي يشير إلى دور العلماء تجاه هذا الميل من السلطة لتبني تلك المقالات، حيث يذكر أن العلماء والفقهاء لم يكونوا مستجيبين لرغبة السلطة وتوجهها في هذا الشأن، بل قاموا بإنكار هذه المقالة، فبينما تبنى العلماء من جهة الأصل كراهة الخوض في تلك المسائل حيث «**كره القوم الخوض فيه إذ لم يكن يخاض فيه علانية وقد أصابوا في ترك الخوض**

(١) المصدر السابق (ص ٢١-٢٢).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣٠٩).

فيه إذ لم يعلن» إلا أن هذا الموقف قد تغير **«فلما أعلنوه بقوة السلطان ودعوا العامة إليه بالسيوف والسياط وادعوا أن كلام الله مخلوق أنكر ذلك عليهم من غبر من العلماء وبقي من الفقهاء فكذبوهم وكفروهم وحذروا الناس أمرهم»**[1].

ولذلك فإنه يرى عملية الرد على هؤلاء إنما هي منافحة عن دين الله، لا قصداً لإرضاء السلطة أو معارضتها، بل إنما كان ذلك **«منافحة عن الله... ومحاماة عن ضعفاء الناس وأهل الغفلة من النساء والصبيان أن يضلوا ويفتتنوا»**[2].

ولذلك فإنه يوجه الناس حول هذه القضية وأن عليهم أن **«يجتهدوا في الرد عليهم، محتسبين منافحين عن دين الله تعالى، طالبين به ما عند الله»**[3].

وفي المقابل فإن تدخل السلطة كما كان له أثر في تقوية هذه الآراء الدخيلة، فإن له أثره كذلك في إضعافها، فبعد أن تغيرت السلطة، وجاء المتوكل وتسلم زمام الأمور، فقد عادت الأمور إلى وضعها السابق، والدارمي يشير في هذا السياق إلى أن الأمر مختلف بين المرحلتين، فالمرحلة الأولى كان السلطان يريد أن يكره الناس على عقائد تخالف ما يعتقدونه، لكن الأمر في مرحلته الثانية غير ذلك فقد أرجعت السلطة حال الناس على ما كانوا عليه، وتصدت لكل من شارك في إكراههم على تلك المحنة وأمرهم بتغيير اعتقادهم، حيث يقول: **«فلم تزل الجهمية سنوات يركبون فيها أهل السنة والجماعة بقوة ابن أبي دؤاد المحاد لله ولرسوله حتى استخلف المتوكل رحمة الله عليه فطمس الله به آثارهم وقمع به أنصارهم حتى استقام أكثر الناس على السنة الأولى والمنهاج الأول»**[4].

وقد أدى هذا التغير في موقف السلطة – كما يرى الدارمي – إلى تحولات في طريقة تعاطي أولئك المخالفين مع تلك المسائل فبعضهم قد خفف من تلك المقالة وغير في طريقة التعبير عنها، ويعبر عن ذلك الدارمي فيقول: «**احتال رجال ممن كانوا لا يؤمنون باعتقاد**

(١) المصدر السابق (ص ٣١٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٤).

(٣) الرد على الجهمية (ص ٢٣).

(٤) نقض الدارمي (ص ٣٠٩)

التجهم حيلة لترويج ضلالتهم في الناس ولم يمكنهم الإفصاح به مخافة القتل والفضيحة والعقوبة من الخليفة المنكر لذلك فاستتروا بالوقف من محض التجهم»[١].

كما أن بعضهم الآخر أخفوا مقالتهم ولم يجاهروا بها «**وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض لدعواهم من القرآن غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلاً مخافة القتل والفضيحة وهم عند أنفسهم بما وصف الله به فيه نفسه جاحدون قد ناظرنا بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوصاً مفسراً**»[٢].

(٢) الحجة في الجدل (التحليل، النقد، الإقناع)

الجدل يعتمد في جميع سياقاته على الحجة، ويعتبر حسن التعامل مع الحجة هو أحد الأسس المركزية لنجاح عملية الجدل، ويتم ذلك من طريقين:

طريق يتعلق بحجة المعارض من خلال تحليلها ثم نقدها.

وطريق يتعلق بإقامة الحجة البديلة التي يراد من خلالها إقناع المعارض.

سننظر في تعامل الدارمي مع هذه الحجج من خلال الخطوات الثلاث وهي: التحليل والنقد والإقناع.

(أ) تحليل الحجة

يستحضر الدارمي أن المعارض ينظر إلى حجته على أنها هي الحق، وأن حجة مقابله هي الباطل، ولذلك فإنه يأمره بأن لا يتعجل في مثل هذا الحكم، حتى لا يكتشف في النهاية أنه هو الذي كان في منطقة الخطأ، وغيره كان على الصواب، فيقول له في ذلك: «أو كلما احتججت لمذهبك من باطل احتمل، وما احتج عليك غيرك فيه من حق بطل، رويدك بالقضاء فلا تعجل فتزل قدمك وتستجهل وتفتضح بها عند من عقل»[٣].

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) الرد على الجهمية (ص ٢٠٣).

(٣) نقض الدارمي (ص ٥١٠).

والدارمي وهو يحلل حجج معارضه ينبه إلى مجموعة من النقاط المهمة أثناء تحليله، ومن أهمها ما يلي:

١- كثرة حجج القول الباطل تساعد في إبطاله:

يرى الدارمي أن القول الباطل لا تزيده كثرة الحجج إلا وضوحاً في بطلانه، وهذا أدعى لبيان ضعفه حيث يقول: «وقل ما رأيت من أهل الإسلام متكلماً في العرش أكثر لجاجة في إبطاله وإدخال الحشو من الكلام والحجج الداحضة فيه من هذا المعارض، وكلما أكثر من ذلك كان أدحض لحجته وأكشف لعورته»(١).

ويؤكد هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «وهكذا الباطل ما ازداد المرء له احتجاجاً إلا ازداد اعوجاجاً ولما خفي من ضمائره إخراجاً»(٢).

ويستحضره في موطن آخر فيقول: «وكلما أكثرت من هذا وشبهه ازددت به فضحية، لأن أحسن حجج الباطل تركه والرجوع عنه»(٣).

٢- التمكن من استحضار مقالات المعارض:

يلاحظ أن الدارمي شديد الصلة بمقالات معارضه، وهذا ما جعله يستحضر مواطن مخالفة المعارض لنفسه في كتابه، حيث يقول: «ودعواك صرحت بها في غير موضع من كتابك، ولكنك تقول الشيء فتنساه، ثم تنقضه على نفسك، وأنت لا تشعر به حتى يأخذ بحلقك، والحمد لله الذي أعاننا عليك بالنسيان وكثرة الهذيان»(٤).

ويكرر هذا المعنى في نقده لحجة أخرى فيقول: «وفي كل مكان تحتج بالشيء ثم تنساه حتى تنقضه على نفسك وأنت لا تشعر»(٥).

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٤٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٧٢).

(٣) المصدر السابق (٤٥٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٨٠).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٩٦).

ويستحضره في موطن ثالث فيقول: «ولكنا نظنك تقول الشيء فتنساه، حتى يدخل عليك فيه ما يأخذ بحلقك أو يكظمك»[(١)].

٣- رد الحجة إلى أصولها التي نشأت عنها:

يفرز الدارمي بعض الحجج عن بعض راداً كل حجة إلى أصل القول الذي نشأت عنه، فتراه يقول: «واحتج أيضاً لمذهبه ببعض حجج الجهمية وليست هذه من حجج الواقفة»[(٢)].

ويكرر هذا الملحظ في موطن آخر فيقول: «وهذا من قديم حجج الجهمية، وليس من حجج الواقفة»[(٣)].

ويعيده في موطن ثالث فيقول: «فمرة تحتج بحجج الواقفة ومرة بحجج الجهمية»[(٤)].

٤- العبرة في فهم الحجة بالمعاني لا بالألفاظ:

يدرك الدارمي أن العبارات التي يعبر بها أثناء الجدل مدخل كبير لكثير من المغالطات، فربما يتكلم المعارض بكلام يظهر أنه مختلف عن كلام غيره وهو في حقيقته لا يختلف عنه، والدارمي ينبه إلى هذا المعنى فيقول - بعد تحليله لبعض مقالات معارضه -: «فاتفقت المعاني واختلفت الألفاظ منكم جميعا، ولئن كان أهل الجهل من مرادكم في شك إن أهل العلم منكم لعلى يقين»[(٥)].

كما أن الأمر قد يكون على العكس من ذلك، وهو أن يكون مدخل الإشكال من جهة اتفاق الألفاظ، وهذا لا يعني بالضرورة عند الدارمي اتفاق المعاني، ولذلك يقول: «واتخذوا قوله "ليس كمثله شيء" دلسة على الجهال ليروجوا عليهم بها الضلال كلمة حق يبتغى بها باطل، ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم على يقين».

---

(١) المصدر السابق (ص ٥٠٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٣١٩).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٧٦).

٥- عدم الاكتفاء بدعوى المخالف والتحقيق في مضامين قوله:

يعتني الدارمي ببيان حقيقة المقالة التي يعتقدها مخالفه لأن هذا أدعى لفهمه ونقده فيقول: «ومما يدل على اعتقاد هذا المعارض رأي الجهمية لا رأي الواقفة أن ذبه ومنافحته واحتجاجه عن غير الواقفة»[١].

ويشير لهذه القضية في موطن آخر فيقول: «فكيف تقلدت أيها المعارض كلام الواقفة بدءا ثم فرعت منه إلى أفحش كلام الجهمية أنه كعبد الله وبيت الله، ثم إدخال الحجج على تعطيل ما سواها من الصفات. إنما تقول الواقفة: إن القرآن كلام الله، ولا تقول مخلوق ولا غير مخلوق، ثم تعرضون لهذه الحجج التي عرضت لها واحتججت بها، فلذلك قلنا إنك تشير بالوقف منافح عن التجهم حتى صرحت به في غير مكان من كتابك»[٢].

٦- النظر في اطراد الحجة في كلام المعارض من عدم اطرادها:

يلاحظ الدارمي وهو يناقش معارضه مدى تناسق حجته واطرادها، فهو يرى أن اضطراب معارضه في بعض تلك الحجج دليل منه على ضعفها، حيث يقول: «قلما رأينا مفسراً ومتكلماً أشد مناقضا لكلامه منك، مرة تقول الحديث يروى عن رسول الله ﷺ وتفسره قدرتين، ومرة تقول هو كذب وقول يهود، تقر به مرة وتنكره أخرى»[٣].

ويخاطب معارضه بهذه القضية فيقول: «قد قلنا لك: إنك تهذي ولا تدري، تتكلم بالشيء ثم تنقضه على نفسك»[٤].

ويوجه له النصيحة بأن لا يحتج بالحجج التي يمكن أن لا يطرد معها فيقول: «ولا تحتج بشيء لا تقدر أن تقوده أو تتخلص منه بحجة حتى تنقضه على نفسك بنفس كلامك».

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢١).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١٩).

(٣) المصدر السابق (ص ١٧٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٩١).

٧- تصنيف مرتبة الحجة :

يفرق الدارمي في تقييمه لحجج معارضه من حيث قوتها وضعفها، ويصنف تلك الحجج حسب الأقوى منها فيقول: «وقد كان هذا رأس حجج المريسي وأصحابه من الجهمية وأوثقها في أنفسهم»[١].

ويتكرر هذا المعنى عنده في عدد من المواطن حيث يقول: «وكان من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك...»[٢]، وفي موطن آخر يقول: «فكان من أعظم حجج المعارض...»[٣]، وفي موطن ثالث يقول: «وهذا من أعظم حجج الجهمية»[٤].

٨- النظر في مدى مصداقية المحتج بالحجة:

ينظر الدارمي في مدى مصداقية الحجة عند معارضه، هل كان صادقاً في إيرادها أم لم يكن كذلك؟ فيقول في تقييم بعض ما أورده عليه معارضه: «وما أحسب هذا المريسي إلا وهو على يقين من نفسه أنها تأويل ضلال ودعوى محال غير أنه مكذب الأصل متلطف لتكذيبه بمحال التأويل كيلا يفطن لتكذيبه أهل الجهل، ولئن كان أهل الجهل في غلط من أمره إن أهل العلم منه لعلى يقين»[٥].

ويقول في تقييم حجة أخرى: «تلطف بردها بالتأويل كتلطف الجهمية معتمداً فيها على تفاسير الزائغ الجهمي بشر بن غياث دون من سواه، مستترا عند الجهال بالتشنيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله فيها بغير تكييف ولا بمثال»[٦].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٩٦).

(٣) نقض الدارمي (ص ٢٨١).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٢٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٩٢).

(٦) نقض الدارمي (ص ٥٣).

(ب) نقد الحجة

يستعمل الدارمي وهو يمارس نقد حجة مخالفة عدداً من الطرق التي ساعدته على تفكيك حججه، ومن أهم تلك الطرق :

١- التسليم بما في مقالة المعارض من الصواب:

قبل أن يُنْظَر في نقد الحجة، فإنه ليس كل ما ينطق به المعارض يكون بالضرورة خطأ، بل قد يكون صواباً، وقد يكون خطأ مشوباً بصواب، والإقرار بما عند المعارض من صواب هو جزء من أمانة العلم، ولذلك فإن الدارمي يدرك هذه القضية فيقول في تحليله لإحدى مقالات معارضه: «وأما قولك: إن ضحكه رضاه ورحمته، فقد صدقت في بعض، لأنه لا يضحك إلى أحد إلا عن رضا فيجتمع منه الضحك والرضا ولا يصرفه إلا عن عدو، وأنت تنفي الضحك عن الله وتثبت له الرضا وحده»[١].

وخلافاً لما قد يتبادر فإن الإقرار بما عند المعارض من الصواب معين على نقده، وهذا ما فعله الدارمي حيث يقول: «أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب فقد صدقت»[٢]. ثم يقول له: «لقد تأولت أنت فيه غير الصواب... »[٣].

ويتكرر هذا الأسلوب معه في قضية أخرى حيث يقول: «أما قولك: "إن السلف كانوا يكرهون الخوض في القرآن"، فقد صدقت» ثم يستخدم هذا المعنى في نقده فيقول: «وأنت المخالف لهم، لما أنك قد أكثرت فيه الخوض »[٤].

٢- المطالبة بإبراز مستند الحجة:

تعتبر المطالبة بمستند الحجة هي أول الطريق في نقد الحجة، لأن الحجة عندما لا يكون لها مستند صحيح فهي قائمة على غير أساس، وقد اعتنى الدارمي كثيراً بهذه القضية،

---

(١) نقض الدارمي (ص ٤٨٦).

(٢) المصدر السابق (ص٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٩).

(٤) المصدر السابق (٣٠٥).

وكرر المطالبة لمعارضه بأن يبرز مستند حجته، فترى عنده هذه المطالبات التي يقول فيها: «عمن رويت هذا التفسير؟»[١]. وفي موطن آخر يقول له: «فعمن رويت هذا التفسير من العلماء؟»[٢]. وفي موطن ثالث يقول له: «فمن أين صح عندك أن الأحاديث لم تكن تكتب عن رسول الله ﷺ والخلفاء بعده إلى أن قتل عثمان؟ ومن أنبأك بهذا ؟ فهلم إسناده»، وفي موطن رابع يقول له: «ويلك عمن أخذت هذا التفسير؟ ومن علمك؟ وعمن رويت هذا؟ فسمه حتى يرتفع عنك عاره ويلزم من قاله فأغرب بها من ضحكة وأعظم بها من سخرية»[٣].

وهكذا تتكرر هذه المطالبة في نقده لما يطرحه معارضه، مما يدل على أهمية هذا المعنى عنده في نقد الحجة.

٣- المطالبة بوضوح مستند الحجة:

بالإضافة إلى المطالبة بالمستند فإن هذا المستند لابد أن يكون واضحاً بين الدلالة، لأن غموض الحجة والتباسها يعني أنه لا قيمة لها، وهذا ما يشير إليه الدارمي أثناء مطالبته لمعارضه فهو يدعوه إلى إبراز حجة واضحة على ما يقول تماماً كما يفعل الدارمي في حجته، حيث يقول: «وقد أتيناكم به منصوصاً عن الله وعن رسوله وعن الأمة بأجمعها أنه كلام الله حقاً فهاتوا عن أحد منهم منصوصاً»[٤].

ويقول كذلك: «فأتوا ببعضها أنه لا ينزل منصوصا كما روينا عنهم النزول منصوصا حتى يكون بعض ما تأتون به ضداً لبعض ما أتيناكم به، وإلا لم يدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوصا بلا ضد منصوص من قولهم أو من قول نظرائهم ولم يدفع شيء بلا شيء»[٥].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٦٩)

(٢) المصدر السابق (ص ٤٨٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٥١٥).

(٤) الرد على الجهمية (ص ١٨٠).

(٥) المصدر السابق (ص ٩٧).

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية تداولتها العلماء والفقهاء فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم...» [(١)].

ولذلك فإن الدارمي يعتبر عدم إيراد الحجة القوية الواضحة على القول دليل ضعف الدعوى العلمية التي بنيت على هذه الحجة فيقول: «فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه لأنهم لو وجدوا حديثا منصوصا في دعواهم لاحتجوا به؛ لا بهذا، ولكن حين أيسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث المشتبه على جهال الناس ليروجوا بسببه عليهم أغلوطة»[(٢)].

٤- نقد الحجة من خلال الحجة نفسها (قلب الدليل) :

يعتني الدارمي في بعض حججه أن تكون مركبة من نفس حجة المعارض، وهذا أدعى لقوة نقده، يقول معلقاً على كلام معارضه: «فهذه عليك لا لك، وقد أخذنا فالك من فيك محتجين بها عليك»[(٣)].

ويستعمل هذه الطريقة في موطن آخر فيقول: «وكذلك الحجة عليك في ما احتججت به أيضا»[(٤)].

ويكررها كذلك في كلام آخر للمعارض فيقول: «هذا كلام ليس له نظام، ولا هو من مذاهب الإسلام، ولا يحتاج له إلى نقيض من الكلام، لأن مع كل كلمة منها نقيضه من نفس كلام المعارض»[(٥)].

ويقول له في واحدة من تلك الحجج: «فهذا حديثك أيها المعارض الذي رويته وثبته وفسرته وأقررت أن النبي قد قاله، ففي نفس حديثك هذا ما ينقض دعواك»[(٦)].

---

(١) المصدر السابق (ص ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٩٩)

(٣) نقض الدارمي (ص ٦٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٦٨).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٢٤).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٨٩).

ولذلك فإن الدارمي يأمر معارضه بأن يتأنى في بيان حجته حتى لا تكون حجة عليه فيقول له: «وتفطن لما تورد عليك حصائد لسانك فإنك لا تحتج بشيء إلا وهو راجع عليك وآخذ بحلقك»[1].

ويكرر له هذا التوجيه في موطن آخر فيقول: «فتفهم أيها المعارض ثم تكلم ولا تنطقن بما لا تعلم، فإن كنت لا تحسن فتعلم، ولا ترسل من رأسك ما يأخذ منك بالكظم فينقض عليك وتظلم، وتعد في عداد من لا يفهم»[2].

٥- استثمار تصريحات المعارض في رد حججه:

يستغل الدارمي الفرص التي يصرح فيها المعارض ببعض المقالات التي تؤكد على حقيقة موقفه، ويعتبر هذه التصريحات كافية لكثير ممن لا يدرك التفاصيل إلى أن يتجنبوا مقالات معارضه حيث يقول في ذلك: «فكان من صنع الله لمن بين ظهريك أن صرحت بالمخلوق بعد تستر وانقباض منه مخافة الفضيحة حتى صرحت بها فاستدلوا على مذهبك ليحذروا مثلها من زلاتك ويجتنبوا أخواتها من سقطاتك ثم صرحت بها ثانية في آخر كتابك»[3].

(ج) الإقناع بالحجة الصحيحة

ليس المقصود هنا البحث في مصادر حجج الدارمي لأن هذا له مبحث مستقل، وإنما المراد النظر في طبيعة السياق الذي يريد الدارمي أن تظهر بها حجته حتى يقنع بها الآخرين، وقد حرص الدارمي في إخراج حجته على: الوضوح، وقوة الثبوت، ونصية الدلالة، وتضافر الأدلة بها.

ويمكن ملاحظة المعاني السابقة في نصوص الدارمي التالية والتي يصف فيها ما يذكره من حجج، حيث يقول في طبيعة بعض الحجج التي يوردها لمعارضيه: «ولكن بيننا وبينكم حجة واضحة يعقلها من شاء الله من النساء والولدان»[4].

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٥٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٤٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٧٦).

(٤) الرد على الجهمية (ص ٩٦).

وينبه إلى مدى ثبوت الحجة التي يذكرها فيقول: «فهذا الناطق من قول الله عز وجل، وذاك المحفوظ من قول رسول الله بأخبار ليس عليها غبار»[1].

ويقول في وضوح دلالة بعض حججه، وأنه أوردها دون أن يتدخل في تأويلها لوضوح دلالتها : «ففي كل ما ذكرنا تحقيق كلام الله وتثبيته نصاً بلا تأويل»[2].

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «فهذا لا يحتمل تأويلا غير نفس الكلام»[3].

ويؤكد على تضافر حججه في عدة مواطن فيقول: «ومن يحصي ما في تثبيت يد الله من الآثار والأخبار غير أنا أحببنا أن نأتي منها بألفاظ إذا فكر فيها العاقل استدل على ضلال هذا الجاهل»[4].

ويعيد هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ثم الأحاديث عن رسول الله وأصحابه والتابعين فمن بعدهم جمة كثيرة متظاهرة بتحقيق كلام الله وتثبيته»[5].

ويقول كذلك: «ثم الأحاديث عن رسول الله فيما يشبه هذا وعن أصحابه جملة كثيرة أكثر من أن يحصيها»[6].

ويتساءل بعد تضافر هذه الأدلة فيقول: «فهل من حجة أشفى وأبلغ مما احتججنا به عليك من كتاب الله تعالى ثم الروايات لتحقيق ما قلنا متظاهرة عن رسول الله وأصحابه والتابعين؟»[7].

وهو عندما يكثر من تلك الحجج لا يعني بذلك أن القليل منها غير لازم، بل الدليل الواحد منها كافٍ في إثبات ما يريد حيث يقول: «ولو لم يكن منها في كتاب الله إلا حرف

---

(١) المصدر السابق (ص ٩٤).

(٢) المصدر السابق (ص ١٥٧).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥٥).

(٤) نقض الدارمي (ص ١٠٢).

(٥) الرد على الجهمية (ص ١٥٨).

(٦) المصدر السابق (ص ١٤٢).

(٧) المصدر السابق (ص ٤٤).

واحد لأكتفي به حجة بالغة فكيف والكتاب كله ينطق بنصه يستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير وتعرفه العامة والخاصة»[١].

ويبين السبب وراء إكثاره من هذه الحجج فيقول: «ويكفي في معرفة ذلك أقل مما جمعنا ولكن جمعناها ليتدبرها أهل العقول والأفهام»[٢].

ويؤكد على هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ويكفي العاقل أقل مما بينا وشرحنا عن مذاهبكم غير أن في تكرير البيان شفاء لما في الصدور»[٣].

(٣) الإشكالات الجدلية (أنواعها، دوافعها، دفعها)

طبيعة الجدل مليئة بالاستشكالات التي ربما تكون على صيغة تساؤل أو على صيغة دعوى يتبناها أحد أطراف الجدل، ولم يكن مجرد الاستشكال والتساؤل في حد ذاته محل نقد عند الدارمي، بل كان يمارسه ويستعمله ويحث عليه، ولذلك فهو يبين أنه كان يعرض تساؤلاته في هذه الموضوعات على أهل العلم فيقول: «قد سألنا العلماء وجالسنا الفقهاء فوجدناهم كلهم على خلاف مذهبك فسم عالما ممن مضى وممن غبر يحتج بمثل هذه العمايات ويتكلم بها حتى نعرفه فنسأله»[٤].

بل إن الدارمي يعارض نظرية المعارض والتي أخذها من المريسي في تحريم التقليد إلا على الجاهل، ويرى أن التقليد ربما يحتاج إليه حتى العالم عندما تنغلق عليه المسائل، فيقول رداً على مقالة معارضه في تحريم التقليد: «غير أنا نقول: إن على العالم باختلاف العلماء أن يجتهد ويفحص عن أصل المسألة حتى يعقلها بجهده ما أطاق فإذا أعياه أن يعقلها من الكتاب والسنة فرأي من قبله من علماء السلف خير له من رأي نفسه»[٥].

---

(١) المصدر السابق (ص ١٣٤).

(٢) المصدر السابق (ص ١٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٣١).

(٤) نقض الدارمي (ص ٢١٠).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٨٩).

وهو يؤسس هذه النظرية على تقعيد الصحابة فيقول: «كما قال ابن مسعود ﷺ: "ألا لا يقلدن رجل منكم دينه رجلا إن آمن آمن وإن كفر كفر فإن كنتم لا بد فاعلين فالأموات فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة".

وقال ابن مسعود أيضاً: "من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله فإن لم يجد في كتاب الله ففي سنة رسول الله فإن لم يجد في سنة رسول الله ففيما قضى به الصالحون قبله"»[1].

ويؤسسها كذلك على الآيات التي تحث على الاتباع فيقول: «والاقتداء بالآثار تقليد، فإن كان لا يجوز في دعوى المريسي أن يقتدي الرجل بمن قبله من الفقهاء فما موضع الاتباع الذي قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ ﴾ [التوبة: ١٠٠] ؟ وما يصنع بآثار الصحابة والتابعين بعدهم بعد أن لا يسع الرجل استعمال شيء منها إلا ما استنبطه بعقله في خلاف الأثر؟»[2].

ومرجع الإقرار بأصل التساؤل والاستشكال يعود إلى أن طبيعة المسائل المبحوثة في كل علم ليست على مستوى واحد من الوضوح والبيان، وهذا ما جعل الدارمي يميز أثناء جدله بين مواطن الوضوح ومواطن الخفاء والتي تحتاج إلى نظر وتأمل، فهو يرى أن بعضاً من الأحاديث التي كان يدور حولها النقاش أحاديث مشكلة وصعبة المعاني، ولذلك يأمر معارضه بعدم التجاسر عليها بغير علم فيقول: «**فلو اشتغلت أيها المعارض فيما تتقلب فيه من مسائل أبي يوسف ومحمد بن الحسن ونظرائهم كان أعذر لك من أن تتعرض لك من أن تتعرض بمثل هذه الأحاديث الصعاب المعاني التي كان يستعفي من تفسيرها العلماء أصحاب العربية البصراء، فتفسرها بجهل وضلال!!**» [3].

لكن ثمة استشكالات كان للدارمي معها موقف مختلف ومنها:

- **التساؤلات التي تطرأ على الأمور اليقينية**، فالأصل أن الأمور اليقينية التي تواترت بإثباتها النصوص لا يتطرق إليها الشك، ولذلك فإن الدارمي يرى أن هذا النوع من المسائل ليس محلا

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٩٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٩٢).

لإثارة التساؤلات والإشكالات حوله، ولذلك يقول: «وليست هذه المسألة مما يحتاج الناس فيها إلى تفسير ولا هي من العويص الذي يجهلها العوام فكيف الخاص من العلماء وليس هذا مما يشكل على رجل رزق شيئا من العقل والمعرفة... »[(١)].

وعندما يتطرق الشك لهذا الجنس من القضايا فإن هذا يعتبر مؤشراً عند الدارمي على خلل في طبيعة وتوازن التفكير عند صاحبها لأنها نوع من (الشك والريبة)، وهذا ما يدعوه لأن يقول: «أو لم يكفك أيها الثلجي ما قص الله في كتابه من ذكر العرش وتفسيره وما روي فيه عن الرسول فلم تقنع بهما حتى اضطررت إلى مناظرة المريسي والمناظرة في العرش ريبة لا شك فيه»[(٢)] ويبين السبب في ذلك فيقول: «لأن الإيمان به قد خلص إلى النساء والصبيان الذين لا فقه لهم ولا علم وكيف إلى من يدعي معرفة العلم؟!»[(٣)].

لكنه بعد أن يؤسس هذا المعنى لا يمتنع من الدخول في مناقشة هذه القضية، غير أن الدخول في مناقشتها عنده يعتبر اضطراراً فيقول: «فأما إذا أبيت إلا مناظرته فإنه يقال له:...»[(٤)] ثم أخذ في مناقشة هذه القضية.

- **الإشكالات التي تكون مطروحة من أجل المغالطة:**

كثيراً ما ترد بعض الإشكالات والاستدلالات أثناء الجدل بقصد المغالطة، وليس لأنها تحمل معنى علمياً يستحق الوقوف معه، وقد اهتم الدارمي بهذا المعنى، وأخذ يكشف في عدد من نقاشاته عن هذا النوع من المغالطة، فيقول: «فالحمد لله إذ ألجأتهم الضرورة إلى هذا وما أشبهه لأنهم لو وجدوا حديثا منصوصا في دعواهم لاحتجوا به لا بهذا ولكن حين أيسوا من ذلك وأعياهم طلبه تعلقوا بهذا الحديث المشتبه على جهال الناس ليروجوا بسببه عليهم أغلوطة»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٩٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق (ص ٢٣٨).

(٥) الرد على الجهمية (ص ٩٩).

وينبه على هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ولكنكم تغالطون والعلماء بمغالطتكم عالمون ولضلالتكم مبطلون»[1].

وهو عندما يتبنى هذا الوصف في تقييم ما يورده معارضه فإنه يدلل على هذا الوصف الذي قاله، فتارة يذكر أن ما أورده المعارض من قبيل المستحيل الذي لا يتصور القول به وهذا يعني أنه إنما قيل من أجل المغالطة فيقول: «هذا محال من الحجج وباطل من الكلام لا تشكون أنتم إن شاء الله في بطوله واستحالته غير أنكم تغالطون به الناس»[2].

وتارة أخرى يبين أن المعنى الذي يتحدث عنه من الوضوح الشديد حتى تعتبر مخالفتها نوع من المغالطة فيقول: «وهذا المعنى أوضح من الشمس قد علمتم ذلك إن شاء الله لكن تغالطون وتدلسون»[3].

ولا يفوت الدارمي وهو يعالج هذا النوع من الإشكالات إلى الإشارة بأنها قد تضر مسيرة الجدل، لأنها تطيله وتشعبه، حيث يقول: «ولولا كثرة ما يستنكر الحق ويرده بالجهالة لم نشتغل بكل هذه المنازعة... »[4].

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ولولا كثرة من يستنكر الحق ويستحسن الباطل ما اشتغلنا كل هذا الاشتغال...»[5].

كما أنها تقود إلى التكرار والإعادة في أمور قد وضحت وبينت، حيث يقول: «وقد أكثرنا النقض عليك وعلى إمامك المريسي والثلجي في تفسير اليد في صدر كتابنا هذا غير أنك أعدته في آخر الكتاب فأعدناها»[6].



(١) نقض الدارمي (ص ٣٢٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٤١).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٨٩).

(٤) نقض الدارمي (ص٤٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٣٧).

(٦) المصدر السابق (ص ٤١٦).

ولكن السؤال: كيف تعامل الدارمي مع هذا النوع من الإشكالات التي أوردها عليه معارضه؟

يمكن تحديد طريقة تعامل الدارمي مع هذه القضية في عدة أمور:

١- الإقرار بإشكالية بعض القضايا، ولم يحمله جدله إلى عدم الإقرار العلمي بالإشكال عندما يطرأ عليه، ولذلك عندما عرض عليه معارضه أحد الأحاديث التي يستدل بها على قوله قابله الدارمي من حيث المبدأ بالإقرار بأن ثمة إشكالاً في هذا الحديث، فقال: «والله أعلم بهذا الحديث وبعلته غير أني استنكرته جداً»[١].

٢- عدم نشر مثل هذه الأحاديث المشكلة بين الناس، حيث يقول له في سياق كلامه عن الحديث السابق: «وليس هذا من الأحاديث التي يجب على العلماء نشره وإذاعته في أيدي الصبيان»[٢].

٣- الدعوة إلى عدم المبادرة بتقحم القول فيها بغير علم، حيث يقول في نفس السياق السابق: «ومن الأحاديث أحاديث جاءت عن النبي ﷺ وسلم بها العلماء ورووها ولم يفسروها، ومتى فسرها أحد برأيه اتهموه... فلو اقتديت أيها المعارض في مثل هذه الأحاديث الصعبة المشكلة المعاني بوكيع كان أسلم لك... »[٣].

٤- عرض هذه الأحاديث والآثار المشكلة على القضايا المحكمة، حيث يقول: «فما بالك تحيد عن المشهور المنصوص من قوله وتتعلق بالمغمور منه الملتبس الذي يحتمل المعاني»[٤].

٥- السؤال والمباحثة مع أهل المعرفة والعلم، لكن الدارمي يحلل طبيعة السؤال ويشير في ذلك إلى قضيتين:

- أن يكون السؤال موجهاً إلى أهل العلم والمعرفة.
- أن يتحلى السائل بالموضوعية وإرادة البحث عن الحقيقة، فلا يكون اختياره لمن يسأله بناء على تحديد مسبق على طبيعة اختياره.

---

(١) المصدر السابق (ص ٤٤٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٤٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٤٨- ٤٤٩).

(٤) المصدر السابق (ص ١٩٧).

يقول الدارمي مشيراً إلى المعنيين السابقين وهو يحلل سؤال معارضه: «فسؤالك بشراً عن هذه الآية من بين المشايخ دليل منك على الظنة والريبة القديمة، وأنك لم تسأله عن ذلك إلا عن ضمير متقدم، أفلا سألت عنه من أدركت من المشايخ مثل أبي عبيد وأبي نعيم ونظرائهم من أهل الدين والفضل والمعرفة بالسنة؟!»[1].

وهو يدلل على أن سؤال المعارض للمريسي لم يكن في مكانه بما يرويه نفس هذا المعارض عن حال المريسي حيث يقول له: «وكيف تستفتي المريسي وقد رويت عن أبي يوسف أنه هم بأخذه وتنكيله في هذه الضلالات حتى فر منه إلى البصرة؟!»[2].



كما أن من التساؤلات المهمة تجاه موقف الدارمي من هذه الإشكالات هو كيف يحلل الدارمي دوافع ورودها؟ وكيف كان يتعامل معها؟

في أثناء نقد الدارمي لكثير من حجج معارضه فإنه يشير إلى عدد من الدوافع التي قادته لإيراد ما أورده من إشكالات، ومما أشار إليه:

- الدافع الأول: ضعف التصور العلمي:

عدم اكتمال التصور العلمي - أي (الجهل) - يدفع صاحبه إلى الوقوع في عدد من الأخطاء تجاه القضايا المطروحة للنقاش، وربما يقع هذا (الجاهل) في تجاوزات كبيرة بسبب قصوره العلمي فيما يتحدث فيه.

وهذا ما يشير إليه الدارمي أثناء جدله مع معارضه، حيث يقول له: «غير أني أظنك لو دريت أنه يخرجك تأويلك إلى مثل هذه الضلالات لأمسكت عن كثير منها»[3].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٩٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٩).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٦١).

ويعزو بعض أغلاطه لعامل الجهل فيقول: «ولا يجمع بين هذين في التأويل إلا كل جاهل بالكتاب والسنة، لأن تأويل كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يجهله إلا مثلك»[١].

ويقيم معرفة معارضه بالحديث وأنه ليس ممن يحسن التعامل معها فيقول: «والعجب من إعجابك بهذه المقلوبات من تفاسيرك والمحالات من شرحك وتعبيرك، حتى رويت عن مجاهد أنه قال: "للحديث جهابذة كجهابذة الورق"، وصدقت أيها المريسي، وما أنت والله منهم لا من رجالهم ولا من رواته ولا من جهابذته، فقد وجدنا الزيوف عندك جائزة نقادة والنقادة نفاية فكيف تستطيل بمعرفتها وأنت المنسلخ عنها»[٢].

والدارمي في أسلوب مدافعته لما يراه من جهل في معارضه، يحاول كشف ذلك مستخدماً عدة أساليب:

١- **السؤال عن مصادر المعلومات التي يبنى عليها**، وهو بهذا يكشف أن معارضه لا يبني دعاواه وتفسيراته واستشكالاته على أساس علمي، وقد استخدم الدارمي هذه المطالبة في عدد من القضايا المتعلقة بالمصادر التي يتحاكم إليها.

ففيما يتعلق بتفسيرات المعارض وتأويلاته فإن الدارمي يطالبه ببيان مصادره اللغوية أو الشرعية للمعاني التي يذكرها فيقول له: «مع أن المعارض لم يقنع بتفسير إمامه المريسي حتى اخترق لنفسه فيه مذهباً خلاف ما قال إمامه، وخلاف ما يوجد في لغات العرب والعجم... فيقال لهذا المعارض: في أي لغات العرب وجدت إجازته؟ وعن أي فقيه أخذته؟»[٣].

ويكرر هذه المطالبة في تفسير آخر فيقول: «فإن كنت صادقاً في تفسيرك هذا فأثره عن صاحب علم أو صاحب عربية، وإلا فإنك مع كفرك بهما (يعني صفة اليدين) من المدلسين»[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص ١٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٣٦).

(٣) المصدر السابق (ص ١٨٦)، وانظر أيضاً (ص ١٧٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٧٠).

أما فيما يتعلق بالرواية فالأمر كذلك عند الدارمي حيث يطالب معارضه بالكشف عن رواة آثاره فيقول: «فإن تك صادقا في دعواك فاكشف عن رأس من رواه فإنك لا تكشف عن ثقة»[(١)].

كما أنه يدعو معارضه أن يسلك مسلك الوضوح الذي يسلكه الدارمي في بيان مستندات أقواله فيقول له: «فهذا إسناد جيد قد جئناك به في خلاف دعواك، فمن رويت الحديث الذي ادعيت أنه صح عندك؟ فأظهره حتى نعرفه كما عرفناك هذا»[(٢)].

والدارمي يدرك أن هذه المطالبة هي التي ستظهر حقيقة الدعوى التي يدعيها معارضه، حيث يقول له: «فاكشف عن رأس هذا المفسر حتى نعرفه أمن العلماء هو أم من السفهاء فإنك لا تأثره إلا عن المريسي أو عن من هو أخبث منه»[(٣)].

ولذلك فإن المعارض عندما كشف عن اسم من ينقل عنه بعض تلك التفسيرات اعتبر الدارمي هذا نوعاً من الغنيمة في رده عليه حيث يقول: «ويحكم على الله وعلى رسوله فيها حرفاً بعد حرف، وشيئاً بعد شيء بحكم بشر بن غياث المريسي، لا يعتمد فيها على إمام أقدم منه ولا أرشد منه عنده، فاغتنمنا ذلك كله منه إذ صرح باسمه وسلم لحكمه لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره وهتوك ستره وافتضاحه في مصره، وفي سائر الأمصار الذين سمعوا بذكره»[(٤)].

٢- **محاكمة الإشكالات** وعرضها أمام البحث العلمي، وفحص مدى صوابها من خطئها، وهذا ما حصل من الدارمي حيث يقول: «وقد عرضنا كلامك على كلام من مضى ومن غبر من العلماء فما وجدنا أحداً على مذهبك، وعرضناه على لغات العرب والعجم فلم يحتمل شيء منها شيئاً من كلامك»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٥١).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٤٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٢٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٦٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٢١٠)

وهو أيضاً يكثر من الأدلة التي تبين عدم صحة ذاك الإشكال، ولذلك يقول بعد إيراده لأدلته في دفع أحد إشكالات معارضه: «وروينا ما روى فيها عن رسول الله مما لا يحتمل أغلوطاته»[1].

وهو لا يجعل أمر هذه المحاكمة مختصاً به بل يدعو معارضه لمحاكمة دعاواه بنفسه فيقول له: «فإن كنت ممن يقرأ القرآن ويفهم شيئاً من العربية علمت أنك كاذب على الله في دعواك»[2].

ولما كانت بعض تلك الدعاوى راجعة إلى الجهل فإن الدارمي يتعامل معها بأحد أربعة أمور:

أ- **يأمره بالتعلم وعدم التعجل في القول في هذه القضايا**، فيقول له: «فتفهم أيها المعارض ثم تكلم ولا تنطقن بما لا تعلم فإن كنت لا تحسن فتعلم ولا ترسل من رأسك ما يأخذ منك بالكظم فينقض عليك وتطلم وتعد في عداد من لا يفهم»[3].

ب- **إحالته إلى ما لا يجهله المعارض حتى يتبين له ما جهله** حيث يقول له: «فإن كنت تدفع هذه الآثار بجهلك فما تصنع في القرآن وكيف تحتال له وهو من أوله إلى آخره ناقض لمذهبك»[4].

ج- **يورد له من الحجج ما يرفع عنه هذه الجهالة** فيقول له: «هاك خذها أيها المريسي قد جئناك بها عن رسول الله مأثورة صحيحة بعدما ادعيت بجهلك أنه لم يأت فيه أثر عن رسول الله ولا عن غيره»[5].

وهذا ما يدعو الدارمي إلى المبالغة في إيراد الأدلة حتى مع وضوحها عنده حيث يقول له: «ولولا كثرة ما تستنكر الحق وترده بالجهالة، لم نشتغل بكل هذه المنازعة...إلا أن يكابر رجل عين الحق وهو يعلمه»[6].

(١) المصدر السابق (ص ٥٥٦).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٤٠).

(٤) المصدر السابق (ص ١٩٤).

(٥) المصدر السابق (ص ١٥٢).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٣).

د- **يبين له عواقب هذا الجهل وما الذي يترتب عليه من تجاوزات علمية قد تؤدي إلى المهالك،** وهذا ما يدعوه إلى التوقف عن مثل ذلك، حيث يقول له: «فانظر أيها الجاهل أن توردك هذه التفاسير من المهالك وماذا تجر إليه من الجهل والضلال فتشهد عليك بأقبح المحال»[1].

- الدافع الثاني: ضعف الأمانة العلمية:

الأمانة العلمية هي أحد أهم السياجات التي تحكم عملية الجدل، وغياب هذا السياج قد يدفع بالمعارض إلى الإتيان بعدد من الدعاوى والإشكالات ليس من أجل إيمانه بها وإنما من أجل نصرة القول الذي يعتقده، والدارمي يؤكد هذا المعنى أثناء فحصه للإشكاليات والدعاوي التي يعرضها معارضه فيقول له: «ما أراك إلا وستعلم أنك تتكلم بالمحال لتغالط بها الجهال، وتروج عليهم الضلال»[2].

وهو يجعل خلل معارضه في تطبيق المنهجية الصحيحة راجعاً في إحدى صوره إلى هذا المعنى حيث يقول له: «فكيف تحيد عن هذا المشهور عن ابن عباس إلى المغمور عنه إلا من ظنة وريبة»[3].

كما يشير إلى هذه القضية في نهاية سياقه لغلط معارضه في تطبيق قاعدة من قواعد تحديد الدلالة فيقول له: «إنما يصرف كل معنى إلى المعنى الذي ينصرف إليه ويحتمله في سياق القول إلا أن يجد الشيء اليسير في الفرط يجوز في المجاز بأقل المعاني وأبعدها عن العقول فيعمد إلى أكثر معاني وأغلبها فيصرف المشهورات منها إلى المغمورات المستحالات يغالط بها الجهال ويروج عليهم به الضلال فيكون ذلك دليل منه على الظنة والريبة»[4].

(١) المصدر السابق (ص ٥١٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٧٣).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٠٧).

(٤) المصدر السابق (ص ١٥٧).

ويدافع الدارمي ضعف الأمانة عند هذا المعارض بمجموعة أساليب:

١- **تتبع الأدلة التي تكشف ضعف أمانة المعارض**، فهو عندما ختم واحداً من نقاشاته مع معارضه أشار إلى هذا المعنى فقال: «فهذا يدل منه على أسوأ الريبة وأقبح الظنة وأن ألبه وميله إلى من يصفح عنه»[1].

ويقول في موطن آخر: «ومما يدل على ظنته أن احتجاجه فيه بالمقذوفين المتهمين في دين الله تعالى مثل المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم فأين هو عن الزهري والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وشعبة ومعمر وابن المبارك ووكيع ونظرائهم؟ وأين هو عمن كان في عصر ابن الثلجي من علماء أهل زمانه مثل ابن حنبل وابن نمير وابن أبي شيبة وأبي عبيد ونظرائهم إن كان متبعا مستقيم الطريقة؟ ولكن لا يمكنه عن أحد منهم في مذهبه حكاية ولا رواية، وإنما يتعلق بالمغموزين المغمورين إذ لم يمكنه التعلق بهؤلاء المشهورين كيما يروج ضلالته على الناس بأهل الريب الذين لا قبول لهم ولا عدالة عند أهل الإسلام»[2].

٢- **مطالبة المعارض ببيان دلائله على دعواه**، وهذه المطالبة ربما تساعد على كشف حاله، وعلى بيان صدق أمانته من ضعفها، وهذا ما فعله الدارمي مع معارضه عندما ذكر الأخير تفسيراً لبعض الآيات ونسبه إلى جماعة من المفسرين، فطالبه الدارمي بإسناد هذه التفسيرات وقال له: «فيقال لهذا المعارض ما أرخص الكذب عندك وأخفه على لسانك فإن كنت صادقاً في دعواك فأشر بها إلى أحد من بني آدم قاله وإلا فلم تشنع بالكذب على قوم هم أعلم بهذا التفسير منك وأبصر بتأويل كتاب الله منك ومن إمامك»[3].

ويقول له في موطن آخر: «فعمن تروي هذه الضلالات وإلى من تسندها ؟ فصرح بهم كما صرحت ببشر المريسي وابن الثلجي، وما نراك صرحت ببشر وابن الثلجي وكنيت عن هؤلاء المفسرين إلا وأنهم أسوأ منزلة عند أهل الإسلام وأشد ظنة في الدين منهما لولا ذلك لكشفت عنهم»

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٢٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٥١٧).

٣- **التذكير بالوازع الديني**، وهذا لأن ضعف الأمانة راجع إلى ضعف في الديانة وقلة في الوازع الديني، وبالتالي فالمطلوب التذكير بمخافة الله سبحانه من مثل هذه التصرفات التي تعتبر تصرفات غير أمينة في التعامل مع العلم، وهذا ما استعمله الدارمي حيث يقول لمعارضه بعد أن ادعى دعوى تصل بصاحبها إلى القدح في الصحابة: «أفلا يراقب امرؤ ربه فيكف لسانه ولا يكذب رجلاً أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ فيرميه بالكذب من غير ثبت ولا صحة»[١].

ويذكره بأنه سيتحمل أوزار هذه المغالطات فيقول: «وهذا المعنى أوضح من الشمس، قد علمتم ذلك إن شاء الله، لكن تغالطون وتدلسون، وعليكم أوزاركم وأوزار من تضلون»[٢].

٤- **عدم الاعتماد على علمه،** من الطبيعي أن لا يعتمد في العلم على من لا يوثق بأمانته، ولذلك فإن الدارمي عندما تبين له ذلك من معارضه توقف في قبول ما يأتي به من تفسير، حيث يقول: «ولو لم يأت عن رسول الله وعن أصحابه فيه أثر لم تكن ممن يعتمد على تفسيرك لما أنك فيه ظنين غير أمين»[٣].

- الدافع الثالث: الأمن من الجواب العلمي:

عندما يأمن المعارض من أن يُرَدَّ عليه فهذا ربما يدفعه إلى أن لا يكون دقيقاً ولا موضوعياً في إيراده لبعض حججه، وهذا ما يكشفه الدارمي مبيناً أثر ذلك على معارضه حيث يقول عن بعض تلك الحجج: «غير أنك تكلمت على حد الجواز آمناً من الجواب، غاراً أن ينتقد عليك»[٤].

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول له: «غير أني أظنك تكلمت به بالخراف وأنت آمن من الجواب»[٥].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٨٩).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٦١).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٩٩).

- الدافع الرابع: الأمن من الفهم العلمي:

قد يحسب المعارض أن من يتصدى لمناقشته ربما لا يفهم حقيقة مقالاته وإشكالاته، وهذا ما حصل من معارض الدارمي فيما يحكيه عنه فيقول: «فلم يزل يعيب عن هذا القول ويلجلج به في صدره حتى صرح به وهو يرى أنه ليس معه بالبلاد من يفطن لمذهبه»[(١)].

وهذا السبب هو الذي دفع معارضيه من الجهمية لأن يوردوا بعض المقالات التي يُظَنُّ أنها ستمر على مخالفيهم، يقول في ذلك الدارمي: «غالطوا بها الأغمار والسفهاء وهم يرون أنهم يغالطون بها الفقهاء ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم لعلى يقين»[(٢)].

والدارمي يدعو معارضه أن يتخلي عن هذا الظن بمن يجادلهم فيقول: «ولئن كان أهل الجهل في غلط من أمره إن أهل العلم منه لعلى يقين، فلا يظن المنسلخ من دين الله أنه يغالط بتأويله هذا إلا من قد أضله الله وجعل على قلبه وبصره وسمعه غشاوة»[(٣)].

ويتكرر هذا المعنى عند الدارمي في عدد من المواطن، مما يبين أهمية مدافعة هذا الظن الذي عند معارضه فيقول: «ولئن كان أهل الجهل من مرادكم في شك إن أهل العلم منكم لعلى يقين»[(٤)].

ويقول كذلك: «ولئن كان أهل الجهل في غلط من مرادك إنا منه لعلى يقين»[(٥)].

ومن الملفت أن يكون هذا المعنى هو آخر الكلمات التي يختم به الدارمي كتابه حيث يقول: «ولئن كان السفهاء في غلط من مذاهبهم إن الفقهاء منهم على يقين»[(٦)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص ١٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٩٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٧٦).

(٥) المصدر السابق (ص ٥٧١).

(٦) المصدر السابق (ص ٥٧٩).

(٤) الجدل العقدي والموقف من المخالفين

طبيعة الدخول في الجدل العقدي تقود المرء إلى إصدار مجموعة من الأحكام تجاه مخالفيه بناء على صواب تصوراتهم أو خطئها، وقد برزت في تقريرات الدارمي عدة قضايا تستحق النظر والتحليل على المستويين النظري والتطبيقي فيما تعلق بهذه القضية ويمكن تسليط الضوء عليها من خلال النقاط التالية:

(أ) الموقف من المخالف... المستوى النظري

يحذر الدارمي في كلامه من الجور والظلم في نسبة الآخرين إلى مقولات وعقائد دونما تثبت وتحرٍ، ومن ذلك إنزال وصف البدعة عليهم حيث يقول: «أما قولكم: "مبتدع" فظلم وحيف في دعواكم حتى تفهموا الأمر وتعقلوه؛ لأنكم جهلتم أي الفريقين أصابوا السنة والحق فيكون من خالفهم مبتدعة عندكم، والبدعة أمرها شديد، والمنسوب إليها سيئ الحال بين أظهر المسلمين، فلا تعجلوا بالبدعة حتى تستيقنوا وتعلموا أحقا قال أحد الفريقين أم باطلا؟ وكيف تستعجلون أن تنسبوا إلى البدعة أقواما في قول قالوه ولا تدرون أنهم أصابوا الحق في قولهم ذلك أم أخطؤوه ولا يمكنكم في مذهبكم أن تقولوا لواحد من الفريقين لم تصب الحق بقولك وليس كما قلت، فمن أَسْفه في مذهبه وأَجْهل ممن ينسب إلى البدعة أقواما يقول لا ندري أهو كما قالوا أم ليس كذلك، ولا يأمن في مذهبه أن يكون أحد الفريقين أصابوا الحق والسنة فسماهم مبتدعة، ولا يأمن في دعواه أن يكون الحق باطلا والسنة بدعة هذا ضلال بين وجهل غير صغير»[(١)].

ويقول أيضاً: «فلا يجوز لرجل أن ينسب رجلا إلى بدعة بقول أو فعل حتى يستيقن أن قوله ذلك وفعله باطل ليس كما يقول»[(٢)].



(١) نقض الدارمي (ص ١٩٣-١٩٤).

(٢) المصدر السابق (ص ١٩٤).

لكن هذا التأصيل لا يعني عنده عدم **إلحاق الوصف الشرعي من (البدعة والكفر) بمن يستحقه**.

ولذلك فإنه عندما اعترض عليه بعضهم في تكفير الجهمية بالأدلة التي تنهى عن تكفير أهل القبلة في الحكاية التي يقول فيها: «**ناظرني رجل من بغداد منافحاً عن هؤلاء الجهمية، فقال لي: بأية حجة تكفرون هؤلاء الجهمية، وقد نهي عن إكفار أهل القبلة؟ بكتاب ناطق تكفرونهم، أم بأثر، أم بإجماع؟**»[(١)] = فإنه بين له أن هذا التكفير لم يكن تكفيراً غير مستند على دليل شرعي تقوم به الحجة، فقال: «**فقلت: ما الجهمية عندنا من أهل القبلة، وما نكفرهم إلا بكتاب مسطور، وأثر مأثور، وكفر مشهور**»[(٢)].

ويبين مستنده الثالث وهو (الكفر المشهور) بأن مخالفة الجهمية كانت مخالفة للنصوص القطعية التي تعتبر المخالفة فيها تكذيباً للقرآن حيث يقول في بيانه: «ونكفرهم أيضاً بكفر مشهور، وهو تكذيبهم بنص الكتاب... وما فسرنا من واضح كفرهم وفحش مذهبهم شيئاً فشيئاً»[(٣)].

كما أنه ينزل هذا الوصف على الأعيان، فهو عندما تبين له بالأدلة كفر المريسي فقد حكم بكفره، حيث قال عنه في سياق كلامه عن نقل المعارض: «فرغت من احتجاج كافر إلى احتجاج جهمي خاسر»[(٤)].

وينقل موافقة العلماء له في ذلك فيقول: «لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كفره وهتوك ستره وافتضاحه في مصره وفي سائر الأمصار الذين سمعوا بذكره»[(٥)].



---

(١) المصدر السابق (ص ١٩٨).

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق (ص ٢٠٠، ٢٠٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٣٦).

(٥) المصدر السابق (ص ٦٣).

وهو من أجل هذا المستند في تكفير الجهمية **يفرق بين مستويات المخالفين من جهة الكفر وعدمه**، فمعارض الدارمي يعترض عليه في تكفير الجهمية بأن بدعتهم كبدعة غيرهم من التشيع والقدر فلماذا يكفرون دون غيرهم ؟

حيث يعتبر هذا المعارض أن «**مذهب جهم والمريسي في التوحيد كبعض اختلاف الناس في الإيمان في القول والعمل، والزيادة والنقصان، وكاختلافهم في التشيع والقدر ونحوها**».

لكن الدارمي يجيبه عن ذلك بالتفريق في الموقف من هذه الفرق فيقول: «وقد أخطأ المعارض محجة السبيل، وغلط غلطاً كثيراً في التأويل، لما أن هذه الفرق لم يكفرهم العلماء بشيء من اختلافهم، والمريسي وجهم وأصحابهما لم يشك أحد منهم في إكفارهم»[1].

لكن المعارض يطالبه بأن يأتي بنص على تكفير الجهمية بالاسم، يحكي ذلك الدارمي فيقول: «**فقال لي المناظر الذي ناظرني: أردت إرادة منصوصة في إكفار الجهمية باسمهم**»[2]، فيجيبه الدارمي بأن هذا ليس بلازم بل المقصود هو المعنى دون الوقوف على الأسماء فإن علياً قد أحرق الزنادقة و«**الزنادقة والجهمية أمرهما واحد، ويرجعان إلى معنى واحد، ومراد واحد، وليس قوم أشبه بقوم منهم بعضهم ببعض، وإنما يشبه كل صنف وجنس بجنسهم وصنفهم، فقد كان ينزل القرآن خاصاً في شيء، فيكون عاماً في مثله وما أشبهه، فلم يظهر جهم وأصحاب جهم في زمن أصحاب رسول الله وكبار التابعين، فيروى فيهم أثر منصوص مسمى**»[3].



وهو يرى أن المبتدع يستحق العقوبة، وهذه العقوبة ربما تصل إلى القتل، لكن القتل لا يجب إلا في حال كون البدعة كفراً، يقول في ذلك: «**ولا يجب على رجل قتل رجل في قول يقوله حتى يكون قوله ذلك كفراً، لا يجب فيما دون الكفر قتل إلا عقوبة فقط**»[4].

(١) نقض الدارمي (ص ٥).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٢٠٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٠٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٠٠).

وهو يعتبر مناط إيجاب العلماء لقتل الجهمية مرجعه إلى الحكم عليهم بالكفر فيقول: **«لقد أكفرهم كثير من العلماء بقولهم وكثير منهم أوجب عليهم به القتل ولم يوجبوا عليهم القتل بذلك إلا وأن قولهم كان عندهم كفرا»**(١).

كما ينقل الدارمي عن العلماء أنهم لم يعارضوا قتل الجعد بن درهم عندما قتله خالد القسري فقال: «وأما الجعد فأخذه خالد بن عبد الله القسري فذبحه ذبحا بواسط في يوم الأضحى على رؤوس من شهد العيد معه من المسلمين لا يعيبه به عائب ولا يطعن عليه طاعن بل استحسنوا ذلك من فعله وصوبوه من رأيه»(٢).

ولم يكن هذا الفعل الوحيد من خالد القسري، بل إن الدارمي ينقل عنه بسنده أنه أتي «برجل قد عارض القرآن فقال: قال الله في كتابه ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣ ﴾ [الكوثر: ١-٣] وقلت أنا ما هو أحسن منه: إنا أعطيناك الجماهر، فصل لربك وجاهر، ولا تطع كل ساقه وكافر. فضرب خالد عنقه وصلبه»(٣).

والدارمي من أجل تحديده لهذا المناط في وجوب قتلهم، فإنه يستدل على قتلهم بقتل علي رضي الله عليه لبعض الزنادقة حيث ينقل بسنده عنه: «أن علياً رضي الله عنه قتل زنادقة ثم أحرقهم ثم قال: صدق الله ورسوله»(٤).

كما نقل بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه أيده على قتلهم، غير أنه اعترض على إحراقهم، فروى عن «عكرمة أن علياً رضي الله عنه أتي بقوم من الزنادقة فحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس رضي الله عنهما فقال: أما أنا فلو كنت لقتلتهم، لقول رسول الله ﷺ ولما حرقتهم، لنهي رسول الله ﷺ. قال رسول الله ﷺ: "من بدل دينه فاقتلوه". وقال: "لا تعذبوا بعذاب الله"»(٥).

---

(١) نقض الدارمي (ص ٣٣٤).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٢١).

(٣) المصدر السابق (٢١٠).

(٤) المصدر السابق(ص ٢٠٨).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٠٨).

ثم ينتهي الدارمي من تلك الآثار بحصيلة يقول فيها: «**فالجهمية عندنا زنادقة من أخبث الزنادقة**»[1].

لكن ثمة تفاصيل أخرى في مسألة القتل يرى الدارمي أنها تفاصيل خلافية، وهي مسألة الاستتابة، فهو ينقل عن مالك أنه يرى أن «أولئك يقتلون ولا يستتابون»[2]، وأما أحمد فهو يرى أنهم «يستتابون»[3]، ويرى الشافعي أن يعاملوا معاملة المنافقين فـ«يقبل قوله إذا رجع ولا يقتل، واحتج فيهم بـ ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾ [المنافقون: ١] فأمره الله عز وجل أن يدع قتلهم، لما يظهرون من الإسلام، وكذلك الزنديق إذا أظهر الإسلام كان في هذا الوقت مسلماً، والمسلم غير المبدل» ثم اختار هذا القول فقال: «وأنا أقول كما قال الشافعي أن تقبل علانيتهم إذا اتخذوا جنة لهم من القتل، أسروا في أنفسهم ما أسروا، فلا يقتلوا، كما أن المنافقين اتخذوا أيمانهم جنة، فلم يؤمر بقتلهم»[4].



ويرى الدارمي أن العقوبة التي يستحقها المبتدع كالقتل، أو التكفير ينبغي أن لا يكون القول بها مبنياً على مجرد التقليد، حتى لو كان هذا التقليد لبعض العلماء الكبار، بل المرجع في القول بهذه العقوبات هي النص الشرعي، حيث يقول: «ولو لم يكن عندنا حجة في قتلهم وإكفارهم إلا قول حماد بن زيد وسلام بن أبي مطيع ووكيع ويزيد بن هارون وأبي توبة ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل ونظرائهم رحمة الله عليهم أجمعين لجبنا عن قتلهم وإكفارهم بقول هؤلاء حتى نستبرئ ذلك عمن هو أعلم منهم وأقدم ولكنا نكفرهم بما تأولنا فيهم من كتاب الله عز وجل وروينا فيهم من السنة وبما حكينا عنهم من الكفر الواضح المشهور الذي يعقله أكثر العوام»[5].

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٠٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٢١١).

(٣) المصدر السابق (ص٢١٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٢١٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٢١٣).

(ب) الموقف من المخالف... المستوى التطبيقي

ربما تتصدر الأوصاف الشديدة التي أطلقها الدارمي على معارضه محل البحث عند كثير من الناظرين في كلامه، وحتى نصل إلى فهم أفضل في تحليل تلك العبارات التي سيأتي الإشارة إليها يلزمنا الإجابة عن عدد من التساؤلات المرتبطة بهذا الموضوع، وأهمها في نظري سؤالان:

السؤال الأول: كيف يُقَيِّم الدارمي معارضه ؟

السؤال الثاني: كيف يُقَيِّم الدارمي طبيعة الخلاف بينه وبين المعارض ؟

وبعد الإجابة عن هذين السؤالين يمكننا أن نعرض موقف الدارمي من معارضه سواء من جهة نقده، أومن جهة إنزال العقوبة به ؟



تقييم الدارمي لمعارضه

أما بالنسبة لتقييمه لمعارضه فالدارمي يعتبر معارضه متصفاً بعدة مواصفات تقلل من شأنه ومكانته، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١- **عدم الأهلية العلمية،** فالدارمي يرى أن معارضه يفتقد الأهلية العلمية فيما يتكلم فيه، ولذلك لا يتردد في وصفه بالجهل، وهذا ما يُعَرِّضُه - كما يقول الدارمي - لأن يتبنى بعض المقولات التي لا يقول بها عاقل، فهو يرى أن بعض دعاوى معارضه كانت تحتاج إلى شيء من العقل حتى يتبين بطلانها فيقول له: «لو قد رزقت أيها المعارض شيئاً من العقل علمت أن ما تدعي زوراً وباطلاً»[١].

والدارمي يرى أن جهل معارضه بعلم الرواية كان أحد أسباب وقوعه في بعض المقالات الضعيفة، فيقول له: «فكم تجلب على نفسك من الجهل والخطأ وتتقلد من تفاسير الأحاديث الضعيفة ما لم يرزقك الله معرفتها؟»[٢].

---

(١) نقض الدارمي (ص ٤٧٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٥٨).

ويشير كذلك إلى جهله بالعربية فيقول: «لقد أغربت بهذا التفسير على جميع المفسرين وأندرت وكدت أن تقلب العربية ظهرها لبطنها إن جازت عليك هذه المستحيلات»[1].

بل إن الدارمي يتجاوز هذه العلوم ليصل إلى أن معارضه لم يكن على دراية بأبعاد المقالات التي يتبنى القول بها فيقول مخاطباً المريسي: «ولقد كنت أسمع بكفرك قديما وحكي لي بعضه عنك وما ظننت أنك تعتقد من أنواع الكفر كل ما روى عنك المعارض، قلنا: وما إخاله يعقل معاني كلامك وما يؤديك إلى صريح الكفر، فإن هو عقله وأعتقده فهو مثلك»[2].

ويقول أيضاً: «ويقال لهذا التائه الذي لا يدري ما يخرج من رأسه، وينقض آخر كلامه أوله»[3].

والجهل قد يدعو صاحبه إلى أن يعجب بمقالته لأنه لا يعلم بحقيقة ما فيها، وهذا ما يشير الدارمي إلى وقوعه من معارضه فيقول: «وهو في ذلك معجب بالإصابة»[4].

٢- عدم التحلي بالأمانة العلمية:

يتكرر عند الدارمي الإشارة إلى أن معارضه لا يتحلى بالأمانة، وهذا ما يدفعه لأن يورد بعض الحجج وهو يعرف أنها مجرد مغالطة كما سبق بيانه، يقول الدارمي في واحدة من تلك المواطن: «ولا أراك مع كثرة جهلك إلا وستعلم أنك احتججت بباطل جعلته أغلوطة تغالط بها أغمار الناس وجهالهم»[5].

وعدم الأمانة يدعو صاحبه إلى المكابرة، وهذا ما يرى الدارمي أن معارضه قد وقع فيه إذ يقول: «ولولا كثرة ما يستنكر الحق ويرده بالجهالة لم نشتغل بكل هذه المنازعة في الرؤية لما أن رسول الله فسرها تفسيرا لم يدع فيه لمتأول فيها مقالا إلا أن يكابر رجل عين الحق وهو يعلمه»[6].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٧٧).

(٢) المصدر السابق (ص ١٣٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٢٥).

(٥) المصدر السابق (ص ٢٠٧).

(٦) المصدر السابق (ص٤٣).

٣- عدم التحري في الطرح العلمي:

من انتقادات الدارمي على معارضه أنه لا يبالي بتحرير ما يقوله، ولا بتمحيص كلامه دونما تفكير أو تأمل، ولذلك يقول: «فلو أنك إذا أردت معاندة الله ورسوله ومخالفة أهل الإسلام احتججت بكلام أستر عورة وأقل استحالة من هذا كان أنجع لك في قلوب الجهال من أن تأتي بشيء لا يشك عاقل ولا جاهل في بطوله واستحالته»[1].



ولكن ثمة تساؤل من الطبيعي أن يرد بعد تقييم الدارمي لمعارضه بهذا التقييم وهو: لماذا يتقصد الرد على رجل فيه كل تلك المواصفات (الجهل، عدم الأمانة، عدم المبالاة) ؟ ألم يكن هناك من هو أولى به حتى يرد عليه ؟

الذي يظهر من كلام الدارمي أن وراء ذلك سببين:

الأول: ما تكررت الإشارة إليه من أن بعض الناس ينسب هذا المعارض للعلم، وهذا ما جعل الدارمي يكشف عن حقيقة هذه النسبة حتى لا يغتر الناس به.

الثاني: أن القيمة العلمية لم تأت من المعارض نفسه، وإنما مما جمعه هذا المعارض من حجج الجهمية، ولذلك فإن الدارمي يصرح في بداية نقاشه أنه استبعد المعارض من النقاش وذهب يناقش من هو أولى منه في ذلك وهو المريسي، حيث يقول: «فتجافينا عن كثير من مناقضة المعارض، وقصدنا قصد المريسي العاثر في قوله الداحض لما أنه أمكن في الحجاج من نفسه ولم يفطن لغور ما يخرج من رأسه من الكلام»[2].

---

(١) المصدر السابق (ص ٩٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٣).

طبيعة الخلاف بين الدارمي ومعارضه

إذا انتقلنا إلى طبيعة الخلاف الذي وقع بين الدارمي ومعارضه؛ فإن الدارمي يرى أن خلافه معه لم يكن في قضايا اجتهادية، فيقول «وأما قولك: إن كيفية هذه الصفات وتشبيهها بما هو موجود في الخلق خطأ، فإنا لا نقول: إنه خطأ كما قلت، بل هو عندنا كفر»[(١)].

والدارمي ومعارضه كلاهما ينطلق من أن القول في هذه المسائل التي يتناقشون فيها مختلف عن المسائل الأخرى حيث يقول: «أما قولك لا يجوز لأحد أن يتأول في التوحيد غير الصواب فقد صدقت»[(٢)].

ويؤكد هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «وأما ما ذكرت من اجتهاد الرأي في تكييف صفات الله، فإنا لا نجيز اجتهاد الرأي في كثير من الفرائض والأحكام التي نراها بأعيينا، ونسمع في آذاننا، فكيف في صفات الله التي لم ترها العيون، وقصرت عنها الظنون»[(٣)].

والدارمي يحاكم معارضه إلى هذا المبدأ الذي يُقِرُّ به فيقول: «ويحك أيها المعارض أو لم تزعم أنه لا يجوز في التوحيد إلا الصواب ؟! أفتأمن الجواب في هذه العمايات أن تجرك إلى الخطأ في التوحيد ؟! والخطأ فيه كفر، فأين أنت عن نفسك لما ندبت إليه غيرك من الخوض فيه وما أشبهه ؟ »[(٤)].

إذاً الدارمي يرى أن الخطأ في هذه المسائل قد يؤدي إلى الكفر، وهذا ما يجعله يدعو معارضه إلى عدم اقتحامها لأنه غير مؤهل لذلك فيقول: «فافهم وأقصر عن شبه هذا الضرب من الحديث فإن الخطأ فيه كفر وأرى الصواب مرفوعا عنك»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٧).

(٣) نقض الدارمي (ص ٥٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٥٤٢).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٤٨).

وينتهي الدارمي أن معارضه قد قال في هذه المسائل بغير الصواب فيقول: «لقد تأولت أنت فيه غير الصواب»[(١)].

وهو لا يطلق هذا التغليط بدون دليل، بل يعتني بذكر أدلة هذا الحكم فيقول بعد إيراده لتلك الأدلة: «فذاك الناطق من قول الله وهذا الصحيح المشهور من قول رسول الله فأي حواس أبين من هذا فلذلك قلنا: إن المعارض من تأول فيه غير الصواب»[(٢)].

ويكشف الدارمي عن تناقض معارضه في هذه القضية فيقول: «وادعيت أيضاً في صدر كتابك هذا أنه لا يجوز في صفات الله تعالى اجتهاد الرأي، وأنت تجتهد فيها أقبح الرأي حتى من قباحة اجتهادك تتخطى به الحق إلى الباطل والصواب إلى الخطأ»[(٣)]، ثم يذكره بمبدئه السابق فيقول: «أو لم تذكر في كتابك أنه لا يحتمل في التوحيد إلا الصواب فقط، فكيف تخوض فيه بما لا تدري أمصيب أنت أم مخطئ ؟ لأن أكثر ما نراك تفسر التوحيد بالظن، والظن يخطئ ويصيب، وهو قولك: يحتمل في تفسيره كذا، ويحتمل كذا تفسيرا، ويحتمل في صفاته كذا، ويحتمل خلاف ذلك، ويحتمل في كلامه كذا وكذا، والاحتمال ظن عند الناس غير يقين، ورأي غير مبين، حتى تدعي لله في صفة من صفاته ألوانا كثيرة ووجوها كثيرة أنه يحتملها لا تقف على الصواب من ذلك فتختاره، فكيف تندب الناس إلى صواب التوحيد وأنت دائب تجهل صفاته؟!»[(٤)].

ومن أجل ذلك فإن الدارمي يفرق في مستويات الخطأ بين الأخطاء التي وقع فيها أبو حنيفة مما أنكره عليه العلماء، وبين ما يقع من هذا المعارض ومن معه كالمريسي وابن الثلجي، ويقول: «ويحك إن الناس لم يرضوا من أبي حنيفة إذ أفتى بخلاف روايات رويت عن النبي ﷺ... حتى نسبوا أبا حنيفة فيها إلى رد حديث رسول الله ﷺ، وناقضوه فيها، ووضعوا فيها الكتب... فإن كان أبو حنيفة استحق بما أفتى من خلاف تلك الروايات أن ينسب إلى رد حديث رسول الله، استحققتم

(١) المصدر السابق (ص ٩).

(٢) المصدر السابق (ص ١٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٠٠).

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

أنتم أن تنسبوا إلى رد ما أنزل الله»[1] لكنه يبين كذلك الفارق الكبير بين موقف أبي حنيفة وموقف مخالفه فيقول: «فشتان ما بينكم وبين أبي حنيفة فيما أفتى»[2]. ويجعلهم أولى في الرد من أبي حنيفة فيقول: «بل أنتم أولى بالرد من أبي حنيفة»[3] ثم يعقب ببيان السبب العلمي وراء هذا التفريق والذي مفاده مخالفة الإجماع، فيقول: «لأن أبا حنيفة قد وافقه على بعض فتياه بعض الفقهاء؛ ولم يتابعكم على مذاهبكم إلا السفهاء وأهل البدع والأهواء»[4].



توصيف الدارمي لمعارضه وموقفه من عقوبته

في هذا السياق الذي يرى فيه الدارمي أن معارضه ليس من أهل العلم ولا الأمانة ولا المبالاة بالبحث العلمي، وأن خطأه وارد على قضايا الخطأ فيها يؤدي إلى الكفر، يمكننا أن نفهم تلك العبارات الشديدة التي أطلقها الدارمي على معارضه، أي أنها باختصار جاءت في سياق الإنكار على الخطأ الكفري غير السائغ، وأنها وقعت ممن ليس من أهل العلم والاجتهاد.

والعبارات الشديدة التي أطلقها الدارمي تجاه معارضه جاءت في سياقين:

- **عبارة واردة في سياق توصيف المقالة وذلك من مثل قوله:** «ولو احتج بهذا صبي صغير لم يزد على ما قلت جهالة»، «فتدبر أيها المعارض كلامك ثم تكلم فلو احتج بما احتججت به صبي لم يبلغ الحنث ما زاد»، «وهذا أيضا من حجج الصبيان»، «وهذا أيضاً من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان، ولا لمذهبه برهان»، «سخافة كلامك ورثاثة حجتك»[5].
- **عبارات ورادة في سياق في توصيف القائل مثل قوله:** «التائه»، «البقباق (يعني: كثير الكلام)

(١) المصدر السابق (ص ٥٤٨-٥٥٠).

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) انظر مواطن العبارات السابقة حسب ترتيبها في نقض الدارمي: (ص٢٩٢، ٣٩، ٤٠، ٥١، ٢٩٢).

النفاخ (يعني: المتكبر)»، «الذي يهذي ولا يدري»، «المعارض الباهت»، «التائه الحائر الذي لا يدري ما ينطق به لسانه»، «الأحمق الذي تلعب به الشياطين»[(١)].

إذا كانت تلك مواصفات المعارض فإن الدارمي كان يتمنى أن يُتخذ أمام هذا المعارض مجموعة إجراءات عقابية:

الأولى: الحجر عليه في الكلام، حيث يقول في سياق إشارته إلى تناقض معارضه وعدم معرفته: «ما أولاك أيها المعارض أن تعض على لسانك ولا تحتج بشيء لا تقدر أن تقوده أو تتخلص منه بحجة حتى تنقضه على نفسك بنفس كلامك، ولو كان لك ناصح لحجر عليك الكلام ولولا أنه يشير إليك بعض الناس ببعض البصر في العلم ما اشتغلنا بالرد على مثلك لسخافة كلامك ورثاثة حججك»[(٢)].

ويكرر هذا المعنى في ذات السياق السابق وهو الإشارة إلى اضطراب المعارض فيقول: «وزعمت أيضاً في أول كلامك أنه لابد من معرفة ذلك، ثم رجعت عن قولك؛ فقلت: لا بل نكله إلى الله، فلو كان لك ناصح لحجر عليك الكلام»[(٣)].

ويعيده في موطن آخر فيقول: «ولو كان عندك من ينصحك لحجر عليك الكلام، فضلا أن تفتخر بحسن الكلام»[(٤)].

الثانية: الضرب والتأديب، حيث يذكر الدارمي في سياق طعن معارضه في الصحابة، أنه يستحق الضرب والتأديب فيقول: «ولو كان لك سلطان صارم يغضب لأصحاب رسول الله ﷺ لأوجع بطنك وظهرك، وأثر في شعرك وبشرك حتى لا تعود لسب أصحاب رسول الله ﷺ ولا ترميهم بالكذب من غير ثبت»[(٥)].

---

(١) انظر مواطن العبارات السابقة حسب ترتيبها في نقض الدارمي: (ص ٣٧، ٢٥٢، ٢٥٠، ٢٧٤، ٣٢١، ٤٥٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٩٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٧-٣٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٢١٠).

(٥) المصدر السابق (ص٣٦٠- ٣٦١).

الثالثة: التهديد بالقتل، لما كان الدارمي يرى أن مقالة معارضه كفرية فإنه يرى أنها قد تؤدي به إلى القتل، فيذكر لمعارضه حال العلماء مع من قال تلك المقولة فيقول: «وأخسهم عند الناس منزلة أعلى من المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم الذين ادعوا أنه مخلوق، حتى لقد أكفرهم كثير من العلماء بقولهم وكثير منهم أوجب عليهم به القتل ولم يوجبوا عليهم القتل بذلك إلا وأن قولهم كان عندهم كفرا»[1].

ويقول له في موطن آخر: «حتى لو قد ادعى مدع في زمانهم أنه مخلوق ما كان سبيله عندهم إلا القتل»[2].

والدارمي يشير في سياق ذكره لبعض ما يستحقه من العقوبة إلى أن القيام بذلك من مسؤولية الدولة التي تملك المؤسسة القضائية، وهذا ما تشير إليه عبارته السابقة في مسألة الضرب والتي يقول فيها: «ولو كان لك سلطان صارم يغضب لأصحاب رسول الله ﷺ لأوجع بطنك وظهرك، وأثر في شعرك وبشرك حتى لا تعود لسب أصحاب رسول الله ﷺ ولا ترميهم بالكذب من غير ثبت»[3].

وهو يذكر أن بعض القضاة قاموا بهذا الدور في ذاك الوقت، حيث ينقل رواية نفس المعارض في هذا الموضوع، وأن أبا يوسف الإمام الحنفي عندما كان قاضياً في زمنه أراد معاقبة المريسي على ضلالاته، فيقول: «وقد رويت عن أبي يوسف أنه هم بأخذه وتنكيله في هذه الضلالات حتى فر منه إلى البصرة؟!»[4].

ويعيدها مرة أخرى ويستعمل في صياغتها لفظ العقوبة فيقول: «وقد رويت عن أبي يوسف أنه هم بعقوبته وأخذه فيها حتى فر من مجلسه إلى البصرة»[5].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٣٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٠٦).

(٣) المصدر السابق (ص٣٦٠- ٣٦١).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٨٩).

(٥) المصدر السابق (ص ٣١٥).

(٥) الجدل العقدي... الحصيلة والنتائج

يرى الدارمي أن النتيجة الكبرى من هذا النقاش هو بيان الحق للناس وتوعيتهم، وليس المقصد هو مجرد الرغبة في الدخول في الجدل حيث يقول: «مع أنا لم نقصد بالنقض عليه، ولكن إلى الضعفاء من بين ظهريه، الذين لا علم لهم بهذا المذهب سمعوا به منه، ولم يسمعوا ضد كلامه من كلام أهل السنة واحتجاجهم فيضلون به إذ لا يهتدون بضده وما ينقضه عليه»[١].

هذه إذا هي النتيجة الكبرى من الدخول في هذا الجدل مع معارضه، ولكن ثمة نتائج أخرى تحصلت للدارمي خلال خوضه في ذلك، ويمكننا من خلال فحص كلامه أن نرصد عدداً من الأمور التي استفادها الدارمي على الصعيد العلمي من خلال دخوله في هذا الجدل ومن أهمها:

أ- كانت هذه المحاولة التي خاضها الدارمي مفيدة له في معرفة الواقع العلمي في وقته وتمييز علماء وقته بين علماء لهم معرفة وتخصص بمذاهب الجهمية، وبين علماء ليسوا كذلك، ومن ثم فمن ليس له معرفة بمقالاتهم لا ينبغي أن يعتبر قوله في الحجاج معهم، حيث يقول: إن «**ناساً من مشيخة رواة الحديث الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين وأمسكوا عنه إذ لم يتوجهوا لمراد القوم لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها، ولم يبتلوا بها من قبل ذلك فكفوا عن الجواب وأمسكوا**»[٢].

ولكن صنفاً آخر من العلماء كان على معرفة وتخصص وبصر بذلك، وقد كانت هذه المعرفة بسبب معايشتهم لتلك القضايا عن قرب حيث يقول: «**فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا... من أهل البصر بكلام الجهمية لم يشكوا أنها كلمة كفر**»[٣] ثم يخرج بنتيجة من هذه المقارنة فيقول: «**والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به**»[٤].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٢٤-٣٢٥).

(٢) الرد على الجهمية (ص ١٩٦).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

ب- كما أنها كانت مفيدة له في البحث عن أجوبة مقنعة للرد على معارضيه من الجهمية، وهذا ما حكاه بقوله: «**وذهبت يوماً أحكي ليحيى بن يحيى كلام الجهمية لأستخرج منه نقضاً عليهم**»[1].

وهذا قد يكون أحد أسبابه أن الدارمي لم يكن حاسماً لجميع الأجوبة تجاه معارضيه، بل هو محتاج إلى المراجعة والمباحثة مع غيره من أهل العلم في ذلك.

ج- كانت هذه المحاولة فرصة لأن يعرف الدارمي معارضه بشكل أدق من تصوراته السابقة، فالاطلاع المباشر على مصادر المعارض يجعل المناظر أكثر معرفة بما عند معارضه من مقالات، يقول الدارمي في ذلك: «**أنشأ هذا المعارض يحكي في كتاب له عن المريسي... مالم يكن بكل ذلك نعرفه**»[2].

ويبين في سياق آخر أنه لم يكن يعرف حقيقة كل ما يعتقده المريسي فيقول: «**ولقد كنت أسمع بكفرك قديماً وحكي لي بعضه عنك وما ظننت أنك تعتقد من أنواع الكفر كل ما روى عنك المعارض**»[3].

د- من خلال هذا الجدل استطاع الدارمي أن يميز بين طبقات المعارضين ويعرف من هو الأولى بالجدل من غيره، فليس جميع المعارضين على رتبة واحدة وأهمية واحدة كذلك، ولذلك يقول: «**فتجافينا عن كثير من مناقضة المعارض، وقصدنا قصد المريسي العاثر في قوله الداحض لما أنه أمكن في الحجاج من نفسه**»[4].

هـ- أصبح الدارمي بعد خوضه في هذا الجدل أقدر على تقييم حجج مخالفيه ومعرفة مدى قوتها من ضعفها، ولذلك يقول: «**ما ظننا أن عنده من رثاثة الحجج والبيان، وقلة الإصابة والبرهان قدر ما كشف عنه هذا الإنسان**»[5].

(١) المصدر السابق (ص ٢١٢).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣).

(٣) المصدر السابق (ص ١٣٥).

(٤) المصدر السابق (ص ٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٦٦).

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ولئن لم يكن للجهمية من الحجج إلا ما حكيت عنهم من هذه العمايات المستشنعة والتفاسير المقلوبة ما أسديت إليهم بذكرها نصيحة وقد زدتهم بها فضيحة على فضيحة إذ تضيف إليهم هذه الشنائع القبيحة فكشفت عنهم الغطاء فيما كان بينهم هينمة في خفاء»[(١)].

و- استطاع الدارمي من خلال هذا الجدل أن يعرف الأساليب الأكثر تأثيراً في الناس، حتى يمكنه استخدامها في توعيتهم حيث يقول: «فكان من صنع الله لنا في ذلك اعتماد هذا المعارض على كلام بشر، إذ كان مشهوراً عند العامة بأقبح الذكر، مفتضحاً بضلالاته في كل مصر، ليكون ذلك أعون لنا على المعارض عند الخلق، وأنجع في قلوبهم لقبول الحق، ومواضع الصدق»[(٢)].

وإلى جانب ذلك فإنه استطاع أن يميز كذلك الحجج الأكثر قوة في نقد معارضه فيقول في واحدة من تلك الحجج: «وهي من أوضح الحجج وأشدها على من رد العلم وأنكره»[(٣)].

ح- هذا الجدل كان فرصة كبيرة عند الدارمي لأن يظهر ما عند معارضه من حجج حتى يتبين حقيقة ما عنده حيث يقول عن الحجج التي أظهرها معارضه: «**والحمد لله الذي أنطق بها لسانه، وعرف الناس شانه، ليعرفوه فيجاوزوا مكانه**»[(٤)].

ط- كما أن هذا الجدل قد يقود المعارض لأن يراجع مقولاته، كما يجعله يبحث عن مخارج له أثناء جداله، يقول الدارمي في ذلك: «وما عملك أيها المريسي بهذا وما أشبهه غير أنه وردت عليك آثار لرسول الله ﷺ أخذت بحلقك ونقضت عليك مذهبك فالتمست الراحة منها بهذه المغاليط والأضاليل التي لا يعرفها أحد من أهل العلم والبصر بالعربية وأنت منها في شغل كلما غالطت بشيء أخذ بحلقك شيء فخنقك حتى تلتمس له أغلوطة أخرى»[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (ص ٥١٠).

(٢) المصدر السابق (ص ٢).

(٣) الرد على الجهمية (ص ١٣٢).

(٤) نقض الدارمي (ص ٦٦).

(٥) المصدر السابق (ص ١٩٢).

بل إن هذا الجدل قد يقود المعارض لأن يؤلف كتاباً آخر يوضح فيه بعض مقالاته معتذراً عن ما قاله في كتابه الأول، يقول الدارمي: «ثم قفى المعارض بكتاب آخر كالمعتذر لما سلف منه مصدقا لبعض ما سبق من ضلالاته مكذبا لبعض يريد أن ينال عند الرعاع لنفسه في زلاته وسقطاته عذرا فلم ينل به عذرا بل أقام على نفسه حجة بعد حجة وكانت حجته التي احتج بها في كتابه أعظم من جرمه»[1].

(١) المصدر السابق (ص ٥٧٢).

المبحث الثالث:

المصادر المعيارية لضبط الجدل العقدي

للجدل معاييره المنهجية التي تضبط مساره، حتى يصل إلى نتيجة مقنعة لأحد الطرفين، ولما كان الأمر كذلك؛ كان لابد من تحديد المصادر التي يُرجع إليها أثناء حدوث الاختلاف في هذا الجدل، ولقد كان الدارمي واضحاً في بيان تلك المصادر وتحديدها، وبيان منهجية التعامل معها، بالإضافة إلى بيان أوجه الخلل المنهجي في التعامل معها، وتوضيح ذلك في النقاط التالية:

(١) المصادر المعيارية... مرجعية المحاكمة والتحاكم

يرى الدارمي أن المصادر التي يرجع إلى التحاكم إليها أثناء الاختلاف هي: **القرآن، والسنة، والإجماع، والعقل.**

كما يرى أن منهجية النظر في دلالة نصوص الكتاب والسنة تعود إلى اعتماد اللسان العربي، وفهم الصحابة كأداتين لتحديد المقصود من دلالتها، بالإضافة إلى الرجوع للإجماع، وإلى الكتاب والسنة التي تفسر بعضها ببعض.

يقول الدارمي في تحديد مصادر الاحتكام بينه وبين معارضيه: «**بيننا وبينكم فيه النظر بما يدل عليه الكتاب والسنة ويحتمل بالعقول**»[1].

ويضيف مصدر الإجماع في موطن آخر فيقول: «**فإذا اجتمع الكتاب وقول الرسول وإجماع الأمة لم يبق لمتأول عندها تأول، إلا لمكابر أو جاحد**»[2].

والدارمي يعتبر المرجعية في فهم دلالة النص هي للأسلوب العربي، وبالتالي فأي فهم يخالف اللغة فهو غير مقبول يقول في ذلك: «**والقرآن عربي مبين، تصرف معانيه إلى أشهر ما تعرفه العرب في لغاتها، وأعمها عندهم**»[3].

ومن المهم أن لا تصبح هذه المصادر مجرد شعار لا يُفَعَّل على أرض الواقع، ولذلك فإن الدارمي عندما يُعدد تلك المصادر فإنه يُعددها ليُحَاكَم ويُحَاكِم إليها كذلك.

أما تحاكمه إليها فإنه لا يتردد في إبراز مصادره عندما يُطالب بذلك من قِبَلِ معارضه، فهو يحكي مطالبته له بذلك في واحدة من مسائل الخلاف بينهما فيقول: «ناظرني رجل من بغداد منافحاً عن هؤلاء الجهمية، فقال لي: بأية حجة تكفرون هؤلاء الجهمية، وقد نهي عن إكفار أهل القبلة؟ **بكتاب ناطق تكفرونهم، أم بأثر، أم بإجماع؟**».

وعندما بدأ في بيان الجواب أبرز مصادر حكمه فقال: «فقلت: ما الجهمية عندنا من أهل القبلة، **وما نكفرهم إلا بكتاب مسطور، وأثر مأثور، وكفر مشهور**»[4]، ثم أخذ في بيان تلك الأدلة.

ويقول في موطن آخر: «فذاك الناطق من قول الله وهذا الصحيح المشهور من قول رسول الله فأي حواس أبين من هذا فلذلك قلنا إن المعارض من تأول فيه غير الصواب»[5].

---

(١) نقض الدارمي (ص ١٩٤).

(٢) المصدر السابق (١٢٢-١٢٣).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥٧).

(٤) الرد على الجهمية (ص ١٩٨).

(٥) نقض الدارمي (ص ١٠).

أما محاكمته لمعارضه إلى هذه المصادر فقد أكثر من ذلك الدارمي:

فهو تارة يحاكمه إلى تفسير القرآن لنفسه، فيرجعه في بيان خطأ تفسيره للنصوص إلى القرآن نفسه فيقول له: «وقد كفانا الله ورسوله مؤنة تفسيرك هذا بالناطق من كتابه...»[١].

ويتخذ القرآن مرجعية للرد على تأويلات معارضه فيقول: «وسنذكر بعض ما ذكر في القرآن وفي الروايات من أمر الحجب ليعرضها عاقل على قلبه هل ينقاس شيء منها على ما تأولت؟»[٢].

وتارة يحاكمه إلى السنة، حيث يقول له: «ولا يقبل منك هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ... »[٣].

وهو في سبيل ذلك يقصد جمع الأحاديث التي تبين بطلان تأويل مخالفه، حيث يقول له: «وسنقص عليك فيه آثار رسول الله المأثورة وأخباره المشهورة ما لو عرضتها على قلبك وتدبرت ألفاظ رسول الله فيها علمت إن شاء الله تعالى أن ما تأولته في تفسير العرش باطل»[٤].

ويستخدم هذا المنهج في موطن آخر مما يدل على أهمية هذا المنهج عنده فيقول: «وسنذكر في ذكر الوجه آيات وآثارا مسندة ليعرضها أهل المعرفة بالله على تفسيرك هل يحتمل شيئا منها شيء منه؟»[٥].

ويكرر استخدامه أيضاً فيقول: «وسنذكر لك أيضاً بعض ما روي عن النبي في ضحك الرب تعالى مما ينقض دعواك حتى تضمه إلى حديث أبي رزين وأبي موسى رضي الله عنهما فتعلم أن الله لم يوفقك فيها لصواب من التأويل»[٦].

---

(١) المصدر السابق (ص ٧١).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٧٥).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٢).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٥٤).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٢١).

(٦) المصدر السابق (ص ٤٩٢)، وانظر مثال آخر (ص ٢١٠).

والدارمي بعد أن يورد على معارضه تلك الأحاديث يسأله فيقول: : «فانظر أيها المريسي في ألفاظ ما رويت عن رسول الله الذي أقررت بأنه قاله هل تحتمل ألفاظه التأويل الذي ذهبت إليه»[1].

وتارة يحاكمه إلى إجماع العلماء، باعتباره أحد الأسس التي يتحاكم إليها عند الاختلاف، فيقول لمعارضه: «وقد عرضنا كلامك على كلام من مضى ومن غبر من العلماء، فما وجدنا أحداً على مذهبك»[2].

ويقول له في موطن آخر: «لقد أغربت بهذا التفسير على جميع المفسرين، وأندرت وكدت أن تقلب العربية ظهرها لبطنها إن جازت عنك هذه المستحيلات»[3].

ولذلك كان من القضايا التي يؤكد عليها في نقاشه مع معارضه أن القول الذي جاء به قول لم تسبق إليه، أي: أنه مخالف للإجماع، حيث يقول: «وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتق منها أغلوطاته، **وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهماً إليها أحد من العالمين**»[4].

وتارة يحاكمه إلى قواعد اللسان العربي، ويعتبر هذا أحد أهم المعايير التي يحاكم إليها أقوال معارضه ولذلك يقول: «وعرضناه على لغات العرب والعجم فلم يحتمل شيئا من كلامه»[5].

وتارة يحاكم معارضه إلى كلام الصحابة الذين هم أهل العربية، ولذلك فإنه عندما رد على معارضه في فهمه لأحد دلالات النصوص قال له: «أفأنت أعلم من ابن عمر بتأويل القرآن وقد شهد التنزيل وعاين التأويل وكان بلغات العرب غير جهول»[6].

ويكرر هذا المعنى مع أبي بكر الصديق ﷺ فيقول: «فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها والخليفة بعده قد شهد التنزيل وعاين الرسول وعلم فيما أنزل القرآن»[7].

---

(١) المصدر السابق (٢٠٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٢١٠).

(٣) المصدر السابق (٣٧٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٥٧).

(٥) المصدر السابق (ص ٢١٠).

(٦) نقض الدارمي (ص ٢٦٢).

(٧) الرد على الجهمية (ص ٢٤).

ومن أجل ذلك فإنه يجعل للصحابة رضي الله عنهم الأولوية في فهم دلالة النصوص ومعرفة ما يعارضها وما يوافقها، ويبين سبب ذلك فيقول: «**لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم**»[1].

وبسبب اختصاص الصحابة بهذه الخصائص فإن الدارمي لا يجعل أقوال التابعين سنة لازمة عندما لا يجتمعون على ذلك حيث يقول: «**ليس اختلاف التابعين سنة لازمة كسنن النبي ﷺ وأصحابه**»[2].

وتارة يحاكمه إلى ما تعارف الناس عليه في عقولهم فيقول له: «أنه قد عقل كل ذي عقل ورأي أن القول لا يتحول صورة لها لسان وفم ينطق ويشفع فحين اتفقت المعرفة من المسلمين أن ذلك كذلك علموا أن ذلك ثواب فيصوره الله بقدرته صورة رجل يبشر به المؤمنين لأنه لو كان القرآن صورة كصورة الإنسان لم يتشعب أكثر من ألف ألف صورة فيأتي أكثر من ألف ألف شافعاً وماحلاً؛ لأن الصورة الواحدة إذا هي أتت واحداً زالت عن غيره فهذا معقول لا يجهله إلا كل جهول»[3].

(٢) المصادر المعيارية... إشكاليات في طريق التحاكم

عندما تُطرح المصادر السابقة كمعايير للتحاكم، فإن السعي وراء تطبيقها أثناء الجدل تعترضه إشكاليات ثلاث:

- **الشك في وثوقية المعايير.**
- **أو عدم الاطراد المنهجي في تحكيمها.**
- **أو غياب القواعد العلمية الضابطة للتعامل معها.**

ولقد واجه الدارمي جميع تلك الإشكاليات تجاه المصادر التي وضعها كمعيار للتحاكم، وهو عندما واجهها حاول أن يتعامل مع كل إشكالية بما يناسبها، وفي النقاط العلمية القادمة نسلط الضوء على رؤية الدارمي المنهجية في التعامل مع تلك الإشكاليات الثلاث ؟

---

(١) المصدر السابق (ص ١٢٧).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣٣٨-٣٤٠).

(٣) نقض الدارمي (ص ٢٨٤- ٢٨٧).

(أ) الشك في وثوقية المعايير

واجه الدارمي من معارضه مجموعة من الاعتراضات حول الوثوق في الرجوع لبعض المصادر التي يحاكمه إليها، وقد أبرز المصادر التي كان المعارض لا يثق بها وهي:

- السنة النبوية.
- الآثار.

ولقد كانت مناقشة الدارمي فيما يتعلق بهذا النوع من الاعتراض هو السعي للجواب العلمي عن الاعتراضات التي جعلت المعارض يشكك في وثوقية تلك المصادر، وسنقف في هذه النقطة من معالجة الدارمي للإشكاليات الواردة على السنة وعلى الآثار.



معالجة الدارمي لإشكالية عدم الوثوق بالسنة النبوية

يُشكل الاحتجاج بالسنة قضية مركزية عند الدارمي، وهذا ربما سيجعل القارئ يلاحظ شيئاً من الطول في ذكر تقريراته حول هذا الموضوع، وسبب الانسياق وراء تقريرات الدارمي الطويلة في ذلك يرجع إلى أمرين:

١- **أن الدارمي من أقدم من تعرض للإشكالات الواردة على السنة وأجاب عليها، وهو ممن عاش في القرن الثالث (ت٢٨٠)**، وكثير من الدراسات الحديثية تغفل عن الجهد الذي قدمه الدارمي في الدفاع عن السنة النبوية.

٢- **أن الدارمي تعرض لأهم الإشكالات الواردة على السنة والتي لازالت مطروحة في كتابات المشككين في صحة الحديث إلى هذا الوقت**، ومن أهم ما ذكره في ذلك[1]:

- **إشكالية تأخر تدوين الحديث، وأثر العامل السياسي في وضع الحديث.**
- **إشكالية النهي عن كتابة الحديث.**

---

(١) من المهم التأكيد على أن ما قدمه الدارمي من أجوبة عن تلك الإشكالات هو جواب يتناسب مع حجم تلك الإشكالات في ذاك الزمن، وإلا فإنها قد تطورت وتشعبت بشكل أوسع مما كانت عليه، وهذا ما يعني البناء على الأجوبة التي قدمها الدارمي وعدم الاكتفاء بها.

- **إشكالية الوضع في الحديث.**
- **إشكالية ضعف الرواة.**
- **إشكالية وهم الرواة.**
- **إشكالية عدم قطعية الثبوت.**
- **إشكالية نكارة المتون الحديثية.**
- **إشكالية دخول الإسرائيليات في الحديث النبوي.**
- **إشكالية الطعن في أبي هريرة وبعض الصحابة الآخرين.**

من المناسب قبل الدخول في تفاصيل كلام الدارمي حول السنة البداية بذكر تأكيده حول معيارية السنة ومكانتها عنده، حيث يرى أن السنة لا يمكن الاستغناء عنها مطلقاً، لأن فقه هذا الدين متوقف على معرفتها، وهذا يعني أن الطعن فيها وعدم الاحتجاج بها طعن في الدين نفسه، حيث يقول: «**لأن هذا الحديث إنما هو دين الله بعد القرآن وأصل كل فقه فمن طعن فيه فإنما يطعن في دين الله تعالى** أو لم تسمع قول رسول الله ﷺ أنه جعل حديثه أصل الفقه فقال: "نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه"»[١].

ولما كانت السنة أصل كل دين وفقه، فمن المهم أن تكون ثمة منهجية صارمة في التثبت من صحتها، وهذا ما اهتم الدارمي بإثباته والدفاع عنه، فهو في تقريراته يبدو واثقاً تمام الثقة بقوة منهج المحدثين وقدرته على تمييز الدخيل على السنة النبوية من غيره، ولذلك فإن معارضه قد أورد عليه «**أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألف حديث دلسوها على المحدثين**»[٢]. وكرر ذلك في موطن آخر فقال: «**وادعيت أيضاً أن الزنادقة قد وضعوا اثني عشر ألفا من الحديث روجوها على رواة الحديث وأهل الغفلة منهم**»[٣].

---

(١) نقض الدارمي (ص ٣٧١).

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق (٣٩٩- ٤٠١).

فكان أحد أهم أجوبته على هذه الدعوى هو إخضاعها لاختبار علمي على أرض الواقع حيث قال له: «**جرب أنت فدلس عليهم منها عشرة حتى تراهم كيف يردونها في نحرك**»[1].

ثم طالبه بإثبات تلك الدعوى في سياق يشعر بيقين الدارمي بدقة منهج المحدثين حيث يقول له: «**فدونك أيها المعارض فأوجدنا عشرة أحاديث دلسوها على أهل العلم**».

ويقول له بكامل الثقة في دقة منهج المحدثين وأنهم: «ما يروج لهم على أهل البصر بالحديث منها حديث واحد، ولا تقديم كلمة ولا تأخيرها، ولا تبديل إسناد مكان إسناد، ولو قد صحفوا عليهم في حديث واحد لاستبان ذلك عندهم وردوه في نحورهم»[2].

بل إن الدارمي يرى أن المحدثين لا يحابون في نقدهم للرواية حتى العلماء المشاهير فيقول: «**ويلك هؤلاء ينتقدون على العلماء المشهورين تقديم رجل من تأخيره، وتقديم كلمة من تأخيرها، ويحصون عليهم أغاليطهم ومدلساتهم**» فإذا كانت هذه الدقة على هؤلاء العلماء المشاهير فكيف سيكون أمرهم مع الزنادقة ؟! ولذلك يتساءل الدارمي بعد كلامه السابق مباشرة فيقول: «**أفيجوز للزنادقة عليهم تدليس؟!**»[3].

ثم ختم كلامه عن هذه الدعوى بالإشارة إلى قضية منهجية مهمة في الحديث عن السنة، وهو أن من يدعي مثل تلك الدعاوى على السنة بعيد كل البعد عن معرفة علم الحديث وطبيعته، حيث يقول له: «أيها المعارض ما أقل بصرك بأهل الحديث وجهابذته ولو وضعت الزنادقة اثني عشر ألف حديث ما تروج لهم على أهل البصر بالحديث منها حديث واحد»[4]، ثم يذكر أحد الشواهد على عدم معرفته بهذا العلم فيقول: «وكيف دلس الزنادقة على أهل الحديث اثني عشر ألفا ولم يبلغ ما روي عن رسول الله وأصحابه اثني عشر ألف حديث بغير تكرار إن شاء الله، إذا رواياتهم كلها من وضع الزنادقة في دعواك...» [5].

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق (ص ٤٠٠).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق (٣٩٩- ٤٠١).

(٥) المصدر السابق (٣٩٩- ٤٠١)..

كما أن الدارمي يشير في هذا السياق إلى معنى مهم وهو أن صنعة الحديث ونقده لها أهلها المتخصصون في هذا المجال، وليس ذلك لكل أحد، وهو معنى كما يذكر الدارمي يتفق معه فيه معارضه حيث يروي الأخير أثراً في ذلك، يقول الدارمي: «**والعجب من إعجابك بهذه المقلوبات من تفاسيرك.. حتى رويت عن مجاهد أنه قال: "للحديث جهابذة كجهابذة الورق"**» ثم عقب على ذلك فقال: «**وصدقت أيها المريسي وما أنت والله منهم، ولا من رجاله، ولا من رواته، ولا من جهابذته، فقد وجدنا الزيوف عندك جائزة نقادة، والنقادة نفاية، فكيف تستطيل بمعرفتها، وأنت المنسلخ منها؟**»[1].

إذا تبينت هذه المكانة للسنة، مع يقين تام بقوة منهج المحدثين في تمييز صحيح السنة من ضعيفها، فهذا يعني أن الحديث المنقول عن النبي ﷺ - عند الدارمي - خاضع لمجموعة معايير موضوعية لقبوله، والقارئ لكلامه يمكن أن يلحظ أنه قد رسم تصوراً كاملاً لموضوع قبول السنة، وصحة منهج المحدثين، بداية من كتابة الحديث وتاريخ تدوينه، ومروراً بمعايير القبول والرد، وانتهاء بمسألة الاحتجاج بها، وفيما يلي بيان هذا التصور عنده:

أولا: التأكيد على الحث النبوي في الاهتمام بالسنة وتدوينها:

يؤكد الدارمي أن النبي ﷺ قد حث الصحابة على الاهتمام بأمر السنة وسماعها، فأهل الحديث - كما ينقل - قد «**رووا عن النبي ﷺ أنه قال: ((حدثوا عني ولا حرج)) وقال: ((نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وبلغها غيره))...**»[2]. وخلاصة ما يفهمه الدارمي من هذه الأحاديث هو «**حض النبي ﷺ على طلبها وإبلاغها وأدائها إلى من لم يسمعها**»[3].

وسبب تقريره لهذه المسألة هو جوابه على الإشكالية التي أوردها معارضه من أن هناك نهياً عن تطلب الآثار حيث يحكي عنه فيقول: «**احتججت في رد آثار رسول ﷺ، وكراهية طلبها والاشتغال بجمعها... فتوهمت أن قولهم هذا طعن في الآثار، وكراهية منهم لجمعها واستعمالها**»[4].

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٣٦).

(٢) المصدر السابق (٣٨٢-٣٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣٨٣).

(٤) المصدر السابق (٣٨٠-٣٨١).

لكن الدارمي يعزو هذا الوهم إلى أنه خطأ في تفسير تلك النصوص والآثار، ويوضح خطأه في تفسيرها بأن من نقلت عنهم تلك الآثار هم من صنف في السنة وهم من مارس جمعها والعناية بها، فلو كانت تلك الآثار تدل على ما فهمه معارضه منها لما صنعوا ذلك، حيث يقول: «لو كانت هذه الروايات عندهم من سيئ الأعمال – كما ادعيت عليهم – ما صنفوها ونقلوها إلى الأنام ولا دعوا إلى استعمالها والأخذ بها، فيشركوهم في إثم ما وقعوا فيه»[1].

ثم يورد الدارمي جملة من الأحاديث التي – سبق ذكرها – والتي فيها حث على التحديث عن النبي ﷺ فيقول: «ومن يظن ذلك إلا جاهل مثلك، بعد الذي رووا عن النبي ﷺ أنه قال: ((حدثوا عني ولا حرج)) وقال: ((نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وبلغها غيره))...»[2]. وبعد أن قرر هذا الأصل المحكم من الرواية يقول: «ومن سمع هذه شيئا من هذه الأحاديث التي حض النبي ﷺ على طلبها وإبلاغها وأدائها إلى من لم يسمعها علم يقينا أن ما حكيت عن سفيان وشعبة وابن المبارك على خلاف ما تأولته»[3]، وهذا رد مجمل لتلك التفسيرات، ثم ينتقل إلى تفسير تلك الآثار فيقول: «إنما قال القوم هذا تخوفاً على أنفسهم أن يكونوا قد أوتوا منه الكثير فلم يوفقوا لاتباعه كما يجب، ولم يتخلقوا بأخلاق العلماء الصالحين قبلهم من السكينة والوقار والعبادة»[4]. ويقول كذلك: «ليس تأويل هذه الحكايات أنهم لم يعدوا هذه الآثار من أصول الدين، وأنهم لم يروا طلبه أفضل الأعمال، ولكن خافوا أن يكون قد خالط ذلك بعض الرياء والعجب أو الاستطالة به على من دونهم فيه، أو أنهم إذا جمعوها وكتبوها لم يقيموا بالعمل بها...» [5].

ثانيا: التأكيد على التدوين المبكر للحديث النبوي:

يبين الدارمي أن السنة قد كتبت منذ وقت مبكر فيقول: «**قد صح عندنا أنها كتبت**

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٨٢).

(٢) المصدر السابق (٣٨٢-٣٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣٨٣).

(٤) المصدر السابق (٣٨٣).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٨٢).

في عهد رسول الله والخلفاء بعده»[1]، وهو بهذا البيان يريد الرد على اعتراض معارضه من أن السنة قد تأخر تدوينها، وأن ثمة عاملاً سياسياً قد أثر في تدوينها وأدى إلى وضع الأحاديث فيها، حيث يقول عن حجة معارضه: «زعمت أنه صح عندك أنه لم تكتب الآثار وأحاديث النبي في زمن النبي والخلفاء بعده إلى أن قتل عثمان ﷺ فكثرت الأحاديث وكثر الطعن على من رواها» ثم أخذ في الرد على منشأ هذه القضية والتأكيد على «أنها كتبت في عهد رسول الله والخلفاء بعده»[2]، بإيراد مجموعة من الأحاديث بأسانيدها التي تدل على كتابة الحديث المبكرة وأنه قد «كتب علي بن أبي طالب منها صحيفة... فهذا علي بن أبي طالب – وهو أحد الخلفاء – صح عندنا أنه كتب عن رسول الله وبعث بها إلى عثمان قبل أن يقتل... ثم كتب عن رسول الله عبدالله بن عمرو فأكثر، واستأذنه في الكتابة فأذن له.

وكتب أبو بكر الصديق كتاب الصدقات عن رسول الله ﷺ»[3]. ثم طالب معارضه بإيراد الحجة على صحة دعواه في تأخر كتابة السنة وتدوينها فقال: «فهذا رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون بعده: أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ قد صح أنه كتبت الأحاديث والآثار في عصرهم وزمانهم، وقد أسندنا لك أيها المعارض إليهم، فمن أين صح عندك ما ادعيت أنها لم تكتب في زمن النبي والخلفاء بعده حتى قتل عثمان فكثرت الأحاديث بعده وكثر الطعن على رواتها ومن طعن على الثقات من رواة الأحاديث عند مقتل عثمان ؟!»[4].

ثالثا: بيان منهج القبول والرد للحديث:

تعرض الدارمي في كلامه لبيان منهج النقد عند المحدثين، وهو يقصد بهذا البيان الرد على المشككين في صحة هذا المنهج ودقته، ومن خلال مجموع كلامه فإن هذا المنهج يرجع إلى التثبت من جهتين:

- **التثبت من صحة السند.**
- **التثبت من صحة المتن.**

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٤٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٤٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٤٤).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٥١).

أما ما يتعلق بالسند فالدارمي يؤكد أن العلماء يعتنون بعدالة الرواة، وضبطهم، وقد أكد على عدالة الجيل الأول من طبقات رواة الحديث وهم الصحابة فهم عنده «**كلهم بحمد الله عدول يؤتمنون على عهد رسول الله والمجروح من جرحهم**»[1].

وهو يطلب من معارضه أن يتجنب الطعن في الصحابة ﷺ فيقول: «**فأقصر أيها الرجل من طعنك على أصحاب رسول الله في الروايات**»[2].

والسبب في هذا الأمر هو إجماع كلمة العلماء على القول بعدالتهم، حيث يقول: «وقد اجتمعت الكلمة من جميع الفقهاء أن شهادات العدول إذا شهد معهم من ليس بعدل لا يسقط ولا يجعل مثل السوء بأصحاب رسول الله وكلهم بحمد الله عدول يؤتمنون على عهد رسول الله والمجروح من جرحهم»[3].

ثم ينتقل معه إلى طريقة جدلية أخرى فيقول: «فإنهم لو كانوا عند الأمة في موضع الجرح كما ادعيت عليهم وليسوا كذلك ما كانت لك حجة على ألف سواهم من المهاجرين والأنصار ممن لا تجد سبيلا إلى الطعن عليهم»[4]، فالدارمي يقول له: سلمنا أن بعضهم كان موضعاً للجرح - والأمر ليس كذلك - فما قولك في غيرهم ممن هم أكثر منهم، ولا تجد فيهم طعناً ؟!

وهو بهذا يرد على من يطعن في الصحابة ﷺ وفي روايتهم، ومن ذلك طعن معارضه المبكر في أبي هريرة ﷺ، حيث يقول: «**ادعيت في ذلك كذباً على عمر بن الخطاب أنه قال أكذب المحدثين أبو هريرة**»[5].

ثم يجيب على هذا الإيراد بعدة أجوبة فيقول:

١- إن هذا الخبر مكذوب على عمر ﷺ، يقول في ذلك: «وهذا مكذوب على عمر فإن تك

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٦٨).

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) المصدر السابق (ص ٣٥١).

صادقا في دعواك فاكشف عن رأس من رواه فإنك لا تكشف عن ثقة فكيف يستحل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرمي رجلا من أصحاب رسول الله بالكذب من غير صحة ولا ثبت...» [١].

٢- إن هذا يُعتبر سباً في الصحابة ﷺ، وهم عدول بتعديل الله لهم: «**فأي سب لصاحب رسول الله أعظم من تكذيبه في الرواية عن رسول الله!!**» [٢].

٣- إن هذا الخبر يتناقض مع الواقع العملي لعمر ﷺ مع أبي هريرة، يقول في ذلك: «وكيف يتهمه عمر بالكذب على رسول الله وهو يستعمله على الأعمال النفيسة ويوليه الولايات؟ ولو كان عند عمر كما ادعى المعارض لم يكن بالذي يأتمنه على أمور المسلمين ويوليه أعمالهم مرة بعد مرة» [٣].

٤- إنه يتعارض كذلك مع واقع تعامل الصحابة مع روايات أبي هريرة، يُبين ذلك فيقول: «ثم عرفه أصحاب النبي بكثرة الروايات عن النبي وثبتوه في ذلك منهم طلحة بن عبيد الله وابن عمر وغيرهما وروى عنه غير واحد من الصحابة آثارا عن رسول الله منهم عبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وابن عمر وأنس ابن مالك ﷺ ولو كان عندهم من عداد الكذابين كما ادعيت عليه لم يكونوا يستحلون الرواية عنه ثم قد روى عنه من أعلام التابعين من أهل المدينة ومكة وبصرة والكوفة والشام واليمن عدد كثير لا يحصون...» [٤].

٥- بيان المنزلة التي يحتلها أبو هريرة في الرواية فقد اجتمعت فيه مجموعة عوامل جعلت الاهتمام بروايته أمراً مهماً، فهو من جهة الاستعداد النفسي من أحفظ الصحابة، وهو من جهة الاستعداد الديني من أصدقهم، ومن جهة ثالثة وهي العامل الزمني فإن رواياته كانت قبل وفاة النبي ﷺ بثلاث سنوات وهذا يعني أن رواياته جاءت بعدما استقرت الأحكام، يقول في ذلك: «**إنه لمن أصدق أصحاب رسول الله وأحفظهم عنه وأرواهم**

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق (ص ٣٥٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٥٨).

(٤) نقض الدارمي (٣٥١-٣٦٤)، وانظر الطعن المبكر في راوية معاوية (ص ٣٦٤)، وفي عمرو بن العاص (ص ٣٦٦).

لنواسخ أحاديثه والأحدث فالأحدث من أمره لأنه أسلم قبل وفاة النبي بنحو من ثلاث سنين بعدما أحكم الله لرسوله أكثر أمر الحدود والفرائض والأحكام»[1].

كما أنه استناداً لعدالة الصحابة فإن الدارمي يرد على اعتراض آخر أورده معارضه، حيث يعترض بأن بعض الصحابة ممن كان على علم بالإسرائيليات كان يرويها على أنها للنبي ﷺ وهذا يؤدي إلى اختلاط الحديث بغيره، يقول الدارمي عن دعوى معارضه: «وكذلك ادعيت على عبد الله بن عمرو بن العاص وكان من أكثر أصحاب النبي ﷺ رواية عنه معروفا بذلك فزعمت أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب فكان يرويها للناس عن النبي ﷺ فكان يقال له: لا تحدثنا عن الزاملتين»[2].

فكان مرجع رد الدارمي على ذلك أن هذا الصحابي رضي الله عنه لو كان ينسب هذه الروايات للنبي ﷺ فإن هذا يعني أنه لم يكن أميناً في روايته، بينما حال هذا الصحابي أنه أمين عند عموم الأمة، كما أنه كان على ضبطاً لرواية النبي مميزاً لها عن رواية غيره فهو لم يكن يخلط هذا بهذا، يقول عن ذلك: «ويحك أيها المعارض إن كان عبد الله بن عمرو أصاب الزاملتين من حديث أهل الكتاب يوم اليرموك فقد كان مع ذلك أمينا عند الأمة علي حديث النبي ﷺ أن لا يجعل ما وجد في الزاملتين عن رسول الله ﷺ ولكن كان يحكي عن الزاملتين ما وجد فيهما وعن النبي ﷺ ما سمع منه لا يحيل ذاك على هذا ولا هذا على ذاك كما تأولت عليه بجهلك والله سائلك عنه»[3].

أما إذا انتقلنا إلى الطبقات الأخرى من الرواة فالدارمي يحكي عن العلماء أنهم يتعاملون مع هذه الطبقات بحسب ما يملكه الراوي من مؤهلات الرواية ولذلك فإن الأحاديث كما يقول: **«ينتقدها أهل المعرفة بها فيستعملون فيها رواية الحفاظ المتقنين ويدفعون رواية الغفلاء الناسين ويزيفون منها ما روى الكذابون»**[4]. كما أنهم يقدمون الأمثل فالأمثل، وهذا شامل في كل شيء

(١) المصدر السابق (ص ٣٥٧).

(٢) المصدر السابق (ص٣٦٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٦٧).

(٤) المصدر السابق (٣٤٣).

من مواصفات الرواية من جهة الديانة والعدالة وغيرها، كما أنهم يقدمون الأحفظ منهم على غيره، فقد «**كانوا لا يألون الجهد في الأخبار الأحفظ منها والأمثل فالأمثل من رواتها في أنفسهم**»[١].

وهو يرى أن هناك رواة مجروحين قد رووا بعض الأحاديث، ولا يخفي ذلك، لكنه يعتبر رواية هذا الصنف غير مقبولة، فـ «**أما أهل الظنة والغفلة فيها، فلم يزالوا مطعون عليهم**»[٢]. كما أن وجود هذا الصنف من الرواة لا يصح أن يعود على جميع الرواة بالرد كما هو منطق معارضه، فالأخير يرى أن أحد أسباب عدم اعتماد الأحاديث هو وجود هذا الصنف من الرواة غير المجروحين، وهو في نظر الدارمي منطق غير عادل في التعامل مع الرواة ومع غير الرواة كذلك، لأنه يلغي الكثير مقابل الشك في القليل، حيث يقول: «**لا يزيف مائة ألف حديث مشهورة محفوظة مأثورة عن الثقات إذ وجد فيها مائة حديث منكرة ويجرح ألف رجل من أهل الإتقان والحفظ في الرواية إذ وجد فيهم عشرون رجلا ينسبون إلى الغفلة والنسيان وقلة الإتقان**»، ثم يذكر له مثالاً من واقع حياته المعاشي فيقول: «**وكما لا يبهرج مائة دينار إذا وجد ديناران زائفان ولا نحكم على جماعة المسلمين بالجرح إذ وجد فيهم مجروحان ولكن نزيف الزائفة منها ونروج المنتقدة**»[٣].

والأمر نفسه فيما يتعلق بضبط الرواة، فالدارمي يذكر عن المحدثين أن «**أكثر هؤلاء أصحاب حفظ، ومن كان منهم أصحاب الكتب كانوا لا يكادون يطلعون على كتبهم أهل الثقة عندهم فكيف الزنادقة؟**»[٤]. وهو بهذا يرد على الشبهة التي أوردها المعارض عليه: أن الوهم قد يقع من الرواة في الحديث، حيث يقول: «فما ظنك أيها المعارض إذا لقيت الله تعالى وقد طعنت في دينه ثم لم تقنع بجرح أصحاب رسول الله في الروايات حتى تعرضت في التابعين فقلت: ألا ترى أن ابن عمر قال لغلامه أنظر ألا تكذب[٥] علي كما كذب عكرمة على ابن

(١) المصدر السابق (ص ٣٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٥١).

(٣) المصدر السابق (٣٦٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٥٠).

(٥) استبدل الدارمي في تمام كلامه مفردة الكذب بالوهم، مما يبين أنه يريد بالكذب في هذا السياق: (الخطأ) وهو استعمال عربي معروف.

عباس توهم من حواليك من الجهال أنه إذا قيل هذا في مثل عكرمة فقد بطلت الروايات كلها ويظن برواتها كلها ما ظن ابن عمر بعكرمة»[1].

يجيب الدارمي على هذا الإيراد من جهتين:

الجهة الأولى: على التسليم بصحة الدعوى، بأنه إن صح كلام المعارض في بعض الرواة فلا يصح في البعض الآخر ممن لا تجد سبيلاً إلى الطعن فيهم، حيث يقول له: «فيقال لهذا المعارض: إن كان ابن عمر يجوز الوهم على عكرمة في دعواك فما لك راحة في رواية غيره عن ابن عباس وغيره مما يغيظك ممن لا تجد السبيل إلى الطعن عليهم مثل سعيد بن جبير وعطاء وطاووس ومجاهد وعبيد الله بن عبد الله وجابر بن زيد ونظرائهم»[2].

الجهة الثانية: بيان التناقض المنهجي في الدعوى نفسها، حيث إن المعارض يمنع الاستدلال ببعض الأحاديث بدعوى وهم رواتها، ثم يستدل على قوله بأحاديث أخرى هي أضعف مما طعن فيه، يقول له: «والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يدرى منهم، وعن الكلبي عن أبي صالح عنا بن عباس وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها»[3].

ومن أجل استحضار الدارمي لأهمية إتقان الراوي وضبطه فإنه يُفَعِّله في نقده للروايات التي ينظر فيها حيث يقول في إحداها: «وأما ما رويت عن ابن عباس فإنه من رواية جعفر الأحمر، وليس جعفر ممن يعتمد على روايته، إذ خالفه الرواة الثقات المتقنون وقد روى مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في الكرسي خلاف ما ادعيت على ابن عباس»[4].



(١) المصدر السابق (ص ٣٧٢-٣٧٤)..

(٢) المصدر السابق نفس الصفحات.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحات.

(٤) المصدر السابق (ص ٢٠٥-٢٠٧)، وانظر في هذا المعنى أيضاً (ص ٣٠).

أما فيما يتعلق بالمتن فإن الدارمي يرى أن الحديث النبوي في سبيل التحقق من صحته يقارن بالقرآن وبالسنة الصحيحة الأخرى، وهو ما يدخل عند المحدثين في شرط (عدم الشذوذ والعلة)، لكن الشرط الموضوعي عنده للقيام بهذه المقارنة هو أن يكون ممن يحمل أهلية العلم بذلك، لأن افتقاد هذا الشرط سيعني عنده الاختيار غير الموضوعي للأحاديث، لأنه لن يعتمد على أساس علمي صحيح، يبدأ الدارمي تقرير هذه القضية بأنه «**ليس إلى كل أحد الاختيار منها** (أي:السنة)»[١]، فالبحث في الروايات واختيار الأصح منها ليس لكل أحد، ثم يذكر أن هذا النوع من المقارنة بين الأدلة لا يحسنه كل أحد فيقول: «**ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه**»[٢]، ثم يبين الشرط العلمي للقيام بذلك فيقول: «**إنما ذلك إلى الفقهاء الجهابذة النقاد لها، العارفين بطرقها ومخارجها... مثل معمر ومالك بن أنس وسفيان الثوري وابن عيينة...ونظرائهم**»[٣]، ويبين أن سبب ذلك راجع إلى طبيعة المواصفات العلمية التي توفرت لديهم «**لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه**»[٤] وهم قد «**اشتهروا برواياتها ومعرفتها والتفقه فيها**»[٥]، وهذه الشروط لم تكن متوفرة عند معارضه ولذلك فهم «**أبصر بما وافقه منها مما خالفه من المريسي وأصحابه**»[٦].

ولذلك فإن الدارمي يرى معارضه قد أخطأ في تطبيق هذه القاعدة عندما جعل تطبيقها لمن ليس مؤهلاً لذلك، حيث يقول له في ختام نقاشه: «**إنك احتججت في رد ما روى هؤلاء الأعلام المشهورون العالمون ما وافق منها كتاب الله مما خالفه بأقاويل هؤلاء الجهلة المغمورين**»، والنتيجة من هذه المقارنة _عنده_ أن «**ما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قبلنا وما ردوه رددناه وما لم يستعملوه تركناه**»[٧].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٤٣).

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٧) المصدر السابق نفس الصفحة.

وأما ما يتعلق بعرض الحديث على الأحاديث الأخرى، فهو يطبق هذه القاعدة فيقول عن واحد من تلك الأحاديث: «**والله أعلم بهذا الحديث وبعلته غير أني استنكرته جداً**» ثم يبين سبب استنكاره لهذا الحديث وهو معارضته لأحاديث أخرى أكثر منه فيقول: «**لأنه يعارضه حديث أبي ذر أنه قال لرسول الله هل رأيت ربك فقال نور أنى أراه، ويعارضه قول عائشة رضي الله عنها من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية وتلت لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار**»[1].

ومن استعماله لمنهجية نقد المتن فإن أحد أوجه النقد عنده هو أن يكون الحديث المروي محال المعنى حيث يقول في بيان ضعف إحدى الروايات بالإضافة إلى ضعف سندها: «**ومما يستنكر هذا الحديث أنه محال المعنى بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس**»[2].

ويقول فيه: «**وهذا الحديث لا يحتاج إلى تفسير، فإن الشاهد منه يدل على أنه باطل**»[3].

لكن الإشكال عند معارض الدارمي أنه يشكك في جانب من أحاديث السنة بوجود بعض الأحاديث المستنكرة فيها، حيث يقول: «وادعى المعارض أن من الأحاديث التي تروى عن رسول الله **أحاديث منكرة مستشنعة جداً لا يجوز إخراجها**»[4].

والمعارض – كما يرى الدارمي – يريد أن يصل في نهاية المطاف إلى أن الأحاديث الأخرى هي من هذا الجنس، وهذا ما يعني عدم الوثوق بها، يقول في ذلك: «واحتج المعارض أيضاً لمذهبه الأول بحديث مستنكر تعجب الجهال منه ويوهمهم أن ما روى أهل السنة من الروايات الصحاح المشهورة ومما ينقض بها على الجهمية في الرؤية والنزول وسائر صفات الله تعالى مستنكر مجهول مهجور»[5].

(١) المصدر السابق (ص ٤٤٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٧).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق (ص ٣٧٥-٣٧٧).

(٥) المصدر السابق (ص ٣٨٦-٣٨٧).

يجيب الدارمي عن هذا الإيراد من عدة جهات:

الجهة الأولى: أن عدداً من تلك الأحاديث التي يذكرها معارضه هي من الأحاديث الموضوعة التي لا يصح أن يشكك بها في الأحاديث الصحيحة، ويشير إلى هذا المعنى في سياق ذكر إيراد المعارض وأنه عندما ذكر تلك الأحاديث «**ألف منها أحاديث بعضها موضوعة**»(١).

ويقول في موضع آخر: «فيقال لهذا المعارض: لو كان لك فهم وعقل لم تكن تذيع في الناس مثل هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء ولم يروه عن حماد إلا كل مقروف في دينه فيظن بعض من يسمعه منك أن له أصلا فيضل به أو يضل وهذا الحديث لا يعرف له أصل في كتاب ابن سلمة ولا ندري من أين وقع إلى المعارض ومما يستنكر هذا الحديث أنه محال المعنى بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس»(٢).

الجهة الثانية: أن عدداً من الأحاديث الأخرى هي مما لا يصح الخوض في تفسيرها لأن تفاصيلها مما لا يقع تحت إدراك العقل ولا هو في حدود معرفته، ومثل هذا لا يصح استنكاره ورده، بل الموقف العلمي الصحيح هو الإيمان به وعدم الدخول في تفسيره، يقول في ذلك: «**وبعضها مروية تروى وتوقف لا يتقدم على تفسيرها**»(٣).

الجهة الثالثة: أن هذا الاستنكار هو مجرد دعوى لم يكن سببه علمياً وإنما السبب الذي قاده لاستنكارها: أنها مخالفة لما تقرر عنده من مقررات سابقة، يشير إلى هذا المعنى بقوله: «يوهم من حواليه من الأغمار أن آثار رسول الله كلها ما روي منها مما يغيظ الجهمية في الرؤية والنزول والصفات التي رواها العلماء المتقنون ورأوها حقا سبيلها سبيل هذه المنكرات التي لا يجوز إخراجها ولا الاعتماد عليها»(٤).

ثم يؤكد هذا التوجيه بالوجه الآخر وهو أن المعارض ذهب يتتبع لها بعض التفسيرات

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٧٥-٣٧٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٦-٣٨٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٧٥-٣٧٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٣٧٥-٣٧٧).

والتخريجات، والمنكر المستشنع إنما يكتفى برده لا بالبحث عن مخارجه، يقول في ذلك: «ثم أقبل عليها بعدما أقر أنها منكرات مستشنعة يفسرها ويطلب لها مخارج يدعو إلى صواب التأويل في دعواه.

ويحك أيها المعارض وما يدعوك إلى تفسير أحاديث زعمت أنها مستشنعة لا أصل لها عندك ولا يجوز التحدث بها فلو دفعتها بعللها وشنعها عندك كان أولى بك من أن تستنكرها وتكذب بها ثم تفسرها ثانية كالمثبت لها على وجوه ومعان من المحال والضلال الذي لم يسبقك إلى مثلها أحد من العالمين...» [1].

ويبين عدم انضباط منهجية معارضه فيقول: «ويلك نحن ندفع الحديث ونستنكره وأنت تستشنعه ثم تثبته وتفسره» [2].

رابعا - ما يتعلق بالاحتجاج (اليقين والظن في السنة):

يقرر الدارمي أنه يمكن للعالم من علماء الحديث الجزم والقطع بثبوت الحديث بناء على المعطيات التي ظهرت له خلال بحثه فيه، وهذا ما يدل عليه كلامه الذي يقول فيه عن أحد الأحاديث: «**كأنك تسمع رسول الله ﷺ يقوله من جودة إسناده**» [3]. ويقول في موطن آخر: «**وقد صح عن رسول الله ﷺ من غير خبر، كأنك تسمع رسول الله ﷺ يقوله**» [4].

كما أنه يشير إلى أن معارضه مهما حاول دفع الأخذ بالآثار التي يدور حولها الجدل فإنه لن يتمكن من ذلك، فهي آثار يصدقها كلام الله الذي لا يمكن دفعه، لأن حجيتها اعتضدت بحجية كلام الله يقول في ذلك: «ولئن جزعت من هذه الآثار فدفعتها بالمغاليط مالك راحة فيما يصدقها من كتاب الله عز وجل الذي لا تقدر على دفعه وكيف تقدر على هذه الآثار وقد صحت عن رسول الله ﷺ ألفاظها بلسان عربي مبين» [5].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٧٥-٣٧٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٨٨).

(٣) المصدر السابق (ص ١٨٨).

(٤) المصدر السابق (ص ٢٨١).

(٥) المصدر السابق (ص ١٩٢).

وكما أن القرآن يعضد السنة في ذلك مما يجعل المخالف لا يتمكن دفعها فإن السنة تعضد السنة الأخرى كذلك، وهذا ما استخدمه الدارمي في مواطن أخرى، حيث يقول لمعارضه: «ولئن جزعت من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ في قصة الحبر ما لك راحة في رواية عائشة وأم سلمة وغيرهم مما يحقق حديث ابن مسعود ويثبت روايته»(١).

ويتكرر عنده هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «ولئن جزعت من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ... مالك من راحة فيما روى عنه ابن مسعود رضي الله عنه مما يكذب دعواك ويستحيل به تفسيرك»(٢).

لكن المعارض طرح على الدارمي إحدى الإشكاليات التي تُضْعِف من التعلق بالسنة عنده، وهي أن الأحاديث التي يستدل بها هي أحاديث ليست قطعية الثبوت، وبالتالي فإنها غير لازمة، لأنه لا يمكن الاحتجاج إلا بالقطعي كما يدعي، يقول الدارمي في حكاية دعواه: «وادعيت أيضا في دفع آثار رسول الله ضحكة لم يسبقك إلى مثلها عاقل من الأمة ولا جاهل فزعمت أنه لا تقوم الحجة من الآثار الصحيحة التي تروى عن رسول الله إلا كل حديث لو حلف رجل بطلاق امرأته أنه كذب لم تطلق امرأته ثم قلت ولو حلف رجل بهذه اليمين على حديث لرسول الله صحيح عنه أنه كذب ما طلقت امرأته»(٣).

والدارمي يجيب عن هذه الإشكالية من عدة جهات:

الجهة الأولى: أن هذا الإيراد لم يسبق إليه أحد لا ممن تحلى بالعقل ولا غيره، أي أنه لو كان إيراداً علمياً دقيقاً ووجيهاً لأورده من هم قبلك ممن تعاملوا مع هذه الآثار، ولذلك يجعلها «**ضحكة لم يسبقك إلى مثلها عاقل من الأمة ولا جاهل**»(٤).

الجهة الثانية: أن هذا الاشتراط مخالف لعادة الناس في تناقل الأخبار، ولازم ذلك عدم الأخذ بجميع أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، ولا بكلام غيره من البشر، بدعوى عدم القطع، حيث يقول له: «ولو كنت ممن يلتفت إلى تأويله لقد سننت للناس سنة وحددت لهم في

(١) المصدر السابق (ص ١٧٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٨٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٣٧٤).

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

الأخبار حدا لم يستفيدوا مثلها من أحد من العالمين قبلك ولوجب على كل مختار من الأئمة في دعواك ألا يختار منها شيئا حتى يبدأ باليمين بطلاق امرأته فيحلف أن هذا الحديث صدق أو كذب البتة فإن كان شيئا طلقت به امرأته استعمله وإن لم تطلق تركه.

ويلك إن العلماء لم يزالوا يختارون هذه الآثار ويستعملونها وهم يعلمون أنه لا يجوز لأحد منهم أن يحلف على أصحها أن النبي قاله البتة وعلى أضعفها أن النبي لم يقله البتة»[1].

الجهة الثالثة: أن منهج التثبت في الحديث لا يكون بمثل هذا الاشتراط، وإنما يكون بأخذ جميع الاحتياطات في رواة الخبر، من جهة عدالتهم وحفظهم، وتقديم الأحفظ منهم على غيره، يقول في ذلك: «ولكنهم كانوا **لا يألون الجهد في الأخبار الأحفظ منها والأمثل فالأمثل من رواتها في أنفسهم** ويرون أن الأيمان التي ألزمتهم فيها بطلاق نسائهم مرفوعة عنهم حتى ابتدعتها أنت من غير أن يسبقك إليها مسلم وكافر...

ففي دعواك يجب على القضاة والحكام أن لا يحكموا بشهادة العدول عندهم إلا بشيء يمكن القاضي أن يحلف عليه بطلاق امرأته أن الشاهد به قد صدق أو أنه إن حلف عليها بطلاق امرأته أنها كذب لم تطلق امرأته...

إنما يجب على القاضي أن يفحص عن الشهود ويحتاط فمن عدل عنده منهم حكم بشهادته وإن كان كاذبا في شهادته في علم الله بعدما لم يطلع القاضي منه على ذلك وترد شهادة المجروح وإن كان صادقا في شهادته في علم الله بعدما لم يطلع القاضي على صدقه وكذلك المذهب في استعمال هذه الآثار وقبولها من رواتها...»[2].

في نهاية هذا النقاش الطويل حول الحديث النبوي، والرد على الاعتراضات الواردة عليه من قبل المعارضين، فإن الدارمي يخلص إلى أن حقيقة موقف معارضه من السنة أنه لا يؤمن بها فيقول: «**مع أنا نعلم أنهم يكذبون بأحاديث رسول الله ﷺ ولا يؤمنون بها**»[3].



(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) الرد على الجهمية (ص ١٤٢).

معالجة الدارمي لإشكالية عدم الوثوق بالآثار

يذكر الدارمي في سياقه للمصادر التي يرجع إليها عند التنازع أنه يجب الاعتماد على إجماع الأمة في ذلك، ولذلك يقول: «**فلا يجوز فيه هذا المجاز إلا بحجة واضحة من كتاب مسطور أو أثر مأثور أو إجماع مشهور**»[1].

لكن بعض معارضيه من (الجهمية) لا يعتبرون بأقوال العلماء وتفسيراتهم، فيقول: «**فقال بعضهم: دعونا من تفسير العلماء إنما احتججنا بكتاب الله فأتوا بكتاب الله**»[2].

كما ينقل عن بعضهم الآخر أنه لا يتلفت إلى جملة الآثار فيقول: «**وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها**»[3].

والدارمي يستعظم هذا التصرف والذي يتجاهل أقوال العلماء فيما يتعلق بالنظر في النصوص، فيقول: «هذا حدث كبير في الإسلام وظلم عظيم أن يتبع تفسيركم كتاب الله بلا أثر ويترك المأثور فيه الصحيح من قول رسول الله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ﷺ»[4].

وهو يبين لمعارضه أن هذه الآثار لا تكون سنة عندما يكون بينهم اختلاف، مما يشير إلى أن اللزوم هو في حال اتفاقهم فيقول: «**إنما يقال: ليس اختلاف التابعين سنة لازمة كسنن النبي ﷺ وأصحابه**»[5].

ومع أن أقوال التابعين لا تعتبر سنة حال اختلافهم فلاشك - عند الدارمي - أن أقوال التابعين أولى من أقوال من جاء بعدهم «**وأقاويلهم ألزم للناس من أقاويل أبي يوسف وأصحابه**»[6].

---

(١) نقض الدارمي (ص٥٣٢).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٤٣).

(٣) المصدر السابق (ص ١٢٦).

(٤) المصدر السابق (ص ٩٥).

(٥) نقض الدارمي (ص ٣٣٩).

(٦) المصدر السابق نفس الصفحة.

وهو يبني أساس مشروعية الرجوع لآثارهم إلى ثناء النصوص عليهم فيقول: «فأما أن لا يكون أثرا فإنه لا شك فيه وأقاويلهم ألزم للناس من أقاويل أبي يوسف وأصحابه لأن الله تعالى أثنى على التابعين في كتابه فقال: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﵃)، فشهد باتباع الصحابة واستيجاب الرضوان من الله تعالى باتباعهم أصحاب محمد ﷺ»[1].

ويختم رده عليه بأن هذا يلزم منه توجيه النقد لمن ينتسب إليهم من العلماء وأنهم بنوا علمهم على غير أثر، حيث يقول في نقد ما استشهد به المعارض في هذه القضية عن أبي يوسف: «فإن لم يكن عند أبي يوسف ما روي عن التابعين أثراً فبئس ما أثنى على زعيمه وإمامه أبي حنيفة إذ يشهد عليه أن عامة فتياه بغير أثر لأن عظم ما أفتى وأخذ به أبو حنيفة مما رواه عن حماد عن إبراهيم وكان من أتباع التابعين فقد شهد على أبي حنيفة أنه كان يفتي بغير أثر وعلى نفسه أنه تبعه في فتياه من غير نظر فإن لم يكن ما روى عن التابعين آثار عند أبي يوسف وعندكم فكيف سميت رأي إبراهيم آثار أبي حنيفة وإنما إبراهيم من أتباع التابعين كذبتم إذا فيما ادعيتم من ذلك لأبي حنيفة أنه أثر وليس كذلك عندكم»[2].

ويرشد الدارمي معارضه عندما تستغلق عليه بعض المسائل أن لا يبادر إلى قول جديد من عند نفسه مخالفاً بذلك من سبقوه، بل يرى أن السلوك العلمي الصحيح هو الاسترشاد بأقوال من سبقوه وهو خير له من اجتهاد لا يثق فيه، فيقول: «إن على العالم باختلاف العلماء أن يجتهد ويفحص عن أصل المسألة حتى يعقلها بجهده ما أطاق فإذا أعياه أن يعقلها من الكتاب والسنة فرأي من قبله من علماء السلف خير له من رأي نفسه»[3].

(ب) عدم الاطراد المنهجي في تحكيم المعايير

عندما لا يكون الجدل مضبوطاً فإن المصادر التي يرجع إليها يمكن التلاعب بها،

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق (ص ٣٤٠).

(٣) نقض الدارمي (ص ٣٨٩).

واستخدامها في موطن وتجاهلها في موطن آخر، وهذا ما كان الدارمي على وعي تام به، فقد استطاع أن ينبه معارضه كلما اضطرب في استخدام هذه المصادر.

والكشف عن عملية الاضطراب هذه كانت من أقوى الحجج التي قدمها الدارمي في كتبه، ويمكننا ملاحظة هذا في النصوص التالية:



عدم الاطراد المنهجي في الاعتماد على السنة

يكشف الدارمي في سياق مناقشته لمعارضه حول مرجعية السنة عن عدم امتلاك معارضه منهجا مطرداً في التعامل مع السنة، فأحياناً يشكك في صحتها، وأخرى يقبل بعضها ويرد البعض الآخر دون برهان أو دليل، مما يشير إلى نوع من الاضطراب المنهجي في التعامل معها، **فمعارض الدارمي** يمنع الاستدلال ببعض الأحاديث بدعوى وهم رواتها، ثم يستدل على قوله بأحاديث أخرى هي أضعف مما طعن فيه، فيقول له: «والعجب منك إذ تطعن في رواية عكرمة عن ابن عباس فيما يبطل دعواك وتحتج لإقامة دعواك برواية بشر المريسي عن أبي شهاب الخولاني عن نعيم بن أبي نعيم الذي لا يدرى منهم، وعن الكلبي عن أبي صالح عنا بن عباس وما أشبهه من الأسانيد التي أجمع أهل العلم على تركها»[1].

وفي شاهد آخر على هذا الاضطراب المنهجي في التعامل مع السنة ورواتها، يتعجب الدارمي من تعامله مع الرواة فيقول: «والعجب ممن يدفع ما روى الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة وأبي سعيد عن النبي ﷺ وعن زيد بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وسعيد المقبري وثابت البناني من رواية معمر وسفيان وشعبة ومالك بن أنس وحماد بن زيد ونظرائهم من أعلام المسلمين ويتعلق برواية الثلجي والمريسي ونظرائهم من أهل الظنة في دين الله إذا وجد في شيء منها أدنى متعلق يدخل بها دلسة على الجهال»[2].

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٧٢-٣٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٤٩).

ولما ادعى معارضه أن السنة لا يحتج بها إلا بشرط القطع في ذلك، بين له الدارمي أنه غير مطرد مع قوله لأنه لا يلتزم بهذه الدعوى نفسها فإنه يحتج ببعض الأحاديث على دعواه، فكيف يحتج بما لم يثبت بالقطع؟ يقول في ذلك: «فيقال لهذا المعارض الناقض على نفسه: قد أبطلت بدعواك هذه جميع الآثار التي تروى عن النبي ما احتججت منها لضلالتك وما لم تحتج»[(١)].



عدم الاطراد المنهجي في الاعتماد على الآثار

يُقلل معارض الدارمي من شأن الاعتماد على الآثار، حيث يرى أن الأثر هو ما روي عن رسول الله وعن الصحابة دون غيرهم، وهو يريد بذلك أن يسقط جميع الأقوال التي يعتمدها الدارمي في رده عليه، لكن الدارمي وأثناء رده على هذه الإشكالية لا يفوته أن يشير إلى تناقض معارضه في هذه القضية مما يعني أن ثمة اضطراباً منهجياً عنده في ذلك، حيث يقول له: «فيقال لهذا المعارض: فكيف جعلت أنت أثرا ما رويت في رد مذهبنا عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأبي أسامة وأبي معاوية والمريسي واللؤلؤي والثلجي فإن لم يكن ما روينا من ذلك عن جعفر بن محمد وعمرو بن دينار وبقية بن الوليد وابن المبارك ووكيع وعيسى بن يونس ونظرائهم أثرا عندك فأبعد من الأثر ما احتججت في رده عن المريسي والثلجي واللؤلؤي ونظرائهم فكيف أقمت أقاويل هؤلاء المتهمين لنفسك أثرا ولا تقيم أقاويل هؤلاء المتميزين لنا أثرا؟»[(٢)].

ويوقفه على نفس هذا الاضطراب المنهجي في موطن آخر فيقول له: «وكيف تحتج بأبي يوسف في ترك الصلاة خلف من يدعي أن كلام الله غير مخلوق ولا تحتج به على نفسك فيما رويت عن المريسي من ضلالاته وقد رويت عن أبي يوسف أنه هم بعقوبته وأخذه فيها حتى فر من مجلسه إلى البصرة فإن كنت محتجا علينا بأبي يوسف فهو عليك أحج لما أنك به أعجب وبإمامته»[(٣)].

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٥).

كما أنه يبين أن استشهاد معارضيه ببعض مقولات العلماء لتأييد المسائل محل النقاش، هو استشهاد غير موضوعي، لأنهم يستشهدون بها في موطن ويدعونها في موطن آخر وهذا ضرب من التناقض والاضطراب المنهجي، حيث يقول لهم: «أولستم قد زعمتم أنكم لا تقبلون هذه الآثار ولا تحتجون بها فكيف تحتجون بالأثر عن مجاهد إذ وجدتم سبيلاً إلى التعلق به لباطلكم على غير بيان وتركتم آثار رسول الله وأصحابه والتابعين إذ خالفت مذهبكم فأما إذ أقررتم بقبول الأثر عن مجاهد فقد حكمتم على أنفسكم بقبول آثار رسول الله وأصحابه والتابعين بعدهم لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد بل تأثرونه عنه بإسناد وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن رسول الله أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم فكيف ألزمتم أنفسكم اتباع المشتبه من آثار مجاهد وحده وتركتم الصحيح المنصوص من آثار رسول الله وأصحابه، ونظراء مجاهد من التابعين إلا من ريبة وشذوذ عن الحق»[1].

(ج) غياب القواعد العلمية الضابطة للتعامل مع المعايير

من الإشكاليات التي تعترض الاحتكام إلى المصادر عدم استخدام الطريقة الصحيحة في التعامل معها، وأمام هذه الإشكالية فالطريقة الصحيحة لمواجهتها هي التنبيه إلى القواعد المنهجية في التعامل مع هذه المصادر، وهذا ما كان الدارمي على تمام الوعي به، وفيما يلي بيان لذلك:

غياب القواعد العلمية في التعامل مع آلية تحديد المعنى

بداية يشير الدارمي في سياق حديثه عن تحديد مراد الله تعالى من كلامه إلى تعظيم عملية تفسير مراد الشارع من كلامه، يقول في ذلك: «وقد كان رسول الله يتخوف ما أشبه هذا على أمته ويحذرها إياهم ثم الصحابة بعده والتابعون مخافة أن يتكلموا في الله وفي القرآن بأهوائهم فيضلوا ويتماروا به على جهل فيكفروا فإن رسول الله قد قال: "المراء في القرآن كفر" وحتى أن بعضهم كانوا يتقون تفسيره لأن القائل فيه إنما يقول على الله.

قال أبو بكر الصديق ﷺ: "أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم".

---

(١) الرد على الجهمية (ص ١٢٨).

وسئل عبيده السلماني عن شيء من تفسير القرآن فقال: "اتق الله وعليك بالسداد فقد ذهب الذين كانوا يعلمون فيما أنزل القرآن".

فهذا الصديق خير هذه الأمة بعد نبيها والخليفة بعده قد شهد التنزيل وعاين الرسول وعلم فيما أنزل القرآن إلا ما شاء الله وتوقى أن يقول في القرآن مخافة أن لا يصيب ما عنى الله فيهلك، ثم عبيده السلماني بعده وكان من كبار التابعين فكيف بهؤلاء المنسلخين من الدين والعلم الذين ينقضونه نقضا ويفسرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب»(١).

ولما كانت عملية التفسير لكلام الله سبحانه معظمة بمثل هذا التعظيم، فإن الدارمي كثيرا ما ينبه معارضه إلى أنه يفتقد القواعد المنهجية التي تساعده على حسن التعامل مع هذا الموضوع، فهو يذكر أن معارضه لم يكن على معرفة بالعربية، فيقول له: «ولو قد رزقك الله شيئا من معرفة العربية لعلمت أن هذا الكلام الذي رويته عن رسول الله بهذه السياقة وهذه الألفاظ الواضحة لا يحتمل تفسيرا غير ما قال رسول الله وتلا تصديق ذلك من كتاب الله»(٢).

وهذا ما سبب لمعارضه الخروج بتفسيرات للنصوص لا تحتملها لغة العرب، حيث يقول الدارمي: «لقد تقلدت أيها المعارض من تفاسير هذه الأحاديث أشياء لم يسبقك إلى مثلها فصيح ولا أعجمي ولو قد عشت سنين لقلبت العربية على أهلها إن شاء الله تعالى»(٣).

وإذا فُقِدَ معيار التحاكم إلى اللغة العربية فإن هذا سيعني عند الدارمي أن تتحول اللغة إلى لغة خاصة يفسر بها معارضه ما شاء كما يشاء، حيث يقول مخاطباً معارضه: «إذا تحولت العربية إلى لغتك ولغات أصحابك جاز فيها أنكر من هذا التأويل وأفحش من هذا التفسير»(٤).

---

(١) الرد على الجهمية (ص ٢٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٥٢٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٦٧).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٩٢).

وهو يرى أن أحد مواطن الخلل عند معارضيه عدم تطبيقه للقواعد الصحيحة في تحديد معنى الدلالة، ومنها قاعدة التخصيص حيث يرى أن معارضه يخصص الدلالة بغير دليل فيقول له: «فإن تأول متأول مثلك جاهل مثلك في شيء منه خصوصاً، أو صرفه إلى معنى بعيد عن العموم بلا أثر، فعليه البينة على دعواه، وإلا فهو على العموم أبداً»(١).

واهتم الدارمي ببيان الخلل اللغوي عند معارضيه أثناء فهمهم للنصوص، حيث يذكر أن منهجهم هو تفسير الآيات بخلاف ما تحتمله لغة العرب فيقول: «**ويفسرونه بأهوائهم خلاف ما عنى الله وخلاف ما تحتمله لغات العرب**»(٢).

والدارمي وهو يناقش معارضيه من الجهمية في هذه القضية يكشف أن هذه المخالفة لم تكن على صورة واحدة، بل كانت على صور متعددة:

فمنها: إحداث معنى لغوي جديد لبعض المفردات اللغوية، حيث يقول: «مع أن المعارض لم يقنع بتفسير إمامه المريسي حتى اخترق لنفسه فيه مذهبا خلاف ما قال إمامه وخلاف ما يوجد في لغات العرب والعجم... فيقال لهذا المعارض: في أي كلام العرب وجدت إجازته وعن أي فقيه أخذته فاستند إليه وإلا فإنك من المفترين على الله ورسوله فلو كنت الخليل بن أحمد أو الأصمعي ما قبل ذلك منك إلا بحجة»(٣).

ومنها: إحداث بعض التراكيب اللغوية التي لا تعرفها العرب، حيث يقول في رده لأحد تفسيرات معارضه: «فقد خرجت بهذا التأويل من حد العربية كلها أو من حد ما يفقهه الفقهاء ومن جميع لغات العرب والعجم فممن تلقيته؟ وعمن رويته من أهل العلم بالعربية والفارسية؟ فإنك جئت بمحال لا يعقله عجمي ولا عربي ولا نعلم أحدا من أهل العلم والمعرفة سبقك إلى هذا التفسير فإن كنت صادقا في تفسيرك هذا فأثره من صاحب علم أو صاحب عربية»(٤).

ويطبق هذا الكلام في مثال من الأمثلة التي دار النقاش بينه وبين معارضه فيها فيذكر

(١) المصدر السابق (ص ١٥٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٢٥).

(٣) نقض الدارمي (ص ١٨٦)، وانظر: (٢٤٩- ٢٥٠).

(٤) المصدر السابق (ص ٧٠).

أن المعنى الذي ذكره معارضه « محال في الكلام فإنه لا يقال لشيء ليس من ذوي الوجوه أقبل بوجهه على إنسان أو غيره إلا والمقبل بوجهه من ذوي الوجوه وقد يجوز أن يقال للثوب وجه والحائط ولا يجوز أن يقال أقبل الثوب بوجهه على المشتري وأقبل الحائط بوجهه على فلان لا يقال أقبل بوجهه على شيء إلا من له القدرة على الإقبال وكل قادر على الإقبال ذو وجه هذا معقول مفهوم في كلام العرب فإن جهلته فسم شيئا من الأشياء ليس من ذوي الأوجه يجوز أن تقول أقبل بوجهه على فلان فإنك لا تأتي به فافهم»[(١)].

ومنها: مخالفة بعض السياقات التي تبين المعنى، حيث يقول في بعض المواطن: «**وتعلقتم بوسط الآية وأغفلتم فاتحتها وخاتمتها**»[(٢)].

ويبرز الدارمي تجاه هذا الجهل بطريقة التعامل مع اللغة عدداً من القواعد المنهجية في آلية تحديد الدلالة، ومن أهم القواعد التي استعملها لضبط عملية التفسير وتحديد المراد ما يلي:

أ- **اعتماد دلالة الظاهر**، وأن ثمة ظواهر في القرآن يستغنى بظواهرها عن تفسيرها لأنها واضحة الدلالة لا تحتاج إلى بيان، حيث يقول: «**هذا الناطق من كتاب الله يستغنى فيه بظاهر التنزيل عن التفسير**»[(٣)].

ويقول في تأكيده لأحد معاني الصفات: «**الكتاب كله ينطق بنصه يستغنى فيه بالتنزيل عن التفسير، وتعرفه العامة والخاصة**»[(٤)].

ويقول في موطن آخر: «**فظاهر القرآن وباطنه يدل على ما وصفنا من ذلك نستغني فيه بالتنزيل عن التفسير، ويعرفه العامة والخاصة**» ثم يعقب على أن هذا النوع من الظاهر لا ينفع فيه التأويل لأن تأويله نوع من التكذيب لدلالته فيقول: «**فليس منه لمتأول تأول إلا لمكذب به في نفسه مستتر بالتأويل**»[(٥)].

(١) نقض الدارمي (ص ٤٣٦).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٤٣).

(٣) المصدر السابق (ص٥٥٧).

(٤) الرد على الجهمية (ص ١٣٤).

(٥) المصدر السابق (ص ٦٥).

ب- استعمال قاعدة المجاز في لغة العرب: فالدارمي يثبت المجاز ولا ينفيه، وهذا واضح في عدد من تقريراته في مواطن متفرقة، ومن ذلك قوله في تفسير المعارض: لقول الشاعر:

سأبكيك للدينا وللدين إنني   رأيت يد المعروف بعدك شُلَّت

بأن «المعروف ليس له يد وإنما المعطي له يد حقيقة، فهي التي تشل» فقال الدارمي معلقاً على ذلك: «**هذا جائز على المجاز لا يستحيل**»[1]، وقال في موطن آخر: «فالدليل من فعل الله أنه يضحك إلى قوم ويصرفه عن قوم: **أن ضحك الزرع مثل على المجاز وضحك الله أصل وحقيقة للضحك**»[2]. فهو هنا يفرق بين المجاز والحقيقة، فضحك الزرع استخدام مجازي، أما ضحك الله فهو استخدام حقيقي.

ويقول أيضاً: «**وقد يقال في مجاز الكلام**: الجبال والقصور تترايا وتسمع على معنى أنها يقابل بعضها بعضاً، وتبلغها الأصوات ولا تفقه، ولا يقال: جبل سميع بصير، وقصر سميع بصير مستحيل ذلك إلا لمن يسمع بسمع، وبصر ببصر»[3].

ويرد على من يفسر ضحك الله سبحانه على معنى ضحك الزرع فيقول: «لأنه يقال للزرع: يضحك، ولا يقال ضحك من أحد ولا من أجل أحد، وإنا لم نجهل مجاز هذا في العربية، ولكنه على خلاف ما ذهبت إليه»[4].

كما يرد - أيضاً - على من يفسر الرؤية الواردة في النصوص على أنها رؤية آياته ودلائله فيقول: «فأما ما احتججت به من قول خالد بن الوليد حين قال: ((رأيت الله قد أهانك)) فمثل هذا جائز فيما أنت منه على يقين أنه لم ير ؛ ولم يدرك، ولم يمكن إدراكه، فأما فيما يرجى إدراكه ببصر فلا يجوز فيه هذا المجاز إلا بحجة واضحة من كتاب مسطور أو أثر مأثور أو إجماع مشهور»[5].

---

(١) المصدر السابق (ص ٤١٤).

(٢) نقض الدارمي (ص ٤٨٦).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥٣). وانظر (ص ٦٩).

(٤) المصدر السابق (ص ٤٨٧).

(٥) المصدر السابق (ص٥٣٢).

وترتكز قاعدة المجاز عند الدارمي على مبدأ الاستعمال الأغلبي في اللغة، فالذي يميز الحقيقة من المجاز هو الاستعمال الغالب يقول في بيان ذلك: «لا يحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى يأتوا ببرهان أنه عني بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى الإنصاف والعدل أقرب لا أن تعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر فتصرف معانيها بعلة المجازات إلى ما هو أنكر»[1].

ج- **اعتماد قاعدة السياق في تحديد المعنى** حيث يقول: «ولا يجوز الكلام في آيات الصفات وأحاديث الإثبات لها ونفي المثلية والإيمان بها إلا بما يعرف عن اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته»[2].

ويقول في تقعيد آخر: «إنما يصرف كل معنى إلى معنى الذي ينصرف إليه ويحتمله في سياق القول، لا أن يجد الشيء اليسير في الفرط يجوز في المجاز بأقل المعاني وأبعدها فيعمد إلى أكثر معاني الأشياء وأغلبها فيصرف المشهورات منها إلى المغمورات المستحالات»[3].

وهو يعتبر أن قاعدة السياق إحدى المعايير التي تساعد على التفريق بين المعاني وتحديدها حيث يقول: «**ففرق بين المعنيين ماقرن بهما من الدلائل والتفسير**»[4].

وتفعيلاً لأهمية السياق في التفريق بين المعاني يقول في أحد تفسيراته: «**ذاك في سياق القول بين معقول، وهذا في سياق القول بين معقول، من صرف منهما شيئاً إلى غير معناه المعقول جهل ولم يعقل**»[5].

وهو أثناء رده على تأويلات معارضيه لم يردها من جهة أنهم استخدموا المجاز، وإنما كان رده من جهة أن المعنى الذي تأولوا فيه النص معنى مخالف لسياقه، حيث يقول في تفريقه بين معنى الإتيان في قوله تعالى ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] وبين

(١) المصدر السابق (ص ٥٥٠-٥٥١).

(٢) المصدر السابق (ص ١٢٤-١٢٥).

(٣) المصدر السابق (ص ١٥٦).

(٤) المصدر السابق (ص ١٥٦).

(٥) المصدر السابق (ص ٤١٥) وانظر أيضاً في نفس المعنى (ص ١٢٥).

قوله ﴿ يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠] فيقول: «**تأويل كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يجهله إلا مثلك**»(١).

د- **اعتماد قاعدة عموم الدلالة**، وعدم تخصيصها إلا بدليل، حيث يقول في ذلك: «ظاهر القرآن وجميع ألفاظ الروايات تصرف معانيها إلى العموم، حتى يتأول متأول ببرهان بيِّن أنه أريد به الخصوص»(٢). ويبين سبب اعتماده على هذه القاعدة فيقول: «لأن الله قال ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فأثبته عند العلماء؛ أعمه وأشده استفاضة عند العرب؛ فمن أدخل منها الخاص على العام كان من الذين يتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله»(٣). ثم يبين الأساس الثاني الذي بنى عليه حكمه السابق وأنه: «يريد أن يتبع فيها غير سبيل المؤمنين»(٤).



غياب القواعد العلمية في التعامل مع السنة

يذكر الدارمي أن أحد الإشكالات الكبرى عند معارضه فيما يتعلق بالسنة النبوية، عدم وجود معايير وقواعد علمية عنده لقبول الرواية أو ردها، حيث يقول: «**أفكل ما وافق من ذلك رأيك وإن كان ضعيفاً صار في حد القبول؟ وما خالف رأيك منها صار متروكاً عندك، وإن كان عندك الفقهاء في حد القبول؟ هذا ظلم عظيم وجور جسيم**»(٥).

والدارمي يبين جهله بقواعد الحديث من خلال نقده لأحد الأحاديث الواضحة في بطلانها وكذبها فيقول: «واحتج لدعواه بحديث مفتعل مكذوب على ابن عباس، معه شواهد ودلائل كثيرة أنه مكذوب مفتعل»(٦).

---

(١) نقض الدارمي (ص ١٥٤).

(٢) المصدر السابق (ص٥٥١).

(٣) المصدر السابق (ص ٥٥١).

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) المصدر السابق (ص ٣٧٤). وانظر في هذا المعنى أيضاً (ص ٢٤٩).

(٦) المصدر السابق (ص ٣٠).

ويكشف الدارمي واحداً من الأخطاء العلمية عند معارضه عندما يحيل تطبيق بعض قواعد القبول إلى من ليس أهلاً لذلك، فيقول له: «أنك احتججت في رد ما روى هؤلاء الأعلام المشهورون العالمون ما وافق منها كتاب الله مما خالفه بأقاويل هؤلاء الجهلة المغمورين».

وينبه الدارمي إلى غياب منهجية التوثيق عند معارضه فيما يتعلق بالروايات عند مخالفه، فبعد أن أورد الروايات التي تدل على أن كتابة الحديث النبوي كانت مبكرة يقول له: «فهذا رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قد صح أنه كتبت الأحاديث والآثار في عصرهم وزمانهم، قد أسندنا لك أيها المعارض إليهم، فمن أين صح عندك ما ادعيت أنها لم تكتب في زمن النبي ﷺ والخلفاء بعده حتى قتل عثمان فكثرت الأحاديث بعده؟»[1].

وبسبب غياب هذه القواعد العلمية فإن المعارض لم يكن يحسن التعامل مع بعض الأحاديث التي يدعي أنها موضوعة، حيث يقول له الدارمي: «أرأيتك أيها الجاهل إن كان الحديث عندك من وضع الزنادقة فلم تلتمس له الوجه والمخارج من التأويل والتفسير كأنك تصوبه وتثبته أفلا قلت أولا إن هذا من وضع الزنادقة فتستريح وتربح العنا والاشتغال بتفسيره»[2].

كما أنه يتعجب منه في اعتماده على من ليس معتمداً في الرواية في مقابل تركه للمشهورين بها، المعتنين بجمعها ونقدها، حيث يقول: «ومما يدل على ظنته أن احتجاجه فيه بالمقذوفين المتهمين في دين الله تعالى مثل المريسي واللؤلؤي وابن الثلجي ونظرائهم فأين هو عن الزهري والثوري والأوزاعي ومالك بن أنس وشعبة ومعمر وابن المبارك ووكيع ونظرائهم وأين هو عمن كان في عصر ابن الثلجي من علماء أهل زمانه مثل ابن حنبل وابن نمير وابن أبي شيبة وأبي عبيد ونظرائهم إن كان متبعا مستقيم الطريقة ولكن لا يمكنه عن أحد منهم في مذهبه حكاية ولا رواية وإنما يتعلق بالمغموزين المغمورين إذ لم يمكنه التعلق بهؤلاء المشهورين كيما يروج ضلالته على الناس بأهل الريب الذين لا قبول لهم ولا عدالة عند أهل الإسلام»

(١) المصدر السابق (ص ٣٥١).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٥٠).

والدارمي يريد أن يُرجع المعارض إلى القاعدة الصحيحة في التعامل مع الأحاديث، وهي أن الذي يُرجع إليه في قضية القبول والرد لابد أن يكونوا من المتخصصون في الرواية ومن أهل العلم بها فيقول له: «**ما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قبلنا وما ردوه رددناه وما لم يستعملوه تركناه**»[١].



غياب القواعد العلمية في التعامل مع أقوال العلماء

يمكن القول بأن واحداً من أكبر الإشكالات التي واجهت الدارمي وهو يجادل المخالفين، التعلق بأقوال بعض العلماء بغير قواعد منهجية صحيحة، وذلك لتمرير بعض المسائل التي يدور النقاش حولها، وقد كان هذا التعلق من جهتين:

- **مطالبة الدارمي بذكر أقوال العلماء على المسائل محل النقاش.**
- **استشهاد المعارض ببعض مقولات العلماء لتأييد المسائل محل النقاش.**

أما القضية الأولى فقد كان تعامل الدارمي مع هذه المطالبة من معارضه بأسلوبين:

الأول: الحرص على ذكر أقوال العلماء في قضيته التي يتحدث عنها، وهو بعد ذكره لذلك يتوجه مباشرة لمطالبة خصمه بأن يفعل كما فعل، وأن يذكر من أقوال العلماء ما يؤيد قوله، حيث يقول: «ولكن إن كنتم محقين في تأويلكم هذا وما ادعيتم من باطلكم ولستم كذلك فأتوا بحديث يقوي مذهبكم فيه عن رسول الله أو بتفسير تأثرونه صحيحاً عن أحد من الصحابة أو التابعين كما أتيناكم به عنهم نحن لمذهبنا...»[٢].

الثانية: أن بعض القضايا تعتبر من النوازل الجديدة التي لا يوجد فيها آثار، ولذلك فالمنهج العلمي في مثل هذه القضايا ليس هو تطلب الآثار المخصوصة عليها وإنما بيان الوجه المعقول لصحة هذا القول، يقول في ذلك: «**فإن طلبتم منا فيه آثاراً مأثورة مسندة منصوصة عن**

---

(١) المصدر السابق (ص ٣٤٣).

(٢) الرد على الجهمية (ص ٩٥).

الصحابة والتابعين فقد أخبرناكم أنه كفر لم يحدث في عصرهم، فيروى عنهم فيه، غير أنه كفر معقول»[1].

ويعبر عن هذا الصنف من المسائل بقوله: «**هذا كفر معقول لا يحتاج فيه إلى أثر ولا خبر**»[2]، وهو عندما يؤكد على هذا المعنى لأن معارضه يطلب منه «**أثراً منصوصاً بتسمية ذلك الشيء بعينه**»[3] فالدارمي يبين له أنه لا حاجة لمثل هذا الأثر لأن المسألة التي يتم النقاش فيها مسألة واضحة بينة الوضوح، وهذا ما يدعوه لأن يتساءل فيقول: «**ومن يشتبه عليه هذا وما أشبهه حتى يطلب فيها الآثار؟!**»[4] ويعيد تساؤله مرة أخرى فيقول: «**فمن يحتاج في مثل هذا المعقول إلى أثر ؟!**»[5].

وأما القضية الثانية، فيؤكد الدارمي فيها أنه لابد من منهجية علمية موضوعية في الاستشهاد بأقوال العلماء والتعامل معها، وينطلق من قاعدة منهجية كبرى وهي عدم التعلق بالشاذ من الأقوال في مقابل ترك أقوال الجماهير منهم، حيث يقول: «إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذ من قول العلماء ويتعلق بزلاتهم والذي يؤم الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم وينقلب مع جمهورهم فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وعلى ابتداعه»[6].

ولذلك يقول لهم في تعلقهم ببعض الآثار وأنه لم يكن تعلقاً علمياً: «فإن أبيتم إلا تعلقاً بحديث مجاهد هذا واحتجاجاً به دون ما سواه من الآثار فهذا آية شذوذكم عن الحق واتباعكم الباطل لأن دعواكم هذه لو صحت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه كان مدحوضا القول إليه مع هذه الآثار التي قد صحت فيه عن رسول الله وأصحابه وجماعة التابعين»[7].

---

(١) نقض الدارمي (ص ٣١٥).

(٢) المصدر السابق (ص ٣١٦).

(٣) المصدر السابق (ص ٣١٦).

(٤) السابق نفس الصفحة.

(٥) السابق نفس الصفحة.

(٦) المصدر السابق (ص ١٢٩).

(٧) المصدر السابق (ص ١٢٨).

لكن موقف الدارمي من هذا الخلل المنهجي الذي يراه عند معارضه في التعامل مع أقوال العلماء، يرتكز على عدة معايير منهجية موضوعية، ومن أهمها:

أولاً: التثبت من صحة النقل، ومن ذلك قوله: «ولو صح ذلك عن الكلبي وجويبر من رواية سفيان وشعبة وحماد ابن زيد لم يكترث بهما لأنهما مغموزان في الرواية لا تقوم بهما الحجة في أدنى فريضة فكيف في إبطال العرش والتوحيد؟!

ومع ذلك لا تراه إلا مكذوباً على جويبر والكلبي ولكن من يريد أن يعدل عن المحجة يحتج لمذهبه بما لا تقوم به الحجة»[(١)].

ومع حرص الدارمي على التثبت في صحة النقل إلا أنه في عدد من المواطن يجيب عن تلك الأقوال على فرض صحتها، ومن ذلك قوله: «ولو قد صحت روايتك عن ابن عباس أنه قال: القيوم الذي لا يزول، لم نستنكره، وكان معناه مفهوماً واضحاً عند العلماء، وعند أهل البصر بالعربية؛ أن معنى "لا يزول": لا يفنى ولا يبيد»[(٢)].

ويقول في موطن آخر: «فكان من أعظم حجج المعارض لدفع حديث رسول الله في النزول حكاية حكاها عن أبي معاوية الضرير لعلها مكذوبة عليه أنه قال: نزوله أمره وسلطانه وملائكته ورحمته وما أشبهها.

فقلنا له: أيها المعارض أما لفظ رسول الله فينقض ما حكيت عن أبي معاوية فإن قاله فالحديث يكذبه ويبطل دعواه لأن لفظ الحديث إذا مضى ثلث الليل أو شطر الليل نزل الله إلى السماء الدنيا فيقول هل من داع فأجيب هل من مستغفر أغفر له»[(٣)].

ثانياً: تحديد منزلة القائل الذي يستشهد بكلامه المخالف، فليس كل من تكلم في هذه القضايا ممن يؤخذ بقوله حتى لو كان من أهل الحديث، فالدارمي يرى أن بعض أهل الحديث لا علم له بمثل هذه القضايا، ولذلك فكلامه فيها لا يعتبر به، يقول في ذلك: «وكان

---

(١) نقض الدارمي (ص ٢٤٩).

(٢) المصدر السابق (ص١٦٣).

(٣) المصدر السابق (٢٧١).

من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناساً من مشيخة رواة الحديث الذين عرفناهم عن قلة البصر بمذاهب الجهمية سئلوا عن القرآن فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين وأمسكوا عنه إذ لم يتوجهوا لمراد القوم لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها ولم يبتلوا بها قبل ذلك فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا، فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم مثل من سمينا مثل جعفر بن محمد بن علي بن الحسين وابن المبارك وعيسى بن يونس والقاسم الجزري وبقية بن الوليد والمعافى بن عمران ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية لم يشكوا أنها كلمة كفر وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى وأنه غير مخلوق إذ رد الله على الوحيد قوله إنه قول البشر وأصلاه عليه سقر فصرحوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق **والحجة بالعارف بالشيء لا بالغافل عنه القليل البصر به** وتعلق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله فقلنا لهم إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتم بهم من قلة بصر فقد اجترأ هؤلاء وصرحوا ببصر وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال مخلوق غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم»[١].

ويقول في موطن آخر: «وأما أبو يوسف فإن صح ما روى ابن الثلجي فمردود عليه غير مقبول منه، فإنه لم يكن من التابعين، ولا من أجلة أتباع التابعين فينصب إماما يقتدى به...»[٢].

ثالثاً: إرجاع المتشابه من أقوال العلماء إلى المحكم منها، ومن ذلك قوله: «والعجب منك ومن إمامك المريسي إذ يحتج في ضلاله بالتمويه عن ابن عمر وعن أبي البختري ويدع المنصوص المفسر عن ابن عمر في الرؤية والعرش خلاف ما موه من كتاب الله ورواية بضع وعشرين رجلا من الصحابة ﷺ أجمعين عن رسول الله في النزول وفي أن الله تعالى في السماء دون الأرض هذا إلى الابتداع أقرب منه إلى الاتباع وإلى الجهل أقرب منه إلى العدل غير أن المصيب يتعلق من الآثار بكل واضح مشهور والمريب يتعلق بكل متشابه مغمور»[٣].

---

(١) الرد على الجهمية (ص ١٩٦).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣١٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٨٣).

ويقول له: «فهذا الذي عرفناه عن ابن عباس صحيحاً مشهوراً فما بالك تحيد عن المشهور المنصوص من قوله وتتعلق بالمغمور الملتبس الذي يحتمل المعاني»[(١)].

والدارمي يجعل هذا النوع من منهجية الاستدلال والتي لا ترجع المقالة المحتملة إلى المقالة المحكمة دليلاً على عدم وثوق معارضه في الاستدلال فيقول: «فهذا ابن عباس يخبر عن رسول الله ﷺ وعن نفسه خلاف مارويت فيه، فكيف تحيد عن هذا المشهور عن ابن عباس إلى المغمور عنه إلا من ظِنَّة وريبة»[(٢)].

ويكرر هذا المعنى في موطن آخر فيقول: «والعجب منك ومن إمامك المريسي إذ يحتج في ضلاله بالتمويه عن ابن عمر وعن أبي البحتري، ويدع المنصوص المفسر عن ابن عمر في الرؤية والعرش.. غير أن المصيب يتعلق من الآثار بكل واضح مشهور، والمريب يتعلق بكل متشابه مغمور»[(٣)].

رابعاً: توجيه الأقوال المشكلة عنهم، وبيان وجه تفسيرها الصحيح، ومن ذلك قوله: «وأما تفسيرك عن ابن عباس في قوله فإنك بأعيننا أنه قال: بحفظنا وكلاءتنا فإن صح قولك عن ابن عباس في قوله فإنك بأعيننا أنه قال بحفظنا وكلاءتنا فإن صح قولك عن ابن عباس فمعناه الذي ادعيناه لا ما ادعيت أنت يقول بحفظنا وكلاءتنا بأعيننا لأنه لا يجوز في كلام العرب أن يوصف أحد بكلاية إلا وذلك الكالي من ذوي الأعين فإن جهلت فسم شيئا من غير ذوي الأعين يوصف بالكلاية.

وإنما أصل الكلاية من أجل النظر وقد يكون الرجل كاليا من غير نظر ولكنه لا يخلو أن يكون من ذوي الأعين»[(٤)].

وفي أثر آخر يقول: «واحتج محتج منهم بقول مجاهد ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢] قال: ((تنتظر ثواب ربها)).

---

(١) المصدر السابق (ص ١٩٧).

(٢) المصدر السابق (ص ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٨٣).

(٤) المصدر السابق (ص ٥٣٧)، وانظر مثال آخر على ذلك (ص ٢٨٢).

قلنا: نعم تنتظر ثواب ربها ولا ثواب أعظم من النظر إلى وجهه تبارك وتعالى»[1].

خامساً: بيان خطأ أقوال بعض العلماء، فالدارمي عندما يرى أن ما نقل عن بعض العلماء خطأ لا يحتمل التوجيه فإنه يصرح بخطئه، ولذلك فإن معارض الدارمي عندما استشهد برأي أحد العلماء في عدم اعتباره ما جاء عن التابعين أثراً يريد بذلك التقليل من شأن أقوالهم وآثارهم قال الدارمي: «مع أن أبا يوسف إن قال: ليست أقاويل التابعين بأثر، فقد أخطأ»[2].

ثم بين وجه الصواب في ذلك فقال: «إنما يقال: ليس اختلاف التابعين سنة لازمة كسنن النبي ﷺ وأصحابه، فأما أن لا يكون أثراً فإنه لا شك فيه وأقاويلهم ألزم للناس من أقاويل أبي يوسف وأصحابه»[3].



غياب القواعد المنهجية في التعامل مع العقل

بداية يؤكد الدارمي أن العقل الذي يجتمع عليه عموم الناس ليس محل اعتراض، بل الاستدلال بهذا النوع من الدليل العقلي هو راحة للناس، ولا إشكال فيه، حيث يقول في سياق رده على معقول معارضه: «**المعقول ليس لشيء واحد موصوف بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نعد**»[4]، ولذلك تجده - أحيانا - يرد معارضه إلى المعقول الذي يتشارك الناس في فهمه فيقول: «فمن قاس هذا بذاك فقد ترك القياس الذي يعرفه أهل القياس، والمعقول الذي يعرفه أهل العقل»[5].

ولكن ثمة خلل منهجي يراه الدارمي عند معارضه في التعامل مع العقل كواحد من معايير القبول والرد، ويتحدد هذا الخلل عنده في قضيتين:

---

(١) الرد على الجهمية (ص ١٢٨).

(٢) نقض الدارمي (ص ٣٣٨-٣٤٠).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق (ص ١٢٧).

(٥) المصدر السابق (ص ٤٠٩).

الأولى: أن يجعل الدليل العقلي هو معيار الاستدلال الوحيد، ومن أجله تحيد المصادر الأخرى، وهذا ما نقله الدارمي عن معارضه أنه قال: «إنا لا نقبل هذه الآثار، ولا نحتج بها»[(١)] ثم قال: «بل نقول بالمعقول»[(٢)].

الثانية: أن استدلال معارضه بالعقل إنما هو استدلال بقضايا عقلية خاصة غير متفق عليها حتى يحاكم الناس إليه، بل هم أنفسهم مختلفون فيها، يقول في ذلك: «فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه والمجهول عندهم ما خالفهم فوجدنا فرقكم معشر الجهمية في المعقول مختلفين كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه والمجهول ما خالفها»[(٣)].

والدارمي أمام هذا الاختلاف في تحديد المعقول الصحيح يقدم الحل لذلك فيقول: «فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء ولم نقف له على حد بين في كل شيء رأينا أرشد الوجوه وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر رسول الله وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم»[(٤)].

فهو يرى أن الطريقة الصحيحة في التعامل مع اختلاف المعقولات هي: أن نرجع المعقول إلى أمر الرسول وإلى معقولات الصحابة، والملفت في الأمر هو استخدامه لمفردة «**معقولات الصحابة**»، وهي إشارة إلى أن المعقول لا يصح أن يقتصر على من جاء بعدهم، وكأن الصحابة عندما تلقوا الوحي لم يكونوا يعملون عقولهم فيها!!

لكن السؤال الذي يمكن أن يرد على تقرير الدارمي السابق هو أن العقول لا ينبغي التفاوت فيها فما الذي قدم معقول الصحابة على غيرهم في ذلك؟

---

(١) المصدر السابق (ص ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص ١٢٧).

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

يجيب الدارمي عن هذا التساؤل بعد كلامه السابق مباشرة، فيقول: «لأن الوحي كان ينزل بين أظهرهم فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم. وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق»[1].

فالقضية عنده مرجعها إلى أمرين:

الأول: أن معاصرة نزول الوحي لها أثرها الكبير في فهم دلالته، ومعرفة ما يعارضها وما ليس كذلك، وهذا ما لم يتحصل لغير الصحابة، وهو ما يعبر عنه الدارمي بقوله السابق: «**الوحي كان ينزل بين أظهرهم فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم**».

الثانية: أن دخول الخلافات العقدية لها أثرها البالغ كذلك في توجيه فهم النص، فالخلاف العقدي يجعل المختلفين لا يبحثون عن دلالة النص أو ما يعارضها بحثا مجردا عن أي معتقدات سابقة، بل يجعلهم يبحثون في النص عما ينصر قولهم، أو ينقض قول مخالفيهم، والصحابة قد سلموا من هذا الخلاف العقدي، وهو ما يعبر عن الدارمي بقوله السابق: «**وكانوا مؤتلفين في أصول الدين لم يفترقوا فيه ولم يظهر فيهم البدع والأهواء الحائدة عن الطريق**».

هذه إذا أسباب تقديم معقول الصحابة للنص على غيره، فإذا فهم تقريره السابق فبه يمكن فهم خلاصته التي ختم بها هذه القضية، حيث يقول: «**فالمعقول عندنا ما وافق هديهم والمجهول ما خالفهم ولا سبيل إلى معرفة هديهم وطريقتهم إلا هذه الآثار وقد انسلختم منها**»[2].

(١) الرد على الجهمية (ص ١٢٧).

(٢) الرد على الجهمية نفس الصفحة.

الخاتمة

بعد هذه القراءة التي تجولت في ثنايا تقريرات الدارمي العقدية، يمكن الخروج بعدد من النتائج:

١- أهمية دراسة منهج الدارمي، حيث تميزت كتبه بمنهجية دقيقة في الاستدلال والنقاش العقدي.

٢- أن الأصل عند الدارمي في الدخول في الجدالات العقدية بين الطوائف هو المنع.

٣- أن هذا الأصل يمكن أن يتغير عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، كأن تنتشر المقالة أو يكون قائلها ممن يتأثر الناس به.

٤- أن الدخول في الجدالات العقدية يكون بقدر الحاجة حتى لا يقع الناس في الشك والريبة.

٥- أن أسباب انتشار المقالات الطارئة على المجتمع يعود إلى جهل الناس أو قلة العلماء أو دعم السلطة.

٦- الدارمي تعامل مع حجة معارضه من خلال التحليل والنقد وإقامة الحجة الصحيحة البديلة.

٧- يفرق الدارمي بين التساؤلات وأنواعها، ويتعامل مع كل نوعية من تلك التساؤلات بطريقة خاصة، ويحلل دوافع تلك التساؤلات، ويشتغل على دفعها والجواب عنها.

٨- يرى الدارمي أن الحكم على الآخرين ينبغي أن لا يكون بجهل، ولابد أن يكون بدليل ينهض بهذا الحكم، ولا يكفي في هذا الدليل مجرد التقليد.

٩- يرى الدارمي أن معارضه استحق العقوبة والتشديد فيها.

١٠- كان ثمرات الجدل العقدي أن الدارمي استطاع أن يفهم حجة معارضه بشكل أوضح، واستطاع أن يختار الأساليب الأكثر إقناعاً، وتأثيراً في الناس.

١١- أن المعايير الضابطة للجدال العقدي هي الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

١٢- أن المرجعية في فهم دلالة النص تعود إلى لغة العرب، وفهم الصحابة للنصوص.

١٣- كشف الدارمي عن عدد من الأخطاء المنهجية عند معارضه من جهة تشكيكه في موثوقية بعض المصادر، أو عدم اطراده في الحكم عليها، أو غياب القواعد العلمية الضابطة لمنهجية التعامل.

١٤- أن الدارمي أجاب عن أهم الإشكالات المتعلقة بالسنة فيما يتعلق بالتدوين أو منهج القبول والرد أو الاحتجاج.

١٥- الإشكال الذي يقع عند المخالفين فيما يتعلق بالعقل هو احتجاجهم بما هو مختلف في عقول الناس، وجعله هو معيار القبول، وتقديمه على المصادر الأخرى.

قائمة المراجع

١- اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم، مكتبة الرشد، تحقيق: عواد عبدالله المعتق.

٢- "الإمام الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف"، د. محمد أبو رحيم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣- رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة، لابن عبدالهادي.

٤- الرد على الجهمية، عثمان الدارمي، تحقيق بدر البدر، الطبعة الثانية، دار ابن الأثير، ١٤١٦هـ.

٥- سير أعلام النبلاء، محمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، طبعة دار الرسالة.

٦- طبقات الشافعية، تاج الدين السبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو وآخر، الطبعة الأولى ١٩٦٤م.

٧- اللباب، عز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، نشر مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٥٧هـ.

٨- مجموعة عقائد السلف، تقديم: علي سامي لنشار وعمار الطالبي، نشر منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧١م.

٩- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما أفتى على الله في التوحيد)، عثمان الدارمي، تحقيق منصور السماري، الطبعة الأولى، دار أضواء السلف، ١٤١٩هـ.

فهرس بحث الجدل العقدي عند الإمام الدارمي